دكتور نبيل السمالوطى
كلية البنات - جامعة الأزهر

بناء القوة والتنمية السياسية

دراسة فى علم الاجتماع السياسى

الطبعة الأولى

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الاسكندرية

بناء القوة والتنمية السياسية

دراسة فى علم الاجتماع السياسى

دكتور نبيل السمالوطى
كلية البنات - جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

Digitized by the Alexandrina Bibliotheca

١٩٧٨

الهيئة المصرية العامة للكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

والعصر (١) إن الانسان لفى خسر (٢) إلا الذين
آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر (٣)

(صدق الله العظيم)

مقدمة

تحتل قضية التنمية الشاملة مكانة كبرى فى عالم اليوم ـ خاصة لدى الدول النامية ـ سوا. على المستوى النظرى أو مستوى الدراسات والأبحاث ، أو على المستوى التطبيقى . وتعد قضية التنمية داخل الدول النامية قضيـــة مصيريه تتعلق بكيانها وبقائها ومستقبلها فالتنمية ترتبط بالاستقلال السياسى الى جانب انها ترتبط بالظروف الحياتية والمعيشية للجماهير وبتطلعاتهم وآمالهم الشخصية والوطنية والقومية . فالتنمية بالنسبة لهذه الدول قدرها فامـا أن تكون أولا تكون والطريق الوحيد لكينونتها وتدعيم إستقلالهـا السياسى والاقتصادى وتحقيق آمال شعوبها وإحتلال مكانة دولية مرموقة هو أن تطبق مجموعـة من الخطط التي تتضمن برامج فعالة للتنمية الشاملة .

وتحتل قضية التنمية قدرا كبيرا من إهتمامـاتى العلمية والبحثيه على مدى يتجاوز العشر سنوات ، حاولت خلالها اصدار مجموعة من الدراسات النظرية والابحاث الميدانية ، فى سنه ١٩٧٤ أصدرت دراسة بعنوان علم اجتماع التنميه دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث ، وفى سنه ١٩٧٥ أصدرت دراسه نقـدية فى علم اجتماع التنمية بعنوان « الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر » وفى سنه ١٩٧٥ أيضا قدمت بحثـــا فى المؤتمر الفكرى الأول للتربوين العرب فى بغداد حول « نماذج التنمية والتحديث الحضارى فى العالم الثالث ، مع تحليل نموذج للتوازن » وفى سنه ١٩٧٦ أصدرت الجزء الأول من كتابى بعنوان « التنميه والتحديث الحضارى . تحليل للابعاد الاجتماعيه والنفسيه للتنمية الاقتصادية » وفى نفس العام تقدمت ببحث ميدانى الى حلقة البحث التى عقدت بالخرطوم حول أثر التكنولوجيا على المجتمعات التقليدية وكان عنوان البحث « التنمية السياسية فى مجتمع القرية ـ دراسة حالة القرية المصرية »

وفي سنه ١٩٧٧ صدر الجزء الثانى من كتاب «التنمية والتحديث الحضارى» وكان موضوعه الفرعى «دراسة ميدانية للقرية المصرية ومقارنتها بقرى العالم الثالث - الانفتاح - التنظيم - القوة» هذا الى جانب انى أعد الآن دراسة حول قضية «البيروقراطية والتنمية الإدارية – دراسة فى علم اجتماع التنظيمات» سوف يصدر إن شاء الله خلال ١٩٧٨ .

واليوم أقدم هذه الدراسة حول بناء القوة والتنمية السياسية . وهو موضوع إحتل أهتمام بعض العلماء خلال السنوات الأخيرة ، حيث صدر العديد من الدراسات والابحاث حول التحديث والتنمية السياسية ، أصطبغت أغلبها بصبغة البلولوجية واضحة ، فمضمون التنمية السياسية وعملياتها تختلف باختلاف التيارات المتصارعه فى علم الأجتماع كالتيار المادى والتيار المثالى أو الوظيفى .

ويقف الباحثون اليوم من قضايا السياسه وعلم الإجتماع السياسى كالدولة والحزب والصفوة البيروقراطية والإدارة العامة والديموقراطية ... الخ موقفا متناقضا حسب طبيعة الفروض الخلفية والتوجيهات الايديولوجية والمعتقدات السياسية والإنتماءات الفكرية والمصالح الإقتصادية والاصول الطبقية ... الخ لكل منهم .

وأيا كان الأمر فان الصله واضحة بين برامج التنميه وطبيعه بناء القوة داخل المجتمع ، على اعتبارات طبيعيه برامج التنميه ونوعيتها وإتجاهاتها ونوعية الفئات التى توجه لصالحهم ، أو الإجابه على السؤال التالى : تنميه من أجل من؟ إلى جانب تحديد الهدف الاستراتيجي للتنميه ومجموعة الأساليب التى من شأنها تحقيق هذا الهدف ... كل هذه الأمور تتوقف فى التحليل الأخير على طبيعة البناء الإجتماعى ونوعيه الصفوات السائدة – السياسية والإقتصاديه والفكريه ،

تلك الصفوات القادرة على صنع وإصدار القرارات واجبــةالتنفيذ ، أو القادرة على التأثير الفعال على مراكز صناعة القرارات وتعبئة الرأى العام وتوجيهه فى إتجاه معين أو آخر .

وسأناقش فى هذه الدراسة التصورات المختلفة لبناء القوة وأعرض مختلف أساليب ومناهج دراسة هــذا الموضوع فى علم الإجتماع بما يتضمنه من موضوعات ترتبط به كالسلطة والنفوذ والجبر والسيطرة ... الخ .

ويتضح لكل من يعالج أمورالواقع الاجتماعى صدق.ما يذهب اليه «آمرس هاولى » A. Howley من أن القوة تتخلل الحياة الإجتماعية فأي عــلاقة اجتماعية هى علاقة قوة وأى تنظيم أو نسق إجتماعى هو نسـق للقــوة ، وأن الحياة الإجتماعية ليت سوى مجموعة من معادلات للقوة . ويتضمن هذاالكتاب معالجة لقضية السلطة من حيث مفهومها ومــا طرح بصددها من نظــريات ومداخل دراستها ، الى جانب عرض متواضع لاهم قضايا التنمية السياسية من حيث مفهومها ومضامينها ومداخل دراستها وأرتباطها بقضايا علمى السياسـة والإجتماع السياسى كالدولة والتنظيم والحزب والصفوة والديموقراطية .

وإذا كانت عمليات التنمية من شأنها تحقيق عملية التحول البيروقراطي Bureoucratisotion أو الصياغة البيروقراطية داخل المجتمع بمعنى كثرة عدد التنظيمات البيروقراطيه وإتســاع نطاقها وتعقــد بناءاتها وتشابك العــلاقات داخلهـــا .

فقد حاولت التعرض لارتباط عمليات التنمية السياسية بقضية البيروقراطيه مبينــا مختلف التيارات المتصارعه بصدد مستقبل البيروقراطيه وأرتباطهــا بحركه المجتمع نمواً وتنمية .

ولا يمكنني أن أدعي بالطبع أنني أقدم اليوم دراسة جامعة مانعة حـــول قضايا القوة والتنمية السياسية من منظور علم الإجتماع ، لأن هـذا الأمر فوق طاقتي ، غاية ما في الأمر أنني أقـدم محاولة تحتاج اليها المكتبة العربية ، أعرف أنها محاولة يشوبها الكثير من النقص والقصور .

وأنني أنظر الي هذه المحاولة على أنها دعـــوة للاخوة الزملاء ولطلاب العلم لتناول هذه الموضوعات بالدراسة والبحث من أجل تقديم دراسات أكثر غنى وخصوبة وعمقا ، خاصة وأنها تمثل أهمية كبرى بالنسبة لمخططى برامج التنمية وراسمى السياسة الإجتماعية داخل الدول النامية ، إلى جانب أنهـا موضوعات يختلف عليها أشد الاختلاف .

والواقع أننا نحتاج الي العديد من الدراسات الميدانية ــ تتحقق في واقعنا الإجتماعى والحضاري ــ والدراسات النقدية التي تتيح لنـا إعـادة إختبـار قضايا التنمية سواء في الغرب أو الشرق وإعادة النظر في ما طرح في تراث التنمية من آراء وتصورات ونظريات وفروض .

وأعتقد أن هذا السبيل هو الذى يجنبنا نقل نماذج جاهزة للتنمية صيغت داخل مجتمعات تختلف بنائياً وتاريخيا وحضاريا عن واقعنا الاجتماعي المتفرد.

هذا وبالله التوفيـق ،

رمل الاسكندرية في ٢٧ / ٤ / ١٩٧٨ — نبيل السمالوطي

محتويات الكتاب

مقدمة	صفحة
الفصل الأول :	
الدراسات السياسية بين الاتجاهين التقليدى والسلوكى	١ — ٣٠
١ ـ مقـــدمه	٣
٢ ـ مجال الدراسة فى العلوم السلوكية التقليديه والحديثة	٤
٣ ـ علم الاجتماع السياسى وتحليل ظاهرة القوة داخل المجتمع	١٠
٤ ـ نشأة المجتمع السياسى : الاتجاهات التفسيرية	١٤
٥ ـ المجتمع السياسى وظاهرة السلطة	٢٠
٦ ـ اتجاهات الدراسة النظريه والمنهجيه فى علم الاجتماع السياسى	٢٣
٧ ـ مراجع الفصل الاول	٢٩
الفصل الثانى :	
سوسيولوجية القوة	٣١—١٥٠
١ ـ تطور الاهتمام بدراسه القوة فى علم الاجتماع	
٢ ـ اهمية دراسه القوة فى علم الاجتماع	
٣ ـ تعريف القوة وعلاقتها بالسلطة والتأثير والضبط والنفوذ	

٤ ـ معادلة القوة والاختلاف الايديولوجى حولها

٥ ـ اشكال القوة وتوزيعها

٦ ـ نتائج القوة : التكامل والصراع الاجتماعي

٧ ـ القوة والنسق الاجتماعى

٨ ـ التحليل الاجتماعي للقوة

٩ ـ مداخل ونظريات دراسة وتفسير القوة ٨٤

١٠ ـ تقويم دراسة القوة في علم الاجتماع ٩٨

١١ ـ مراجع الفصل الثانى ١٠٣ ـ ١٠٥

الفصل الثالث :

الدراسه السوسيولوجيه للسلطه والقيادة السياسيه ١٠٧ ـ ١٤١

١ ـ تمهيـــد ١٠٩

٢ ـ مداخل دراسة السلطه ١١٣

أولا : المدخل الفلسفى ١١٣

ثانيا : المدخل السياسى ١١٤

ثالثا : المدخل السوسيولوجى ١١٤

٣ ـ مفهوم السلطة والمفاهيم المتداخلة معها ١٢٥

٤ ـ السلطه والتنظيم ١٣١

٥ ــ تفسير الخضوع للسلطة	١٢٦
٦ ــ بناء القوة والقيادة السياسيه	١٢٦
٧ ــ القيادة السياسيه بين الاحتكار والتعدد	١٣٢
٨ ــ مراجع الفصل الثالث	١٤١

الفصل الرابع :

التنمية السياسية : مفهومها وعملياتها	١٤٣ – ١٩١
١ ــ عمليات التنمية والتحديث السياسى	١٤٥
ا ــ ترشيد السلطة	١٤٧
ب ــ تباين الوظائف السياسية	١٤٨
جـ ــ تحقيق المشاركة السياسية	١٤٩
٢ ــ مدخل دراسه التنمية السياسية	١٥٠
ا ــ المدخل الوظيفى أو مدخل التوازن	١٥٠
ب ــ المدخل المادى أو مدخل الصراع	١٥٢
جـ ــ المدخل الادارى	١٥٣
د ــ مدخل الثقافة السياسية	١٥٤
٣ ــ التنميه السياسيه ودراسة الصفوة فى علم الاجتماع السياسى	١٦٠
٤ ــ التنميه السياسية وقضيه التنظيمات الحزبيه	١٧٠

٥ ـ التنميه السياسيه وفكرة الدولة ١٨١

٦ ـ التنميه السياسيه والتغير الاجتماعي ١٨٤

٧ ـ مراجع الفصل الرابع ١٨٩ ـ ١٩١

الفصل الخامس

التنميه السياسيه والتنميـــه الادارية ـ١٩٣ـ

١ ـ مقدمه حول تصور البيروقراطية والادارة فى علم الاجتماع ١٩٥

٢ ـ ربط التنميه السياسية باختفـــاء الادارة البيروقراطية
(التيار الماركسى) ٢٠١

٣ ـ ربط التنميه السياسيه بتزايد التحـــول البيروقراطى
(التيار القيمي) ٢٠٨

٤ ـ ربط التنميه السياسيه بتزايد الاتجـاه الاوليجاركى داخل
المجتمع والتنظيمات ٢١٦
(نظرية ميشـــلز)

٥ ـ مناقشه نقدية للاتجاهات الكبرى فى دراسه البيروقراطيه وتحليل
أمراض التنظيمات ٢٢٤

٦ ـ مشكلات التوافق بين حاجات الفرد ومتطلبات التنظيم ٢٤١

٧ ـ أساليب مواجهه مشكلات البيروقراطيه وأمراض التنظيمات ٢٤٦

٨ ـ مراجع الفصل الخامس ٢٥٥

الفصل الأول

الدراسات السياسية بين الاتجاهين التقليدى والسلوكى

١ ـ مقدمة

٢ ـ مجال الدراسة فى العلوم السلوكية التقليدية والحديثة

٣ ـ علم الاجتماع السياسى وتحليل ظاهرة القوة داخل المجتمع

٤ ـ نشأة المجتمع السياسى ـ الاتجاهات التفسيرية

٥ ـ المجتمع السياسى وظاهرة السلطة

٦ ـ اتجاهات الدراسة النظرية والمنهجية فى علم الاجتماع السياسى

بهذا الجانب، فإن الأمر يتعدى رصد الظاهرة، إلى التوقف عندها، ثم الخروج منها بدلالات هامة.

لقد لفت الأمر نظر الباحث إلى درجة أن عنوانه يتحدد منذ البداية حول النشاط البحرى التجارى البريطانى فى مصر، وتتحدد الفترة الزمنية لها فى القرن قبل الماضى. إنها تبدأ من تاريخ الاتفاقية التى أُطلق عليها "اتفاقية بالطة ليمان"، (***) والتى كانت البداية الجوهرية لضرب الاقتصاد المصرى من خلال زحف الملاحة البخارية والمصالح الاقتصادية البريطانية لتصل إلى احتلال مصر الذى كان بمثابة الضربة العسكرية لحماية تلك الأنشطة والمصالح التى تغلغلت وسيطرت فى ذلك الوقت.. وهذا يعنى أن الباحث جَهَدَ أن يبدأ من الفترة التى تحددت فيها قناعات بريطانيا باحتلال مصر، مرورًا بكل المحاولات المعروفة فى القرن الماضى، حيث استكملت هذا من الاقتصاد إلى القوة المسلحة فالهيمنة تمامًا على مصر لحقبة طويلة.

ويظل الفارق المؤكد الآن بين الباحث العربى والباحث الغربى، أنه بينما اهتم الأول بتجربة بريطانيا العظمى فى تحويل مصر إلى قوة تابعة لها بعد أن كانت قوة إقليمية كبرى، اهتم الباحث الآخر ـ الأمريكى ـ بنفس التوجه فى إطار "الأمركة" التى تمارَس الآن على المنطقة العربية عبر تغلغل المصالح الاقتصادية والمعلوماتية وشبكات الاتصال.. إلخ..

فيكون الاثنان بهذا قد اشتركا فى التركيز على جوهر علاقات المصالح فى صراعات القُوَى من أجل هدف واحد، وهو الاستخدام "الاقتصادى" لتأكيد "السياسى"، والسعى إلى عقد اتفاقيات تجارية غير متكافئة.

ورغم تغير الزمن، استمرت الدلالة..

(***) هذه الاتفاقية تشبه إلى حد كبير اتفاقية "الجات" كما أشرنا فيما بعد. انظر على سبيل المثال:
ـ د. مصطفى عبد الغنى، *الجات والتبعية الثقافية*، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.

تغيرت الأحداث وبقى الجوهر لم يُمَسّ..

غير أن السؤال الذى يفرض نفسه علينا هو:

هل يعيد التاريخ نفسه؟ وإذا كان يعيد نفسه، إذًا فكيف؟

هذا هو ما نحاول الإجابة عنه عبر هذه الدراسة.

(1)

ورغم أن الدرس الأول الذى يتعلمه تلميذ التاريخ أن التاريخ لا يعيد نفسه، فإننا أمام عدة مفردات تاريخية تجعلنا نزيد - إلى القول المعروف - أن الحادثة تكون أول مرة أشبه بالمأساة، وفى المرة الأخرى - حين تُكَرَّر - تصبح أشبه بالملهاة. ومن هنا، فإننا لا نريد أن نتوقف عند ملهاة تنسج خيوطها بدقة وبقوة حولنا.

وقد يكون من المهم هنا أن نشير إلى حقيقة بَدَهِيَّة، هى أن مصر التى كانت قد بدأت تهدد الملاحة البريطانية، بل تهدد أطماع العالم الغربى كله بقوتها الصاعدة فى عهد «محمد على»، فإن هذا العالم - بزعامة بريطانيا - قد سعى للنيْل منها.

وهنا لا ننفى نظرية المؤامرة، وإنما نؤكد هنا أننا يمكن أن نؤيد نظرية المؤامرة أكثر لو أننا كنا قد تصدينا للقوى البريطانية التى كانت تسعى للقضاء علينا، غير أن الملاحظة التى يجب التنبه إليها دائمًا، أننا بينما كنا منتبهين إلى هذه المؤامرة ونعمل للحماية منها قبل منتصف القرن الماضى بقليل، فإننا سمحنا - فيما بعد - للمؤامرة أن تقوم بعملها فى غيبة أصحاب المصلحة فى الاستقلال.. وهم نحن.

إنها نظرية المؤامرة مرة أخرى!

ولكن لنترك المؤامرة الآن كى نتمهل أكثر عند دلالة الأحداث التاريخية.. بل أن نعود إلى الحاضر من جديد.

(2)

نستطيع أن نحدد منذ فترة مبكرة سَعْى الغرب للنيْل منا، وفى الوقت نفسه عدم التنبه بما يكفى للتصدى له؛ ففى قمة هذا الصراع بين مصر وبريطانيا، لاحظ بعض الغربيين أن مصر كانت من أُولَيَات دول العالم التى أفادت من انتظام

الخطوط الملاحية للسفن البخارية المحيطة.. ورغم هذا، فإننا نلاحظ هنا أن ثمة حقيقة فى أن الإمبريالية البريطانية كانت تمتلك عام 1815م نحو 1168 باخرة حربية، ومن ثم فتبعًا لمفهوم السلام البريطانى (لاحظ تردد مفهوم السلام وربطه بالسلام الأمريكى فيما بعد) الذى ساد البحار بعد مؤتمر فيينا 1815، أصبح من مهام الأسطول الملكى حماية السفن التجارية وحرية التجارة أيضًا.. إلخ.

وفى النصف الأول من القرن الماضى، زاد هذا الخوف من مصر لدى بريطانيا العظمى، فإن مصر كانت قد استولت على السودان وسيطرت على موانئ السودان، ثم الجزيرة العربية حتى اليمن، فتطوُّر الرأسمالية المصرية (رأسمالية الدولة) كان يشكّل تهديدًا مباشرًا للنفوذ الأوروبى عامةً، والإنجليزى خاصة، فى هذه المنطقة ذات المحاور الملاحية الأكثر أهمية لمصالحها؛ لأن هذا التطور - كما لاحظ عديدٌ من المصادر التاريخية - كان قد تزامن مع حركة توسع خارجى كانت قادرة - مع استقرار القاعدة الصناعية - على تشكيل الإطار السياسى للتوسع التجارى. والتوسع الخارجى الهادف إلى تكوين إمبراطورية، بقدر ما حكمته عوامل سياسية متباينة، بقدر ما واجهته أهداف تجارية واضحة هى السيطرة على الأسواق الخارجية والسيطرة على طرق التجارة الدولية عبر الشرق، وهو ما كان يتناقض بشدة مع اتجاه بريطانيا نحو التوسع التجارى من جهة، وتصاعد أهمية طرق تجارة الشرق الدولية من جهة أخرى.

وفى النهاية كان التوسع السياسى "للباشا" يشكّل التوجه المضاد تمامًا للخطط الاستعمارية صوب المشرق العربى، ويعنى حرمان أوروبا من بعض محاولات التوسع. وعلى أساس من تلك التهديدات التى شكلتها التجربة المصرية تجاه الرأسمالية الأوروبية، وعلى وجه التحديد البريطانية، انبثقت التناقضات.. والتى شكلت تلك التوجهات.. ومن ثم، كان من السهل أن نرى كيف استطاعت اتفاقية "بالطة ليمان" (التى تذكّرنا الآن باتفاقية "الجات") أن تقوم بضرب هذه التجربة الإقليمية وإزاحتها من أمام حركة التجارة والملاحة الأوروبية، وفى مقدمتها البريطانية.

وكما بدا هذا التخوف من الغرب فى النشاط المصرى العسكرى والسياسى، بدا فى التخوف - أيضًا - من عديد من الأنشطة المصرية الأخرى، كأن يترتب على حفر القناة سعى فرنسا لامتلاك مصر منذ فترة مبكرة، وهو ما تمثل فى عدة مشروعات مصرية أخرى، كفكرة إنشاء السكك الحديدية فى فترتها الأولى التى اقترحها الإنجليز لخدمة مصالحهم البحرية، وإن كانت أفادت مصر.

بَيْدَ أن هذا يضع أيدينا أكثر على موقف الغرب إزاء التجربة المصرية فى القرن الماضى، وهو ما يدفع أكثر - لا شعوريًّا - إلى عقد المقارنة الآن والأحداث التاريخية تكاد تتشابه مع تغيير الظروف والملابسات.

لقد زاد التناقض أكثر بين مصر وبين بريطانيا العظمى..

وهو ما دفع القوى الغربية إلى عقد العزم على الخلاص من هذه القوى الصاعدة فى مصر.

(3)

تباينت المواقف أكثر حين ذاك بين مصر والغرب.

ولأن بريطانيا "العظمى" - التى كانت قد تُوِّجَتْ فى هذا الوقت كزعيمة للعالم - لم تكن تقبل إلا أن تكون ذات هيمنة، من ثم، فإن التسهيلات التى أبداها الباشا - فى نهاية حياته - لأنشطتها، سواء فى النقل البرى، أو للسفن فى الموانئ، أو فى تأمين التجار، أو تخفيف بعض قيود الاحتكارات، أو اتخاذ ذويها وكلاء فى التجارة، أو مُوَرِّدين له أو عملاء أو خبراء..

كل هذه الأمور لم تَعْدُ أن تكون نسبية لا تفى بما تتطلع إليه من ترك الساحة كاملة لها، ومن ثم العمل على ضرب قوته التى كانت تشكل خطرًا عليها. وبدت هذه العلاقة ذات طبيعة صراعية معقدة، الأمر الذى أنذر بحتمية الصدام والمواجهة.

ولم يكن أمام إنجلترا أن تلجأ للترهيب فقط، أو استخدام القوة فحسب، وإنما جاوزت هذا وذاك إلى تفريغ دور الدولة من محتواها التنافسى المضاد لسياسته الاقتصادية.

وباختصار، استطاعت بريطانيا "العظمى" فى ذلك الوقت الإفادة من تحالفاتها بإلغاء الاحتكار؛ أى "حرمان حاكم مصر فى الوقت ذاته من القدرة المالية التى يبنى بها جيشه وينفقها على تسليحه".

وبدأ السيناريو الذى استخدمته بريطانيا لضرب القوة العسكرية المصرية التى تحمى القوى السياسية والاقتصادية، وذلك من خلال زعزعة الاقتصاد وإضعاف البلاد لدرجة يقبل فيها الحاكم شروط الإمبريالية الصاعدة فى ذلك الوقت. ومن هنا نستطيع أن نفسر هذه الإجراءات الكثيرة التى اتخذها الغرب ـ ممثلاً فى بريطانيا ـ للنيْل من قوة مصر.

ويجب أن ننتبه لما يجرى اليوم والآن وهنا ونحن نتذكر، بسرعة، كيفية القيام بضرب مصر ومحاصرة قوتها لإجهاضها فى القرن الماضى.

لقد استخدمت بريطانيا أساليب كثيرة، منها محاصرة أملاك مصر من خلال توقيع الاتفاقات والمعاهدات المشتركة على حدود التماس الخارجية "المشتركة" بين النفوذين [الخليج] بما يكفل وجود سفنها الحربية وامتلاك قواعد عسكرية.. فقد كانت تمتلك قاعدة مالطة لأغراض استراتيجية وتجارية أيضًا، ثم احتلت عدن فيما بعد.. وتصعيد الموقف وتشويه صورة حاكم مصر، سواء أمام الدولة العثمانية، أو تقديمه بشكل سيئ للمجتمع الدولى.. والمواجهة فى الأملاك الخارجية لمصر أولاً قبل أن تصل إلى ضرب مصر "لقص" أجنحة البلاد.. والأمثلة كثيرة.

واتخذت المواجهة ضد مصر أشكالاً كثيرة، كانت فى جوهرها تسعى إلى هدف واحد، هو انتزاع مناطق كانت تابعة لمصر قهرًا (كالشام) وإخلاء الجزيرة العربية.. وهو ما يعنى أن بريطانيا سعت إلى إزاحة الوجود المصرى القوىّ من أمام مصالحها فى هذه المنطقة الحيوية من العالم، الأمر الذى يؤكد أن عديدًا من الأساليب التى اتخذتها بريطانيا ضد مصر (وهى كثيرة، وتذكّرنا بما حدث لمصر فى النصف الثانى من القرن العشرين) كلها كانت لضرب القوة المصرية، سواء خلال *الجانب السياسى أو الجانب الاقتصادى*، مما كان يترجم فى نهاية الأمر *الواقع الجديد الذى أصبحت مصر فيه*.

وقد كانت نتيجة هذا كله أن جاء الاحتلال إلى البلاد.

لقد سعت بريطانيا إلى هذا ولم تكن لتتردد فى استخدام أية ذريعة، كتهديد التجارة البريطانية أو الملاحة الغربية، أو حتى لحماية الخديوى.. فى حين أن الحقيقة المؤكدة، أن تزايد المد الاستعمارى لحماية الاقتصاد الغربى، والتطلعات الاستعمارية للسيطرة على هذه المنطقة التى تؤدى فيها مصر دورًا حيويًّا، كان وراء هذا الاحتلال.

إن المسألة - كما نلاحظ - لم تكن سوى **علاقات مصالح فى صراعات القوى، أو علاقات قوى فى صراعات المصالح**، على حد تعبير الباحث.

لقد أكدت الوثائق البريطانية أن التحركات البريطانية ضد مصر فى القرن الماضى كانت تسعى إلى محاصرة هذا الدور المصرى ومحاولة تحجيمه فى إطار الموقع الجغرافى المصرى.

ومن البَدَهِىّ هنا أن ما فعلته بريطانيا العظمى - كالذى يفعله الغرب الآن - مرتبط أشد الارتباط باستراتيجية خاصة تمزج بين الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية، فيما تَأَكَّد، للقضاء على الدور الرائد لمصر.

(4)

وبعد..

فلا نحتاج إلى تأمل كبير لندرك - إذن - أن ما قامت به بريطانيا "العظمى" فى الماضى تقوم به الولايات المتحدة فى الحاضر.

إن سياسة "**النَّجْلَزَة**" هناك هى سياسة "**الأَمْرَكَة**" هنا..

لم يختلف شىء..

الغرب كما هو..

والشرق كما هو.

وهنا نستعيد السؤال الذى سبق أن طرحناه:

هل يعيد التاريخ نفسه؟

وهل يعيد التاريخ نفسه فى ضوء نظرية المؤامرة التى صنعناها لأنفسنا؟

الإجابة هى: نعم، بالطبع..

إنه يعيد نفسه..

وهى إجابة تظل ناقصة إذا لم نضف إليها الشقّ الآخر من السؤال: كيف؟

إنه سؤال لا يستطيع أن يجيب عنه أحد غيرنا الآن.

الآن قبل الغد..

الآن قبل أن تتحول المأساة إلى دراما هَزْلية محزنة..

وهو ما نصل معه إلى قناع آخر..

قناع المؤامرة..
وحديث المؤامرة

لسنا من أنصار المؤامرة، لكن تطل علينا المؤامرة من كل اتجاه، تنظر إلينا مرة بتطفل، ومرة بترقب، ومرة بوقاحة..

وهذه المرة الأخيرة نتعرف عليها فى أحداث كثيرة حولنا، من أهمها هذا الصراع الذى يحدث فى السودان بين الشمال والجنوب، والذى أحياه ذلك الدمار الذى لحق بمصنع الشفاء بالخرطوم من القوى الخارجية، وتغذيه المعارك التى تقوم بين الجبهة الشعبية (الجنوبية) من آن لآخر ضد الجيش السودانى. وعرفنا قبله وبعده محاولات أخرى كثيرة (هل نذكر ضرب ليبيا بالطائرات، وعملية لوكيربى، واغتيال «خليل الوزير» وإخوانه، ثم محاولة اغتيال «خالد مشعل» بالأردن، وآخرهم كانا الأخوين «عادل» و«عماد عوض الله» من حماس، ومذبحة قانا، ومذبحة صبرا وشاتيلا، ومذبحة الخليل، وضرب الطائرة الليبية بسيناء، ومذبحة بحر البقر، ومهزلة التفاوض المستمرة مع الفلسطينيين.. إلخ)..

غير أن مؤامرة مصنع الأدوية تعكس صورة هذه المؤامرة.

إن المؤامرة التى تعرّفنا عليها فى مصنع الشفاء بالخرطوم لا تزال مستمرة منذ ثلاثين عامًا، وتمثلت قمة المؤامرة فيها فى ما يحدث بمديرية بحر الغزال الآن بالسودان، حيث تدور رَحَى الحروب الأهلية بين حكومة السودان ومَن تطلق على نفسها اسم "الجبهة الشعبية لتحرير السودان".. فانظر وتأمَّل إلى جماعة خارجة عن الحكومة الرسمية ـ والتى تطلق على نفسها صفتى "الجبهة" و"التحرير" ـ ثم عد

إلى أصولها الثقافية لتعرف إلى أى مدى كانت نظرية المؤامرة تنسج بخيوطها مبكرةً فى الجنوب السودانى قبل قرن أو يزيد!

إن من يصنع المؤامرة فى جنوب السودان هو هو مَن سدد صواريخه إلى مصنع الشفاء فى العاصمة السودانية.. إنه الغرب، سواء الأوروبى أو الأمريكى.

المؤامرة واحدة، والفعل يختلف..

وقبل أن نتمهل عند ما يحدث فى جنوب السودان، نريد أن نلفت النظر إلى ملاحظة بدهية، وهى أن ما حدث فى الجنوب من صراع ضد الشمال بمؤامرة صنعها الإنجليز مبكرًا لزرع الاختلافات الثقافية والدينية والسياسية، هو هو ما يحدث - فى جذوره التى اشتعلت بفعل عامل المؤامرة - واشتبكت مع أقليات أخرى فى العالم العربى تَحَوَّل وجودها إلى قضايا وقنابل موقوتة الانفجار.

ويمكن أن نذكر أمثلة كثيرة لهذا فى الهوية الكردية والبربرية والأمازيغية، والتباين العرقى واللُّغوى والدينى، وما يعكسه هذا كله من تهديد لفكرة القومية العربية التى لا تتعارض مع وجود الأقليات ولا مع تجانسهم فى المحيط القومى، ثم فكرة الأقليات التى تحولت خلال المنابر الدولية (= الأمريكية) الآن إلى قضايا حقوق إنسان وحرية دينية.. إلخ تُستخدم لأهداف غربية بعيدة المدى صوب الشعوب الفقيرة، أو التى فى طريقها لاكتمال النمو أو إكمال التنمية..

غير أن التهديد الأكبر يظل متمثلاً فى الشعور واللاشعور من الخوف من الانفصال، وتستطيع أن تعود إلى كتب «جارودى» الأولى لتقرأ عن خطة أمريكية تدعو بصراحة شديدة إلى تجزئة مصر - على سبيل المثال - إلى أكثر من خمس مناطق..

وتستطيع أن تراجع الصحف الغربية الآن لتقرأ، وتعرف، بوجود مخطط أمريكى - لا ينفيه أصحابه - يستهدف أول ما يستهدف إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دول، وتقسيم العديد من دول المغرب العربى، وإخراج البربر مرة فى دولة، وإشعال الأمازيغية مرة للإشارة إلى دولة فى الغيب.. وتقسيم سورية ولبنان والسودان إلى

"كانتونات" كثيرة.. ثم تقسيم مصر - وهو تقسيم مختلف هذه المرة يرتبط بالواقع الذى يخلقه الغرب باسم الأقليات فى مصر - إلى دولتين.

وربما يفسر هذا - فى جزء منه - ضرب السودان فى الفترة الأخيرة فى أهم دعاماته الاقتصادية (الدواء) للنيل من شرايين الاقتصاد السودانى التى تحتاج إلى كثير من الدماء فى هذه الفترة العصيبة التى تعيشها الآن.

وهو ما يعود بنا - ثانيةً - إلى ما يحدث فى السودان من صراع بين الجنوب والشمال، والجنوب والجنوب، والقبيلة والقومية، والثقافات الجنوبية والواقع العربى.. بين المشاعر الزنجية والمشاعر الوطنية المشروعة لكل بلد.. إلخ.

وما يحدث فى السودان الآن من صراع للثقافات فى جنوبه، نجد جذوره حية نابضة فى كثير من الوثائق العربية والإنجليزية، فى دار الوثائق بالقلعة بالقاهرة، أو وثائق الخارجية البريطانية، أو وثائق وزارات الداخلية والخارجية السودانية، ومواقف حكام المديريات السودانية فى الجنوب، فضلاً عن المسئولين الإنجليز ومفتشيهم إبان احتلال الإنجليز للسودان كله بعد احتلالهم مصر، فضلاً عن عشرات المراجع الهامة.. بين أيدينا منها الآن دراسة غير منشورة من تأليف «د. زكى البحيرى» الأستاذ بكلية التربية جامعة المنصورة.

ونستطيع أن نحدد هنا، أنه خلال الفترة الأخيرة من الحكم المصرى التركى عام 1884م، قامت الجمعيات التبشيرية الأوروبية بنشاط تبشيرى فى الجنوب تَوَقَّف خلال العهديْن اللذيْن امتدا من سنة 1884 وحتى 1898م. وبعد إعادة فتح السودان، استأنفت الإرساليات التبشيرية نشاطها، وقد شجعت الإدارة البريطانية ذلك، حتى إن «كتشنر» - أول حاكم عام للسودان - يذكر أنه «إذا لم تستطع القوى المسيحية أن تمركز نفسها فى قارة إفريقيا، فإن المسلمين العرب - على ما أعتقد - سوف يصلون إلى وسط القارة». وعلى هذا شهد الجنوب فى ذلك الوقت ردَّ فعل عنيفًا أمام هذه الإرساليات التى كادت أن تفشل فى تغيير الأهل وتعود من حيث أتت، لولا أن الحاكم الإنجليزى طالبهم بالتريث، ووعدهم بالقضاء على المقاومة

الإسلامية، فبدأت الحملات الإرهابية المنظمة التى تستخدم كل الأسلحة نحو المسلمين لتروعهم وتخرب بيوتهم ومساجدهم وتطردهم من قراهم ومدنهم لتتولى هى أحداث عملية تغايُر شاملة تَحُول بين أهل الجنوب وأهل الشمال، وتسعى إلى القضاء على أية أرضية يستطيعون من خلالها الالتقاء عبر ثقافة واحدة أو ثقافات متقاربة.

على أن التدقيق فى طبيعة هذه الإرساليات يمنحنا ملاحظة هامة..

(1)

إن طبيعة الإرساليات التى كانت ترسَل للتبشير فى الظاهر، ولإحداث الاختلاف الحضارى الذى سيورث الصراع الدامى فيما بعد، ترينا أن من أوائل الإرساليات التى وصلت إلى السودان فى بداية هذا القرن كانت الإرساليات الأمريكية.

وتؤكد لنا هنا العديدُ من المصادر، أن الإرسالية الإنجيلية الأمريكية بدأت عملها فى عام 1902م فى "تل دوليب" بأعالى النيل (لا ننسى أن هذه الإرساليات التى أرسل بها «العم سام» كانت تعمل فى جنوب مصر، خاصة فى سبعينات القرن قبل الماضى). وقامت الإرسالية المتحدة للسودان بإنشاء مدرسة داخلية للبنين فى مناطق كثيرة فى بدايات القرن، واستمر عمل الإرساليات الأجنبية بعد ذلك وإن اتخذت طابعًا إنجليزيًا، فقامت بإنشاء المدارس الغربية الخالصة (داخل الغابات) على المستوى الابتدائى، وكان تركيز مدارس التبشير - كما يقول «د. البحيرى» عن «محمد عمد بشير» - يقوم على تعليم الطلاب القراءة والكتابة، وخاصة قراءة الكتاب المقدس، وتعليم الدين المسيحى.. وبهذا انتقلت المدارس من التعليم باللغة العربية إلى التعليم باللغات المحلية أو اللغة الإنجليزية.

وعلى هذا النحو، بينما كان الشمال الإنجليزى والأمريكى ينقل قيمًا ثقافية جديدة إلى أذهان أهل الجنوب السودانى، كان يبعث فى الوقت نفسه كراهية شديدة بأهل شمال السودان من العرب حيث تجارة العبيد، وعلى هذا ارتبطت

الإنجليزية فى الأذهان بالتبشير التعليمى، على حين ارتبطت العربية فى أذهانهم بالجَلاَّبة العرب للعبيد والاتجار فيهم.

وقد يكون من المهم أن نذكر هنا أن هذه الفترة التى شهدت سيطرت الإرساليات الأمريكية على مناطق كثيرة من الجنوب ثقافيًا أو سعيها إلى ذلك، كانت هذه هى الفترة التى يسيطر فيها المستعمر الأمريكى بإرسالياته على بقية مناطق الشرق العربى، حتى إن بعض المصادر تشير إلى أنه فى بداية القرن العشرين، كان القائم بالأعمال السياسية الأمريكية فى مصر يجمع بين منصبه السياسى - كمسئول سياسى أمريكى - ومنصب رئيس الطائفة الإنجيلية فى مصر، وهو منصب دينى إنجيلى فى الوقت نفسه..

ولهذا الاستطراد أهميته، على اعتبار أن الكنيسة الإنجيلية كانت تسعى - فيما يبدو منذ فترة مبكرة - إلى الاستيلاء على عقيدة مساحات شاسعة من عقل الإنسان العربى فى المنطقة (وهو ما يحتاج إلى موضع آخر لرصد دور اليمين الأمريكى الآن فى شعب 60 ٪ من أبنائه من البروتستنت الذين يعودون للتوراة أكثر من الإنجيل، والذين أصبحوا قوة حليفة للصهيونية السياسية فى أمريكا فيما بعد).

ولم تكتف القوى الغربية بإحداث هذه الثنائية بين أهل الجنوب وأهل الشمال فى السودان، بل عملت ما من شأنه أن يُحدث الفُرقة بين أهل الجنوب أنفسهم. على أن التأثير السلبى الكبير تَحَدَّدَ أكثر فى هذا الفَتْق غير القابل للرَّتْق بين أهل الجنوب من المسيحيين، والذين أصبحوا من المسيحيين بفعل الجهود التبشيرية، ومعهم الوثنيون الذين رفضوا الخروج من وثنيتهم،، وبين أهل الشمال.

بَيْدَ أن التأثير الإنجليزى - بحكم استيلائه على البلاد - كان له التأثير الأول.

(2)

لقد سعى «اللورد كرومر» إلى بسط الإنجليزية وثقافتها وقوتها بين أهل الجنوب، فى الوقت نفسه الذى حال دون ترك أى تأثير عربى، أو إحداث أى تأثير

عربى بفعل بعض المعلمين المصريين أو التجار العرب فى الجنوب، وقد عمل على ذلك عبر نقل التجار العرب إلى الشمال، وإرسال بعض المعلمين المصريين وراءهم، بل إن أحد الممثلين الإنجليز الآخرين «أوين» اقترح على «السير وينجت» أن يستبدل قوات الجيش من الشماليين المسلمين، بفرقة من الجنوبيين ضباطها من الإنجليز؛ حتى يمكن التخلص من تأثير الشمال ممثلاً فى القوات التى تأتى منه، بل لم يكن يمانع من ربط جنوب السودان ببعض الأقطار الأخرى - كأوغندا - لإحداث هذا الاختلاف، ومن ثم الصراع الثقافى.

أحدث المحتل الغربى هذا التغيير الحضارى والثقافى بين العروبة والإسلام، والإنجليزية والمسيحية.. وقد ساعده على ذلك أن "تلك الجولة من الصراع كانت لصالح المستعمرين الإنجليز بفعل تفوقهم الحضارى والثقافى والتكنولوجى والاقتصادى"..

وهو التفوق الذى مارسته أمريكا أيضًا فى فترة من الفترات.

على أن الذى يهمنا هنا كان سَعْى المستعمر الغربى إلى استبعاد التأثير العربى فى اللغة أو الزى أو الثقافة بوجه عام، فأصبح الجنوبى أقرب إلى الإنجليزى أو الأوغندى منه إلى الشمالى العربى أو السودانى فى البلد الواحد، وأصبحنا فإذا أمامنا جنوب يتناقض مع الشمال مرة، ويتناقض مع نفسه مرة.. وهو ما يفسر لنا "السبب فى عدم اتفاق الجنوبيين أنفسهم على موقف واحد بخصوص علاقتهم بالشمال"!

وعلى هذا النحو، انتهى الجنوب إلى سياسة صراع ثقافى مع الشمال، ثم عانى من صراع عنصرى مع غيره من أهل الشمال السودانى أو أهل الشمال الغربى.

ورغم أنه فى أحد الانتخابات وافق حاكم بحر الغزال على ضرورة الارتباط بالشمال، فإن الجنرال «جورنج» - غربىَّ الثقافة والمَيْل - وقف ضد ذلك فيما بعد بعدائه الشديد لسياسة التفاهم بين أهل البلد الواحد، وتحالفه مع الغرب العنصرى.

(3)

الغريب فى الأمر كله، أن الجنوب الذى يسعى ـ عبر عناصر غربية ـ إلى التمرد على الشمال، لم يَعِ بعد، ولعله يعى الآن ولا يفعل شيئًا، أن العنصرية ليست بين أهل الجنوب وأهل الشمال فى السودان، وليست بين أهل الجنوب وأهل الجنوب، وإنما هى فى النظرة التى ينظر بها إلينا الشمال، والشمال الأمريكى بوجه خاص.

وغير بعيد عنا موقف الأسقف الأمريكى «جاك سبونج» ـ أسقف نيويورك بولاية نيوجرسى الأمريكية ـ حين وقف ليردّ على موقف أساقفة إفريقيا من قضية أخلاقية فى مؤتمر "لامبث" الذى يُعقد فى لندن بحضور زعماء الكناس الإنجليكانية. فى هذا المؤتمر، لاحظ الحاضرون أن الأسقف الأمريكى بدأ يهاجم بعنف أساقفة إفريقيا، ثم راح يصف علانيةً الأساقفة الأفارقة ـ هكذا "الأفارقة" دون تمييز أو فرز ـ بالجهل والتخلف!

وباقى ما حدث معروف. لقد احتج الأساقفة الأفارقة، وراحوا يتهمون الأمريكى بالعنصرية، وترددت أنباء بضرورة تقديم اعتذار إليهم. لكن كل شىء مضى، وظل موقف الأمريكى ـ الذى تَغَيَّرَ فيما بعد بآخر ـ ليتحدث بوقاحة أكثر عن ضرورة الحماية الدينية.. والبقية معروفة!

ألم نَقُلْ إنها مؤامرة باسم الحماية الدينية فى عصر العولمة؟!

لكن، لنَعُد إلى الجذور، جذور المؤامرة..

حديث المؤامرة.. ثانيةً

ما زلنا مع حديث المؤامرة..

وهو حديث كامن فى الوجدان العربى، أثاره مرة أخرى هذه الأيام ما يُنشر فى هذا الصدد. ولعل أهم ما صدر فى ذلك هو كتاب (ديوان الحياة المعاصرة) للمؤرخ الراحل الدكتور «يونان لبيب رزق»، الذى والَى مراجعاته فى "الأهرام" منذ سنوات، وبين أيدينا من ديوانه: القسم الثاني من الجزء الثانى، والذى يثير القضايا الاجتماعية التى عاشتها مصر فى السنوات الأخيرة من القرن الماضى.

والواقع أن ما أثاره صاحب (الديوان) اتخذ شكل الأخبار والكتابات الشيقة وصور التعليم حينَ ذاكَ، ولم يلبث أن كشف عن نفسه فيما بعد في الوجود الاقتصادي (= الاستعماري). غير أنه بين الاتجاه التعليمي والاقتصادي، ظهر تأثير الأمريكانيات بشكل يدعو للتأمل فيما نجده من أخبار أمريكا ووجودها في مصر في نهاية القرن الماضي فيما تثيره الصحف والأمريكانيات. ظاهرة طفت على وجه الحياة في مصر ذلكَ الوقت، وتمثلت لا في النساء الأمريكانيات وما كُنَّ يأتين به فقط، وإنما ما كانت تعمد إليه أمريكا منذ هذا الوقت المبكر أن تبعث به (كرسالة) تمثل منهجًا خفيًا للتأثير في الفكر العربي، وهي رسالة مزيج من الدهشة بالفعل الأمريكي والعجب لتقاليده، ثم الإعجاب بكل ما يأتي به الوجه الأمريكي في ذلك الوقت..

وهو أسلوب لم تغيره أمريكا فيما تدهشنا به حتى اليوم.

وسوف نرى صورًا من هذه الأمريكانيات قبل أن نصل إلى ما تخفيه وراءها من تحوّل، وهو تحوّل كان يبدأ بالدهشة، وينتهي بالاستعمار والميل إليه منذ فترة مبكرة.

ورغم أن مراجعة ما تقدمه لنا الصحف في نهاية القرن الماضي تمنحنا مادة هائلة في شتى الميادين، فإن التوقف عند إرهاصات المؤامرة الأمريكية هو ما يهمنا هنا في المقام الأول.

(1)

نلاحظ هنا أن جملة ما نجده في الصفحات الصحفية في نهاية القرن الماضي، أن أخبار الأمريكيين تصفهم بأنهم شعب العجائب، وهي عجائب بدأت من العادات الاجتماعية - التي لم تَستَسِغْها العقلية المصرية المحافظة، ولا حتى عقول أصحاب صحيفة "الأهرام" المنفتحة نسبيًا - وانتهت بأسباب القوة والثراء الأمريكيين التي تَحَوَّل العجب في متابعتها إلى الإعجاب..

وكانت صور العجب كثيرة، منها: أن الأمريكيات يتزوجن بالتلغراف؛ فقد كان

أغرب ما نُشر فى هذا الوقت - أكتوبر 1887 - أن يتعرف الرجل على المرأة بالسلك البرقى فى ولاية أخرى لينتهى الأمر بعد عام بالخطبة فالاقتران.

ويمضى فى هذا السياق رصد درجة الطلاق الكبيرة التى تجرى بين الأمريكيين، وأهمية الخبر أن الأمريكيات هُنَّ اللاتى كُنَّ يطلّقن أزواجهن فى عصر ما قبل "سى السيد".. عصر المجتمع الرجولى الذى كانت لا تَعْبُر فيه المرأة المصرية عتبة البيت إلا مرتين: مرة للانتقال من منزل الأب إلى دار الزوج، والأخرى وهى محمولة على الأعناق فى طريق المرقد الأخير! ويلاحظ صاحب (الديوان) هنا تعجُّب الرجال المصريين من عجيبة الأمريكيين هذه، فحمدوا الله أن زوجاتهم من المصريات لم يقرأن الخبر!

ويبدو العجب أكثر من تصرف الأمريكانيات حيال هذا الممثل الإنجليزى الذى ذهب إلى أمريكا ليمثل فيها، فبهر بجماله الفائق عيون نسائها، وورد عليه نحو 3000 طلب كلها فى شأن الزواج، و.. إلى آخر هذه القصص التى تنم عن غرابة ما تأتى به الأمريكانيات.

وإذا كانت هذه هى الصورة التى تطالعنا بها الصحف عن أمريكانيات نهاية القرن الماضى، فإن الصحف تنتقل (وهو انتقال لا يغيب مغزاه عن العقل الراصد) إلى الإعجاب من العجب إلى الإعجاب.

الإعجاب لا يترك الحديث عما تأتى به الأمريكانيات، وخاصة مكانتهن المرموقة، غير أن ذلك يصب مع غيره فى خانة الإعجاب بالأمريكيين بوجه عام: من تراثهم الفائق، وتقدمهم الكبير، وحرية الصحف عندهم.. وهو ما كان ينتهى بترجمة هذا الإعجاب إلى لغة أخرى هى لغة المصالح، فقد بدأت عملية تحقيق هذه المصالح بأخبار التقدم العلمى والصناعى، وانتهت باستيراد الآلات "المُصْطَنَعَة فى الفابريقات الأمريكية".. الأمر الذى رصدته الصحيفة. وهو ما كان يرصد - بدقة - الوجود الاقتصادى الذى كانت تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الوقت، وهو مقدمة للهيمنة الاقتصادية.

ولا بد أن نعود إلى الوراء لنرى أن الهيمنة الأمريكية لم تتوقف عند الاقتصاد فحسب، وإنما سبقتها بوقت طويل محاولات التأثير الفكرى والاستعمارى عبر الإرساليات التى كانت دائبة العمل بها ـ كما رأينا فى المرة الماضية ـ وكانت تأخذ شكل التعليم.

ولنترك التأثير الاقتصادى إلى خارج (الديوان) لنعود إليه فيما بعد.

(2)

تزخر الكتب التى تَحَدَّدَ موضوعُها حول تاريخ التبشير وبدايات الوجود التبشيرى فى العالم، بالبدايات الدينية عبر الإرساليات الأمريكية التى لا تلبث أن تتحول أهدافها إلى ميول استعمارية.

وبعيدًا عن الإرساليات الأوروبية، فسوف نرى هنا أن الإرساليات الأمريكية بوجه خاص تبدأ كجماعات دينية، وكانت البذور الأولى لعمل الإرساليات الأمريكية فى مصر عامَ 1854م.. وكانت مرتبطة بالكنيسة، وليس بينها وبين الدولة صراع، وكانت أكثر تشددًا. ويسهب كتاب (تاريخ الكنيسة المصرية) لـ «رفيق حبيب» و«محمد عفيفى» فى عرض هذه الملاحظة الأخيرة، فيؤكد أن هذه الحركة كانت تميل بوضوح إلى الأصولية. ونظرًا لعدم وجود صراع مع الدولة، أو محاولة واعية للبعد عن السياسة، كانت الحركة الأمريكية هى الأسرع اتجاهًا نحو السياسة، والتمهل أكثر عند مصر.

وسوف نلاحظ أن المرسل الأمريكى كان أكثر انخراطًا فى علاقاته مع رجال السياسة والمال الأوروبيِّين، وهو ما أدى فى النهاية إلى انخراطه مع رجال السياسة والمال الأمريكيين، خاصةً، مع نهاية القرن التاسع عشر، ولا سيما حين وجد أن تبشير المسيحيين أسهل من تبشير المسلمين. لهذا تَركَّزَ عمله فى مصر العليا؛ ففى أسيوط عدد كبير من المسيحيين، ومن ثم بدأ التركيز فى عمل إرساليات أمريكية هناك، وبدأ الخطوات التالية نحو إنشاء الكنيسة والمؤسسات التابعة لها.

ولعل الطريف فى الأمر ـ وهو ما يلاحظه المؤرخون ـ أن الإرسالية استمرت تعمل

مع الجانبين، واستمر تأثيرها الدينى على فئة، وتأثيرها الغربى على فئة أخرى، وكان ذلك ناتجًا عن تنوع اتجاهات المرسَلين، ولكنه كان ناتجًا - أيضًا - عن ذكاء سياسى لا يَخْفَى على أحد.

لقد كان اتجه الإرساليات لا يخرج - مهما يُقال عن التبشير الدينى - عن الجانب السياسى بأية حال، ومن هنا وصل التأثير السياسى - الذى لبس مُسُوح الدين - إلى هذه الفئة التى تأثرت، وإن كانت تعيش فى مصر، بالرسالة الحضارية التى كانت تغطى بها الأهداف السياسية، فظهر عدد كبير من الأقباط المتغربين، مع تأثير بالبروتستانتية.

فإذا تأملنا قليلاً هذا الواقع، فسنجد بينه وبين الحوار الذى كان يجرى قريبًا هنا نَسَب كبير، حين ارتفعت بعض الأصوات لاتهام البروتستانت المصريين، وراحت هذه الأصوات من داخل الوطنيين المسيحيين تتهمهم بالنزوع نحو الإنجيلية الأمريكية (وإنْ كنا لا ننفى الأثر الوطنى على المستوى الفردى).

وعلى أية حال، لنترك هذا التأثير منذ منتصف القرن قبل الماضى لنمضى أكثر إلى الثمانينات منه.

(3)

فى هذه الفترة من نهاية القرن قبل الماضى، حين لوحظَتْ زيادة النشاط الاقتصادى إلى جانب الإرساليات، بدا الدور الأمريكى أكثر ما يكون بازغًا فيما سُمِّى عام 1886م "جبل الزيت"، وكان الدور الأمريكى - كما يلاحَظ - أهم ما يلفت النظر فى جملة الأخبار التى ساقتها صحيفة "الأهرام" خلال تلك الشهور. وقد وجدتُ عديدًا من المراجع التى تشير فى ذلك الوقت إلى دور الأمريكيين فى عمليات الكشف البترولى المبكرة فى مصر.

لقد أضيف إلى التعليم تأثير الاقتصاد!

ويَتَحَدَّد هذا التأثير الأخير حين أُعلن عن اكتشاف الزيت (البترول) بمصر، فتناولتُ الأخبار التى تشير إلى الدور الأمريكى الأكثر فعالية، والذى تَمَثَّل فى

ومن ابرز هذه الدراسات دراسه « الموند » و « كلمان » للسياسه فى الدول النـاميه ، و « باندر » للتجربة السياسيه في ايران . وقدادت هذه الدراسات وغيرها الى اعادة النظر في أساسيات الدراسه السياسه في الغرب ، ومن أهم الموضوعات التى احتاجت إلى اعادة النظر بعد دراسه التجارب فى شرق أوربا والاتحاد السوفيتى والدول الناميه ، إعتبار الاحزاب المتعددة هى الاساس الوحيد لتحقق الديمقراطيه بالمفهوم الليبرالى، ودور الجيش فى السياسه ، وأهم المشاكل السياسيه داخل الدول .

مراجع الفصل الاول

(١) يمكن الرجوع إلى :
دراسات د. ميس أسعد عبد الملك ، د. على لطفى ، د. محمد يحيى عويس التي جمعت في كتاب التنمية والتخطيط الاقتصادى المطبوع فى مطبعة مخيمر سنة ١٩٦٨.

(٢) ارجع إلى كتاب الدكتور عبد الحميد متولي – القانون الدستورى والنظم السياسية منشأة المعارف سنة ١٩٦٣.

(٣) د. محمد توفيق رمزى . علم السياسة أن مقدمة في أصول الحكم ص١٩، ٢٠
وارجع أيضا إلى :

4 — R. Bierstedt : An analysis of social power-in M. OLSEN: (ed) Power in societies : The Macmillan Company 1970 pp. 11-18

5 — Scott Green and Peter Orleans : Political sociology in Robert E. Faris : (ed) Handbook of modern Sociology : R nd Mc Nallychicago 1964 pp 808-881

(٦) د. طعيمه الجرف : موجز النظريات والنظم السياسية – مكتبة القاهرة الحديثة واجع أيضا إلى :

Stephen Leacock. Element of political science. London Constable and Co 1941 pp. 22-40

(٧) د. عبد الحميد متولى . مصدر سابق

الفصل الثانى

سوسيولوجية القوة

أولا : تطور الاهتمام بدراسة القوة فى علم الاجتماع

ثانيا : أهمية دراسة القوة فى علم الاجتماع

ثالثا : تعريف القوة وتمييزها عن الضبط والتأثير والسلطة والنفوذ

رابعا . معادلة القوة والإختلاف الأيديولوجي حولها

خامسا : أشكال القوة وتوزيعها

سادسا : نتائج القوة والتكامل والصراع الاجتماعى

سابعا : القوة والنسق الاجتماعى

ثامنا : التحليل الاجتماعى للقوة

تاسعا . مداخل ونظريات دراسة وتفسير القوة

عاشراً : تقويم دراسة القوة فى علم الاجتماع

مقدمة حول تاريخ الاهتمام بمفهوم القوة فى الفكر الاجتماعى :

لقد استخدم (أو أعتمد) فلاسفة السياسة المبكرين على مفهوم القوة Power وعمليات ممارسةالقوة Process of Power exertion وذلك خلال محاولاتهم لتفسير الضوابط التي يفرضها النظام الإجتماعي من أجل توحيد الناس داخل تنظيمات اجتماعية متماسكة. ومثال هذا «توماس هوبز» T. Hobbes الذى يعد رائد نظريات الصراع فى العلوم الاجتماعية فى الفكر الحديث. والذى ذهب فى دراسته عن «التنين» Levia than إلى أنه عندما كان الناس ـ خلال الفترة السابقة على التجمع ـ يعيشون متفرقين دون الخضـــوع إلى قـوة مشتركة Common Power يدينون بالولاء فانهم كانوا يعيشون فى حالة حرب أو صراع وشقاق مستمر ، حيث كان الانسان ذئبا لأخيه الأنسان . وبالمثل فان «جون لوك» J Locke الذي يعد رائد أنصـــار نظريات الاتفاق Consensualist Theorists فى الفكرالحديث ذهب في دراسته بعنوان «الرسالة الثانية فى الحكومة المدنية Second reatise of civil goverment إلى أنه من أجل فهم حق القوة السياسية وردها إلي جذورها الحقيقيــة ، فانه يجب أن نقف على طبيعة الظروف التى كانت تحيط بالناس خلال الحالة الطبيعية السابقة على نشأة مجتمع الإنسان . وهو يتصور الانسان خلال تلك المرحلة على أنه كان يعيش فى حرية كاملة فى التفكير والسلوك والامتلاك ، وأن الناس كانوا يمارسون حرياتهم ولم يكن يحدها سوي القانون الطبيعى وحده ، وقد كانت هذه الحالة الطبيعيةيسودها المساواة حيث كانتالقوة والسلطة موزعة بالتساوى بين الناس ، أو كانت على حد قوله متبادلة بينهم بمعنى أنهالم تكن حكرا على فرد أو فئة دون أخرى .(١)

وعلى الرغم من هذا الاهتمام المبكر من جانب رواد الفكر السياسي والاجتماعي الحديث بفكرة القوة ، إلا أننا نكاد نجد إهمالا كاملا أو تغافلا واضحا عن معالجة هذا المفهوم فى دراسات علم الاجتماع الحديث خلال القرن العشرين ويمكننا التدليل على صحة هذا القول من خلال استعراض المراجع الأساسية فى هذا العلم . فقد خلت دراسة « بارك » Park و « برجس » Burgess بعنوان مقدمة إلى علم الاجتماع (١) والتي كانت تعد المرجع الأساسي لعلم الاجتماع خلال الفترة من ١٩٢٠ وحتى ١٩٣٠ ، من معالجة مفهوم القوة ، بل أنها لم تشر حتى مجرد إشارة إلى هذا المفهوم . ونفس الموقف ينطبق على مؤلف « وليم اجبرن » W. Ogburn و « مايونمكوف M. F. Nimcoff بعنوان « علم الاجتماع » الذى كان يعد بمثابة المرجع الأساسى للعلم الاجتماعى فى أمريكا خلال الأربعينات والخمسينات من هذا القرن (٣) . ولم يبرز الاهتمام بدراسة القوة في علم الاجتماع بشكل واضح إلا خلال الستينات فقط من هذا القرن (٤) ولكن هذا لا يعنى أن معلوماتنا حول قضية القوة داخل المجتمعات الإنسانية قد أكتملت فهى مازالت قاصرة إلى حد كبير ومازلنا فى حاجة إلى المزيد من الدراسات النظرية والميدانية . ويشير « مارفين السن » M. Olsen إلى أنه يرجع إلى كارل ماركس الفضل الأول فى استعادة الاهتمام بدراسات القوة في الفكر الاجتماعى المعاصر ، خاصة فى جوانبه التي تتعلق بالتنظير العلمي وهناك العديد من الباحثين المعاصرين الذين أسهموا بشكل واضح فى بحث هذه القضية فى نطاق علم الاجتماع المعاصر وفي مقدمتهم « تشالس رايت ملز » C.R Mills و « رالف داهرندورف R. Dcherndort و « تيمور مارتن ليبست » S.M.Lipset و « وليم كورنهوزر W Kernhouser و « دانيل بل » D. Bell و « جيرهارد لنسكى » G.Lenski و « اميتاى انزيونى » A, Etzioni و « روبرت نسبت » R. Nisbet وقد أدى

الاهتمام المعاصر القوى بقضية القوة فى المجتمع إلى دفـــع العديد من الباحثين التقليديين فى أمريكا والمناصرين بقوة للنظم السياسية والاقتصادية والايديولوجية للمجتمع الامريكى والذين حاولوا عن عمد تجاهل هذه القضية جنبا إلى جنب مع بعض القضايا الأخرى التى من شأنهـا أن تمس واقع المجتمع الأمريـكى كالصراع الطبقى والثورة والتمرد والحرب والتمييز العنصرى ... الخ ، أقـول أن هذا الاهتمام القوى المعاصر بقضية القوة قد دفع حتى أمثال هؤلاء الباحثين المحافظين إلى بحث هـــذه القضية والكتابة حولها ومن أبرز هؤلاء الباحثين «تالكوت بارسونز» T. Parsons

ويمكن للباحث الذى يستعرض تراث علم الاجتماع خلال العشرين سنة الماضية أن يلمح إهـتماما واضحـا بين الباحثين باجراء دراسات أمبيريقية أو واقعية حول بناءات القوة وإن كانت أغلب هـذه الدراسات قد أجريت على مستوى المجتمعات المحلية والتنظيمات والمؤسسات الرسمية . وقد صار الاهـتمام بفكرة القوة فى الدراسات السوسيولوجية المعاصرة من القـوة بحيث أن الكثير من الباحثين مثـل «آموس هولى» A. H. Hawley الذى يذهب فى مقال له بعنوان «القوة المجتمعية ونجاح عملية التجـديد الحضرى إلى أن أى فعل اجتماعى هو فى جوهره ممارسة للقوة وأن كل علاقة اجتماعية هى فى جوهرها معادلة للقوة Equation of Power (٥) يضاف إلى هذا فان محاولة تحقيق أغلب الاهداف المجتمعية أو التنظيمية تتطلب ــ على حد قول اتزيونى ــ تطبيق القوة حتى وإن كان القائمون بالفعل على درجـة عالية من الالتزام والمعرفة والجدية(٦) . ويمكن القول أنه بعد أن كان الباحثون يتجاهـلون فكرة القوة أو القوة كظاهرة إجتماعية صار علماء الإجتماع المعاصرون ينظرون إليها

على أنها إحدى الجوانب الحاسمة والمحورية داخل كافة مكونات الحياة الاجتماعية .

ويذهب «جون كيوبر» J.F.Cuber إلى أن علماء الاجتماع فى أمريكا تجاهلوا لفترة طويلة من الزمن التحليل المنهجى والنقدى للدور الذى تلعبه القوة فى الحياة الاجتماعيه وهناك من يحاول تبرير ذلك بتهيب العلماء من معالجة هذا الموضوع لصعوبته وتعقده . غير أن الحقيقة ـ فى نظر «كيوبر» هى أن هؤلاء العلماء لا يريدون أن يصدموا الناس فى أمريكا بحقيقة القوى التى تقف خلف اتخاذ القرارات الاستراتيجية المؤثرة فى حياتهم . فجماهير المجتمع الامريكى لديهم اعتقاد ساذج بأنهم طالما يعيشون فى ظل مجتمع ديموقراطى حرفانهم هم القوى المؤثرة فى صنع القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية فى مجتمعهم ولكن أى تحليل علمى متعمق سوف يسفر عن نتائج تناقض هذا الاعتقاد الساذج. يضاف إلى هذا أن القوى الحقيقية المؤثرة فى تشكيل الحياة الأمريكية تحاول أن تظل حقيقية ممارسة القوة ومصادرها الفعليه خافية عن الجماهير .(٧)

ومع هذا فانه على الرغم من تجاهل أغلب علماء الاجتماع لموضوع القوة داخل المجتمع فان هناك نفراً قليلاً منهم حاول التركيز على دراسة هذا الموضوع ومثال هذا العالم الألمانى «ماكس فيبر» M.Weber الذى مارس تأثيراً كبيرا على الفكر السوسيوجى فى أمريكا . ويعتبر «فيبر» «القوة» كبعد من الابعاد الثلاثة الاساسية للطبقة الاجتماعية(٨). وتأثراً بذلك فقد حاول علماء الاجتماع أمريكا ربط القوة بالتدرج الاجتماعى من زاويتين أساسيتين هما :

١ ـ ترتبط الاختلافات فيما يمتلكه الأفراد من قوة بالاختلاف في المراكز الاجتماعية وما يتمتع به الناس من هيبة أو امتيازات اجتماعية .

٢ ـ يرتبط بناء القوة القائم ليس فقط بالبناء الطبقي أو التدرج الاجتماعي القائم داخل المجتمع وإنما يرتبط بدعم هـذا البناء ومحاولة دعمه واستمراره وتعد دراسة «روبرت لند» R. Lynd و «هيلين لند» H Lynd «لمدلتون» Middletown ـ خاصة في مجلدها الثاني من الدراسات الكلاسيكية المبكرة حول إختلاف الناس من حيث القوة . وتمثل مدينة «مدلتون» مدينة أمريكية عادية لا تتميز عن غيرها من المدن الأخـــرى وقد حاول «لند» و «لنـد» دراسة بعد الخلاف في القوة بين الطبقة العاملة The working class وطبقة رجال الأعمال Business Class من حيث القدرة على التحكم في الشئون الخاصة للناس وفي الشئون العامة للمدينة وقام الباحثان بدارسه حالة أسرة معينة أطلقا عليها أسرة X ، من زاوية تأثيرها (أو ممارستها للقوة) على مختلف أوجـه الحياة الجماعية في المدينة . وتمت الدراسه لهـذه الأسرة من عدة جوانب منها الثروة أو الحالة الاقتصادية ومكانه أعضائها الاجتماعيه داخـل المدينه . وقد ظهرت دراسات عديده بعد ذلك تتعلق أغلبها بدراسه علاقات القوه على مستوى المجتمعات المحليه .(٩)

ومن أهم الدرسات الحديثه نسبيا التي حظيت بقدر كبير من القراءة والتقييم والنقد ، دراسه «تشارلس رايت ملز» C.W.Mills بعنوان بعنوان « صفوه القوة» وعلى خلاف «لند» وغيره من الباحثين، فقد ركز «ملز» اهتمامه بعيدا عن دراسه القوة على المستويات المحليه وحاول أن يحلل هذه القضيه على مستوى أكثر إتساعا هو مستوى مجتمع الدولة ككل . واتضح له من دراسته أن

هناك على مستوى المجتمع العام جماعة صغيرة نسبيا تمارس تأثيرا كبيرا في ثلاثة مجالات أساسية هي الصناعة والحكومة والجيش . وأطلق على هذه الجماعة تعبير «صفوة القوة» وأعضاء هذه الصفوة يسيطرون ـ من خلال مواقعهم المؤثرة على كافة القرارات التى تمس حياة جماهير المجتمع الأمريكي ككل . إذ ذهب «ملز» إلى أن أغلب جماهير المجتمع الأمريكى لا يعرفون أبناء هذه الصفوة التى تمثل الدوائر العليا المؤثرة فى اتخاذ القرارات الاستراتيجية فى المجتمع. ويؤكد هذا الباحث أن قرارات هذه الصفوة لا تصدر ـ غالبا ـ بأسلوب ديموقراطى وقد تعرض ملز ـ بسبب هذه الدراسة ـ للعديد من أوجه النقد والاضطهادات. فقد ذهب بعض النقاد إلى أن «ملز» يضخم الأمور ، وأن مقدماته لا تؤدى إلي ما توصل إليه من استنتاجات، بينما ذهب آخرون إلى أنه باحث موضوعى يجرد المجتمع من التزيف المتمثل في مفاهيم الديموقراطية الامريكية وزعامة العالم الغربى الحر.

اهمية مفهوم القوة فى علم الاجتماع السياسى :

. ويركز علم الاجتماع السياسي وهو فرع من فروع عن الاجتماع العام على ممارسة القوة الإجتماعيه داخل الجماعات والتنظيمات والمجتمعات وإذا مااستعرضنا الموضوعات التى تمثل المحاور الاساسية لعلم الاجتماع السياسى فاننا سنجدها تدور جميعا حول فكرة القوة . وفي مقدمة هـــذه الموضوعات مفهوم الدوله كـنظام سياسي فى ارتباطه بقية النظم الأخرى المكونة للبناء الاجتماعى العام للمجتمع، والحركات الاجتماعية والسياسية وانساق القوة وميكانزمات اتخاذ القرار

على مستوى المجتمعات المحليه وعمليات وبناءات القوة داخل التنظيمات البيروقراطية والدور الذى تلعبه القوة فى عمليات التدرج الاجتماعى والطبقى والعلاقات بين الأجناس والقيم والاتجاهات السياسية والمشاركة السياسية لأبناء المجتمع فى الحكم واتخاذ القرارات ورسم السياسات والبرامج الداخلية من خلال بعض العمليات كالتصويت والسلوك الانتخابى وسحب الثقه والضغوط المختلفة ومختلف الوان التعبير عن الرأي هذا إلى جانب دراسه التنظيمات السياسيه كالاحزاب أو المؤسسات الدستوريه وبناءاتها الداخليه وأساليب الاتصال النظاميه وأساليب التعبير والنقاش والمعارضه واتخاذ القرار داخلها ... الخ .

ويمكن للقارىء هنا أن يدرك فورا أن المحور المشترك بين كافه هذه المواضيع التى تمثل القضايا الاساسيه لعلم الاجتماع السياسى هو القوة الاجتماعيه Social power كما تمارس بالفعل على كافه مستويات الحياة الاجتماعيه سواء على مستوى الجماعات الصغيرة أو الكبيرة الرسمية أو غير الرسمية ، أو على مستوى التنظيمات الكبرى مثل التنظيمات الصناعية ومختلف تنظيمات العمل ، أو على مستوى الدول والمجتمعات القومية أو حتى على مستوى العلاقات الدولية سواء التاريخية أو المعاصرة .

وقد ظهر العديد من الدراسات المعاصرة حول طبيعة وتوزيع واستخدام القوة فى المجتمعات ، وهو موضوع يعد أساسيا لأية دراسه أو بحث يجرى فى مجال علم الاجتماع السياسى وسوف يكون تركيزنا فى هذا الفصل حول قضية القوة داخل التنظيمات الاجتماعيه ، وليس على مستوى التفاعل بين

الأشخاص Interpersonal Interaction ، وسوف نهتم أكثر بممارسة القـوة داخل المجتمعات الكبرى بشـكل أساسي وليس بمارستهـا على مستـــوى التجمعات الصغرى . ونقصد بمصطلح التنظيم الاجتماعي هنا والنماذج المنظمة من التفاعل بين الأشخاص Interpersonal interaction ، وسوف نهتم أكثر بممارسة القوة داخل المجتمعات الكبرى بشكل أساسي وليس بممارستهـا على على مستوى التجمعات الصغرى . ونقصد بمصطلح التنظـيم الاجتماعي هنـا النمـاذج المنظمة من التفاعل الاجتماعي المستمر والمنظم والذى يتجسد فى شكل بناءات اجتماعية معينة ، هذا إلى جانب النماذج الثقافية التي تسود داخل هـذه البناءات(١٠) .

وإذا ما حاولنا تحديد موقع وخصائص القـوة من المنظور التنظيمى Organizational Perespective أو من منظور التحليـل السوسيولوجي واسع النطاق macrosociological فاننا نجدها تنبثق من نماذج التفاعل المنظم وتظهر من خلال العلاقات النظامية المنمطه ، وتعد القوة خاصيه للتنظـيم أو البناء الإجتماعي أو لما يطلق عليه «ألسن» الكليات الاجتماعيه المنظمه .

وهذا يعنى أنها ليست من خصائص الأفراد وانما هى وظيفـه للنسق أو النظم . وهناك العديد من الآراء والنظريات المطروحه فى تراث عـلم النفس والاجتماع حول التأثير المتبادل بين الأشخاص Interpersonal influence خاصة بالنسبه للموقف داخل الجماعات الثنائيه أو الصغيرة غير أن هذة الآراء تقترب بشكل واضح من المنظور السيكولوجي وتبتعد عن المنظور التنظيمى وقد ظهرت عدة مدارس فى دراسه وتفسير القوة كما تمارس على مستـــوى المجتمعـــات الكبرى اهمهـــا النظريه الماركسيه ونظريات الصفـــوة

Pluralistic power theories ونظريات القوة الجمعية Elitist power theories

وهناك العديد من الدراسات النامية فى علم الاجتماع حول ممارسة القوة على المستوى المركزى داخل المجتمعات وارتباط القوة بالاختلافات الطبقية والعنصرية والاتجاهات المستقبلية فى ممارسة القوة أو ارتباط القوة بالتحديث الحضارى والتنمية الشاملة إلى جانب تصور فكرة القوة من حيث التوزيع والممارسة والمصدر داخل مجتمعات ما بعد الصناعة ولكن هذا لا يعنى أن علم الاجتماع السياسى اليوم – بتراثه المتضخم من النظريات والآراء – يستطيع تقديم نظرية عامة حول بناء وممارسة القوة داخل المجتمعات ، وذلك ينجم عن الصراع والتناقض بين الباحثين فى المنطلقات الفكرية والأيديولوجية والسياسية . وعلى الرغم من هذا فان هناك من الباحثين من يسير فى طريق تقديم نظرية عامة عن ممارسة القوة داخل المجتمعات ومحاولة اخضاعها للاختبارات الواقعية ومثال هذا « اتزيونى » A. Etzioni فى دراسة له عن المجتمعات الفعالة Active Societies ولكن هذه المحاولة وغيرها تعد محاولات أولية فى سبيل صياغة نظرية عامة فى القوة ، وان كانت تتهم من جانب أنصار النظرية الماركسية بالتحيز للفكر البرالى الغربى .

القوة كعملية اجتماعية Power as a social process

لم يهتم الفكر السوسولوجي بفكرة القوة كعملية اجتماعية إلا حديثا على الرغم من انها أهم العمليات التى تمارس داخل الحياة الاجتماعية فكما أن الطاقة تتخلل العالم الفيزيقى فان القوة الاجتماعية تتخلل كافة الظواهر الاجتماعية ولكن القوة الاجتماعية مثلها مثل الطاقة لا يمكن قياسها أو ملاحظتها بأسلوب مباشر. فوجود القوة وشدتها وطبيعتها أمور لا يمكن ادراكها أو معرفتها إلا من

القناع الإنجليزى

حين يقول الأستاذ «كان ظنى أن.. »، فهو يعنى «كان يقينى أن»!..

وهذا اليقين الذى يتراجع فى مُخَيِّلَة الأستاذ ليصبح يقينًا، هو ما قصده حين تحدّث عن الظن فوجده يعنى أن الالتفات إلى الوراء ليس تلكؤًا مع الماضى، وإنما هو ضرورة لسلامة السير، بمثل ما يفعل سائق سيارة يريد لنفسه الأمان. ورغم أن الأستاذ يسهب حول الضرورة التى تدفع السائق للنظر إلى الوراء، فإنه يصل بسرعة إلى أنه بدون العَوْد إلى الماضى، يمكن أن يكون السفر إلى المستقبل ضربًا من المغامرة أو التقصير المتعمد. ومن هنا، فهو يحرص أن يؤكد لنا من البداية أنه بدون التنبه إلى ما كان، يمكن أن تتحول قيادة السيارة من سفر إلى خطر.

لماذا نقول هذا كله وقد انتهينا توًّا من قراءة كتاب الأستاذ «محمد حسنين هيكل» (العروش والجيوش)؟.. لأنه يحرص أن يؤكد لنا "كيف" - أو "كذلك" - (انفجر الصراع فى فلسطين).. وهذا هو العنوان الثانى للكتاب. ولأنه يحرص على أن يؤكد لنا بَدَهِيّات نسيناها جميعًا فى زحمة بدهيات أخرى فُرضت علينا فى وقت واحد: الاحتفال بمرور قرنين على غزو الحملة الفرنسية، وتأمُّل نصف قرن على الهزيمة أو النكسة كما سميناها، ثم رياح "واى ريفر"، ثم الضجة المفتعلة حول لجنة "لانسكوم" قبل أن يبدأ قطف السبعين ساعة، والمشارِك الأول فيها الإنجليز!.. إلخ.

ولماذا الإنجليز وحدهم؟

والعَوْد إلى كتاب الأستاذ - إذًا - يذكّرنا ببدهيات نعرفها أو لا نعرفها. على أن

الخطورة في الحالتين أننا لا نحوّل البدهيات إلى واقع. ومن هنا، فإنه سعى إلى (يوميات الحرب) - وهى أوراق نادرة بعد خمسين سنة على الحرب - ليحاول العودة خلالها إلى الماضى.

عَوْد حميد إذًا، بأوراق وثائقية وأستاذ وشاهد، ووجود اشتراك إنجليزى سافر لم يفهمه الكثيرون.

قضايا كثيرة نتمهل فيها عند قضية واحدة، ونرجئ غيرها إلى ما بعد، هى قضية الموقف الإنجليزى فى الحرب، أو - بشكل أدق - موقف القوات الإنجليزية فى هذا الوقت منا. ورغم أن هذا الموقف لا يبدو جديدًا، فقد تعرّفنا عليه فى كثير من الوثائق التى ظهرت، أو الكتابات الكثيرة التى تناولت القضية

هنا نفتح قوسًا كبيرًا لنسجل فيه هذه الملاحظة/ السؤال:

«أهى مصادفة أن أكثر الكتب التى نُشرت فى الفترة الأخيرة كانت تتركز على أرض فلسطين وحلقات الصراع بيننا وبين الغرب، وخاصة الدور الإنجليزى الشرير؟» [ومن هذه الأعمال: **(حكومة عموم فلسطين)** لـ «محمد خالد الأزعر»، وكتاب **(القدس: مدينة واحدة وعقائد ثلاث)** من ترجمة كلٌ من «د. محمد عنانى» و«فاطمة نصر»، والصادر عن دار "سطور"، ثم الدراسة المهمة الموثّقة فى هذا الصدد للدكتورة «هند أمين البديرى»، والتى قدم لها «د. عبد الخالق لاشين»، وهو ما سنعود إليه فيما بعد].

ولنتمهل عنده الآن عبر (يوميات الحرب) التى يضعها الأستاذ «هيكل» بين أيدينا، مما يثير فينا الحس التاريخى، ويضع نقاط اليقين على حروف كثيرة، ثم إنه فى نهاية الأمر للذكرى التى "قد" تنفع!

فلنتمهل عند اليوميات، وهذا القناع البارد للسيد الإنجليزى..

أو نكتفى منه ببعض ما يقدم لنا من هذا الموقف.

(1)

إن الموقف الإنجليزى المريب حينَ ذاكَ لا يُختزل فى أن القوات البريطانية كان موقفها غريبًا، وإنما يفسر حتى بعد إنهاء الانتداب فى 14 من مايو عام 1948م.

إن القوات الإنجليزية كان لديها "جدول أولويات" له توقيتات لافتة للنظر، ذلك أن الجزء المقرر لليهود بمقتضى قرار التقسيم بدأ تسليمه لقوات "الهاجاناه" مبكرًا، ومبكرًا جدًا فى بعض الأحيان، حتى إن القوات البريطانية قامت بتسليم مناطق "الجليل" ابتداء من شهر مارس وأوائل إبريل.

وأما فيما يتعلق بالجزء المخصص للعرب بمقتضى قرار التقسيم، فإن القوات البريطانية تبدو مصممة على التمسك بالأمر والنهى فيه حتى الدقيقة الأخيرة من سريان عهد الانتداب. وصحيح أن بعض قوات المقاومة العربية راحت تعمل فى بعض المواقع، لكن القوات البريطانية راحت تشرف على الساحة من علٍ ولا تسمح للقوات العربية أن تشن من مواقعها أية هجمات تتعدى الخطوط المقررة، ولا حتى لدرء أخطار قادمة.

والمزعج أكثر من ذلك، أن أوامر صدرت إلى قيادات المعسكرات البريطانية ببيع "مهمات لا لزوم لها عند الانسحاب بعد إنهاء الانتداب"، وكانت هذه المهمات تباع كلها للجانب اليهودى. كما أن حدود "ما لا يَلْزَم له" جرى توسيعها، فإذا هى تشمل أسلحة وذخائر وجرارات وعربات نقل ومهمات متعددة الأغراض.

هنا نلتقى - إمعانًا فى الدور الإنجليزى المريب - دورًا مشبوهًا للإنجليز فى علاقاتهم - على أرفع مستوى - بالجيش المصرى؛ فقد استطاعت القوات الإنجليزية الدخول مع المصريين فى صفقة "خادعة"، بيد أن تفاصيل الصفقة نرجئها قليلاً قبل أن نستكمل الدور الظاهر لها فى الأرض الفلسطينية ونبيّن النيات المراوِغة لها.

(2)

إننا نلتقى بالدبلوماسية الإنجليزية وتحركات العناصر البريطانية بخطوات محسوبة، لكنها فى الوقت نفسه كان يمكن أن تثير الريبة فى حينها.

كان الجانب الإنجليزى يُظهر ـ علنًا ـ ضيقه بعمليات "الهاجاناه" وتجاوزاتها، وكان يُبدى فى الظاهر أيضًا نوعًا من التضامن مع القوات العربية وعروضها، وكان يُظهر ـ فى الكم المعلن فقط ـ تأييده لبعض المواقف العربية.. غير أن واقع "الاستراتيجية" الإنجليزية وراء هذا كله كانت تُخفى الوجه الحقيقى.. كان الوجه الظاهر يُخفى القناع الذى تتعامل به عقول الإنجليز مع العروش العربية وجيوشها!

ولأننا لسنا فى معرض الحديث عن العروض، فسوف نعود إلى القناع الإنجليزى لنرى كيف يمكن أن نرصد عددًا من التصرفات التى تَنِم عما يخفيه هذا القناع من لؤم ما زال قادرًا حتى اليوم على أن يَخْفَى على الكثيرين.. وما زال لدينا من يَعْجَب ويضرب كفًّا بكف حين يعلم أن الدولة الوحيدة التى رضيت أن تكون مع القوات الأمريكية فى قصف العراق هى دولة الإنجليز!

إن الموقف الإنجليزى المعاصر لا ينتمى إلى أحلام الإنجليز وأطماعهم فى المشاركة مع أصحاب النظام الجديد فقط، وإنما ينتمى إلى هذه الجذور المخادعة التى أدت دورًا أقل ما يقال فيه إنه كان ضد القُوَى العربية على طول الخط فى أهم معاركهم على الإطلاق فى القرن العشرين.

لنعد إلى القناع ونرى ما وراءه، فقد كان يمكن ـ رغم كل شىء ـ تمييز عدد من الأسباب تفسر هذا الموقف الإنجليزى.

(3)

إننا أمام يوميات الحرب التى تكشف الكثير لمن يريد أن يعرف أكثر ممن يكون ـ كالأستاذ «هيكل» ـ شاهدًا فى الميدان، إننا أمام يومية تشير إلى إغارة الطائرات المصرية أثناء الحرب على مواقع إنجليزية، وعلى سماء تل أبيب، فى الساعة كذا من العمليات الحربية، فى رسالة من رئاسة عسكرية ومدنية مسئولة، ثم إذا بنا أمام تعليق الأستاذ لينتقل بنا من عام 1948 إلى عام 1998، فيكتب ـ دون إثقال الصورة بالتفاصيل أمام القارئ ـ أن هذه الحادثة وما تلاها وما أحاط بها من ظروف أخرى سبق شرحها، ترجّح ما توحى به شواهد كثيرة من أن الحكومة

البريطانية لم تكن تمانع فى دخول الجيوش العربية ذلكَ الوقت للمشاركة فى القتال على أرض فلسطين، بل لعلها كانت ـ بوسائل هادئة ـ تحرّض عليه لأسباب لديها تتعلق بخططها الاستراتيجية فى المنطقة عمومًا أكثر مما تتعلق بحق العرب فى فلسطين وواجب إخوانهم على الساحة الأخرى من الحدود فى نجدتهم حمايةً لهم من العدوان، وحمايةً للوطن من الضياع.

ولا ينسى "الأستاذ" أن يشير إلى هذا النص الذى تركه الجنرال «جلوب» قائد الفيلق العربى الأردنى، والذى يقول فى نهايته ما يثير عشرات الدلالات:

«كنا ممنوعين من دخول أى مناطق مخصصة للدولة اليهودية بمقتضى قرار التقسيم، وبالتالى فإن خططنا جميعًا كانت بالتوافق مع أوامر الأمم المتحدة، وبموافقة من الحكومة الإنجليزية».

ونقفز بسرعة من صفحات كثيرة، وأوامر عسكرية أكثر، لنتوقف عند شىء أسماه الأستاذ بـ "!المذهل"، وفَصَّلَهُ بأن البترول المصرى من مصر، والبترول العراقى من العراق، كان يصل إلى فلسطين المحتلة وإلى القوات الإسرائيلية فى فترة الحرب وبعدها!.. ونتخفف قليلاً من هذا الذهول حين نعرف أن شركات البترول التى كانت تزوّد اليهود بالبترول العربى كانت شركات بريطانية.. وإنْ كانت تسيطر على البترول العربى!

إنه القناع البريطانى الشرير من جديد!

وتنتهى (يوميات الحرب) كما قدمها لنا الأستاذ كمادة خام، ثم حين اجتهد وقدمها لنا من خلال التحليل عبر اليوميات والأرشيف الإسرائيلى ومخطوطات وزارة "الإمبريالية" الأمريكية وشهادات مسجَّلة لعسكريين ومدنيين شهدوا الحرب وشاركوا فيها.

نقول: تنتهى اليوميات ولا ينتهى التعرّف أكثر على قناع السياسة البريطانية المعادية لنا. فلنتعرف أكثر على هذه "الصفقة" الكاذبة مع مصر.. كيف؟ ولماذا؟

فما زال القناع كثيفًا.

الجهل بالتاريخ.. والصفقة المصرية الخاسرة

ونعود ثانيةً إلى هذا الكتاب. وقبل أن نستطرد أكثر، ثمة نقاط يجب الإشارة إليها عفوًا، إحداها ما أَسَرَّهُ البعض إلينا بشيء من الدهشة، أننا أوْلينا الدور الإنجليزى فى كتاب (العروش والجيوش) لـ «محمد حسنين هيكل» أهمية كبيرة، فى حين أن هذا الدور كشف لنا عن نفسه من قبل، ومن كثير من الوثائق.. ويمكن أن يكون هذا صحيحًا - نرد - لو أننا امتلكنا الوعى بما حدث فى ضوء التاريخ أولاً، وفى ضوء العلاقات الدولية الجديدة ثانيًا.. ثم لم نغفل طبيعة المرحلة التى تمر بها بلادنا العربية بعد نصف قرن أو ينيف من النكبة ثالثا. ثم إن الجيل الجديد فى بلادنا لا يُذكر - ولا يكاد - فى أخطر فترات تاريخنا قاطبةً بعد ذلك.

ويمكن أن يكون هذا صحيحًا، لولا أن ما جاء هنا يؤكد هذا: نسياننا (نحن الكبار من الخاصة) أو جهلنا (نحن الصغار من الطلبة) بأهم أحداث تاريخنا الوطنى!.. وقد تُرْجِمَ هذا فى عديد من ردود الأفعال علينا، إما على شكل فاكسات، أو خطابات، أو حوارات مستمرة. وسوف أكتفى منها بفاكس واحد يعلّق على ما كتبناه هنا طيلة الأسبوعيْن الماضييْن قبل أن نَعِدَ بمثال آخر يؤكد افتقاد الوعى بتاريخنا والجهل به..

وَعْد محاولة السعى لمعرفته - بما فيه الكفاية خطورةً - هذا اليوم.

(1)

من فاكس طويل أرسلَتْ به مربية فاضلة قضت أكثر من نصف قرن فى الجامعات المصرية، ننقل هذه الفقرة. تقول أستاذة الحضارة الفرنسية:

«كثيرًا ما دهشتُ من جهل طلبتى بأهم أحداث تاريخنا القومى، بل وجهلهم بكل ما دار فى العالم من أحداث جسام، وتأثير هذه الأحداث على تاريخنا ومسيرتنا القومية الواضح لأى جاهل يفك الخط.. بل ودهشتُ أكثر لما أسمعه أكثر - أيضًا - من أخطاء تاريخية فادحة لبعض أساتذة التاريخ الذين يفتون فى التاريخ فى أحاديثهم عبر نافذة التلفاز المضلّلة على جميع الوجوه.

وكانت صدمتى أفدح عندما أتيحت لى المناقشة مع بعض الأساتذة "المتخصصين" - على حد تعبيرهم - بسبب استيائهم من آرائى.. وهذا من حقهم.. ثم اكتشفت أنهم لم يقرءوا لى سطرًا واحدًا مما كتبتُهُ فى هذا الصدد!.. فهمتُ آنَ ذاكَ أن السبب هو انبهارهم حتى يومنا هذا بـ «نابليون»، ولم أَعْجَبْ بعد ذلك - وهم ممن يؤلفون الكتب المدرسية للأسف الشديد - لجهل طلبتى وقد تَبَدَّى لى جهل هؤلاء الأساتذة، من سياق المناقشة، بأبسط الوقائع التاريخية المعترف بها، أيًّا كان رأيهم فى الحملة الفرنسية على مصر. وكانت الفجيعة بالنسبة لى، تجاهلهم التام للإمبراطورية العثمانية وتأثير تيارات الإصلاح فيها قبل وصول الحملة، مما يشرح الكثير من قرارات «محمد على» بعد ذلك فى تحويل مصر إلى دولة مركزية حديثة»

وتضيف هنا:

«تخرجتُ من المدارس الفرنسية من الشعبة العلمية. وعلى الرغم من ذلك، كانت مادتىْ التاريخ والجغرافيا من أهم المواد؛ فالطبيب والمهندس - إلى آخر أصحاب هذه المهن العلمية - لا يحق لهم أن يجهلوا تاريخ بلدهم، ولذا فلا شك فى انتماء الفرنسى لبلده انتماءً يصل إلى حد الشوفونية. ولكن، أليس هذا أحسن من حال طلبة لا يعرفون شيئًا عن ماضيهم، فلا يشعرون برباط وثيق مع مجموعة مواطنين يشاركونهم هذا الماضى بأمجاده ومآسيه؟!.. ولو أنكَ تابعتَ التلفاز الفرنسى، لعجبتَ لعدد البرامج المُكَرَّسَة للتاريخ، حتى قُرِّرَ مؤخرًا تخصيص قناة بذاتها للتاريخ!

ألا يحق لنا أن نهتم فعلاً بهم وهم على هذا الحرص لتعليم المواطنين التاريخ، سواء أكان محليًّا أو عالميًّا؟ أنت على حق عندما تكتب أن الكتب المدرسية كأنها نُشرت فى فرنسا وليس فى مصر، إذ كَتَبَها هؤلاء الكُتَّاب والمؤرِّخون المُتَيَّمُون بأسطورة «نابليون»!.. وتحت إشرافى رسالة ماجستير تبحث عن تأثير المؤرخين الفرنسيين على المؤرخين المصريين فى النصف الأول من هذا القرن، وقد توصلت الباحثة إلى نفس هذه النتيجة.

أيكون مَن نتحدث عنهم تلاميذَ هؤلاء المؤرخين؟

ربما.. ولكن ذلك معناه الوحيد - ونحن فى نهاية القرن - أنهم لم يقرءوا شيئًا آخر منذ ستين عامًا!.. شىء مفجع لمستقبل العقل المصرى و...».

(د. ليلى عنان)

تنتهى السطور، ونواصل صورة هذا الجهل، وندلل عليه بحادثة حيوية أخرى من تاريخنا، كانت - ضمن أشياء أخرى - من علامات جهلنا بالتاريخ ("**ذاكرتنا**" كما رددنا كثيرًا)، وتكون هذه الصورة المفجعة من كتاب (العروش والجيوش) أيضًا كمثال..

(2)

فقد كان من أسباب دخولنا حرب 1948 وتحوّل موقف الملك، أن القرائن كانت توحى بأن الإنجليز على استعداد لقبول فكرة دخول الجيش المصرى إلى فلسطين. والأكثر من ذلك: كان هناك إيحاء أكثر دلالة على استعداد بريطانيا لما هو أكثر، وهو مساعدة الجيش المصرى بالسلاح. تعالوا نقرأ هذه الفقرة:

«إن طرفًا بريطانيًا مسئولاً، وفى الغالب أنه كان من العسكريين البريطانيين، عقد صفقة من نوع غريب مع الملك «فاروق» مباشرةً، وقد عهد بالمسئولية عن الناحية المصرية فيها إلى ضابط فى الحرس الملكى يُحتمل أن يكون القائمقام «حسين سرى عامر»، وكان مؤدَّى الصفقة أنْ "يُسمح" لمصر بأنْ "تأخذ ما تحتاج إليه من الأسلحة والذخائر من مخازن ومعسكرات الجيش البريطانى فى قاعدة قناة السويس". ولمَّا كان من الصعب أن يكون "السماح" باتفاق سياسى محدد، فإن "الأخذ" جرى ترتيبه بنوع من "التوافق الأمنى"».

أى أن طرفًا مصريًا يمد يده ويأخذ، وفى مقابل ذلك فإن طرفًا بريطانيًا يُغمض عينه ويسكت. وبمعنى آخر أكثر صراحة، فإن الترتيبات كانت "سرقة" من نوع ما.. و"سرقة بالرضا"!

ويفسر هذا الموقف أن الملك لَعَلَّهُ قَبِلَ صفقة "سرقة الأسلحة والذخائر سماحًا *بالرضا*" *كإجراء طوارئ مؤقت*، وحتى تتخذ الحكومة البريطانية قرارًا وعدَتْ به فى موضوع توريد أسلحة إلى مصر، خاصةً أن دورًا كان مطلوبًا من الفيلق العربى الأردنى لم يكن قد حُسم بعد.

وعبورًا فوق أحداث ومُلابسات كثيرة فى الجانب البريطانى، فإن ازدواجية الموقف الإنجليزى تشير إلى الحيرة فى تفهُّم هذا الموقف، خاصة أن المراسلات الإنجليزية الرسمية كان يبدو منها أن وزارة الحربية فى لندن لم تكن لتعرف بهذه السرقة أو الصفقة الخاسرة.

جهة إنجليزية تشير إلى هذه الصفقة وتؤكد عليها، وجهة أخرى تُبْدِى جهلها بما يحدث، والحصيلة أن الجانب المصرى كان قد استراح إلى الموقف الأول حتى يصل - بعد المفاوضات مع الإنجليز - إلى الحصول على الأسلحة الإنجليزية بشكل شرعى.

ومع اختلاط المواقف، يعود صاحب الكتاب ليفسر هذا اللَّبْس الذى جعل مصر والأمة العربية تدفع ثمن الحرب بالسلب.

يقول الأستاذ «هيكل» هنا:

«والشاهد أنه لابد أن يكون فى خلفية هذا الموقف ما هو أكثر من الضيق من عمليات "الهاجاناه"، ولابد أن يكون وراءه ما هو أكثر من الرغبة فى ضم الجزء المخصص للفلسطينيين فى وطنهم إلى مملكة الملك «عبد الله». وفى الواقع فإنه يمكن تمييز عدد من الأسباب:

1 - إن خطة إنشاء دولة يهودية فى فلسطين هدف بريطانى - وغربى - أصيل، والضيق من تجاوزات عناصر عسكرية صهيونية مسألة تثير الذعر، لكنها ليست كافية لتغيير الخطط. وعندما أوشك البريطانيون على الخروج من فلسطين معلنين انتهاء انتدابهم عليها، فقد كانوا مع الأمريكيين غير بعيدين عن الموقف الصهيونى فى فلسطين، وهو كحد أقصى: كل فلسطين لليهود.. وكحد أدنى: لا دولة فلسطينية بين النهر والبحر، وإنما ضم الضفة الغربية إلى إمارة شرق الأردن، وهو ما كان بالفعل قيد التنفيذ.

2 - إن التفكير الاستراتيجى البريطانى بعد الحرب كان مشغولاً بمنطق أنه إذا كان الانسحاب البريطانى ضروريًا من بعض المناطق، فالأفضل أن تترك

الإمبراطورية وراءها نزاعات محلية وإقليمية تستلزم جهد الأطراف، وربما تجعلها أشد حاجة إلى الإمبراطورية الأم، وذلك ما حدث فى شبه القارة الهندية من قبل.

ولعل الإمبراطورية البريطانية وجدت لسياستها - بعد انسحاب قواتها - فرصة نموذجية وكاملة فى الشرق الأوسط؛ فهى أمام نزاع له جذور وأسباب حقيقية وعميقة، والانتقال بالنزاع إلى درجة الصراع - وقد كان ذلك مؤكدًا فى كل الأحوال - لا يحتاج منها إلى أكثر من لمسات غير مرئية، وربما غير محسوسة، وبعدها يكون لها من طبائع الأشياء وحقائقها أكثر مما تتمنى.

3 - يضاف إلى ذلك أيضًا، أن بريطانيا كانت الدولة التى تعرف عن حقائق القوة لدى أطراف النزاع - القابل للتحول فورًا إلى صراع - أكثر مما يعرف غيرها.

ولعلها كانت تعرف عن أحوال الجيوش العربية أكثر مما يعرف قادة هذه الجيوش!

كذلك فقد كانت تعرف بالضبط ما لدى القوات الصهيونية، وخصوصًا أن موظفيها العموميين فى فترة الانتداب هم الذين سَمَحوا وصَرَّحُوا، كما أن عددًا من كبار ضباطها - وفيهم رجال من أمثال الكولونيل «أوردى وينجت» - دَرَّبُوا وسَلَّحُوا.

والغالب أنها كانت تقدّر أن الجيوش العربية قادرة على "سَفْح" بعض الدم اليهودى فى فلسطين، ولكن القوات الصهيونية قادرة على "سَلْخ" وطن بأكمله فيها!

ومعنى ذلك أن دولاً عربية - وبالتحديد مصر - سوف تشعر بعد التجربة بالتهديد مباشرًا عليها، وسوف تكتشف بالتجربة أنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها، وبالتالى تتواضع فى طلب جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس.

وهنا يفتح الأستاذ «هيكل» قوسًا ليكتب: (وشيء من ذلك كله حدث، وتحقق فيما بعد).. ويستكمل ملامح القناع الإنجليزى أكثر مع توالى الأحداث.

على أن أهم ما يمكن الوصول إليه فيما بعد، أن الإنجليز فى وقت بعينه قاموا بوقف المحاولات المصرية للحصول على الأسلحة البريطانية بأية وسيلة، فى وقت

كانت إنجلترا ترى فيه أن الوضع ملائم تمامًا لما تريد؛ فقد أصبح الجيش المصرى بعد منع الأسلحة عنه فى موضع سيئ، وهو موقف حاولت إنجلترا اهتباله تمامًا.. وهو ما يذكّرنا قبلها بدورها من قبل "سايكس بيكو" وبعدها فى هذه النكبة، ثم دورها المتعاظم فى حرب 1967 بعد الإفراج عن وثائق حرب الأيام الستة، وصولاً لطائرات "التورنيدو" المشارِكة فى قصف "ثعلب الصحراء" أخيرًا، وهو دور يجب التنبه إليه جيدًا لا الجهل به، وهو ما يعود بنا إلى تأكيد الجهل بالتاريخ (تاريخنا).. وهو جهل لم "يَكُنْ" ماضيًا فقط، وإنما حاضرٌ - الآن - أيضًا.

قناع الموضوعية

الآن نستطيع القول إن «د. ليلى عنان» أكملت الإجابة عن سؤالها الذى شُغلت به طويلاً. كان قد صدر الجزء الأول من كتاب لها حول (الحملة الفرنسية: تنوير أم تزوير)، مُرْجِئَةً الجزء الثانى - فيما يبدو - لأسباب فنية ليس لها يد فيها، وإنما هى اعتبارات خاصة بدار النشر!.. ثم لم يلبث أن صدر الجزء الثانى من هذا المجلد الضخم تحت عنوان آخر اضطرَّتْ إليه فيما يبدو: (الحملة الفرنسية..) وقد أضافت إليه عنوانًا آخر (.. فى محكمة التاريخ)(*).

الجزءان يحملان اسمًا واحدا (الحملة الفرنسية)، وفى الوقت نفسه يحملان عنوانيْن مختلفيْن لضرورة النشر وليس لطبيعة المادة التى بين أيدينا. والواقع أن الجزأيْن هما مجلد واحد ضخم، يلفت الانتباه ويثير الاحترام الشديد لهذه الباحثة الجادة التى حاولت أن تعيد دراسة الحملة الفرنسية فى مصر وسط ضباب كثيف وخداع عقل ونظر أكثرَ كثافة مما صنع أسطورة كان قَمِينًا لها أن تعيش أكثر من الحقيقة، فللأساطير - كما يقول الفرنسيون أنفسهم - حياة طويلة. ومن ثم، فقد استطاعت أن تبحر رحلتها وسط ضبابٍ كثيفٍ أسهم فى تكثيفه الغربُ نفسُهُ وقد ارتدى كثيرًا قناع الموضوعية الذى يرتديه كلما هَمَّ أن يتعامل مع قضايانا فى العالم الثالث (لا نعرف الآن أىَّ عالم أصبح و«ستورى ألين» - سكرتير هيئة نوبل - يصرّح فى خريف عام 1989 أنه لا يعرف شيئًا عن هذا العالم!)، وارتضى - الغرب - أن ترتدى الحقائق حوله قناع الأسطورة التى تحولت، فى كثير من المناطق التاريخية، إلى واقع لا سبيل إلى الاقتراب منه أو الشك فيه.

(*) انظر كتابنا (حقيقة الغرب) سابق الذكر.

ورغم طوفان المصادر والمراجع والرحلات والاعترافات.. إلخ، التى لا يستطيع مَن يتحدث عن الحملة أن يفلت منها، فينال منها بعض الرضوض، إنْ لم يكن الجروح - مما يؤثر فى الحكم الموضوعى - فإن الباحثة استطاعت أن تصل إلى موضوعها عبر مَراجع الآخر، مَراجع الخصم.. ذهبت إلى هذا القناع الغربى الذى يزعم الموضوعية العلمية واغترفت منه بشكل مباشر.. كانت مرجعياتها العلمية فى أغلبها هى المراجع الفرنسية نفسها، أى أن الرؤية المعروضة "تعرض داخل الثقافة الفرنسية نفسها، أى رؤية أصحاب الحملة أنفسهم". وعلى هذا النحو، اخترقت كثيرًا من الحُجُب والأساطير إلى رؤيتهم مباشرة، فمن يستطيع - على حد قولها - أن يرفض رؤيتهم أو يشكك فيها؟.. بَيْدَ أن المفاجأة التى لم تكن فى حسبان الباحثة بهذا القدر، أن هذا المنهج - المرجعية الغربية - هى هى التى تضع تحت قلمها سلاحًا قويًّا يشق طريقًا جديدًا يهدى إلى نتائج يصعب النَّيْل من موضوعيتها. إن الكتابات الفرنسية هى نفسها صانعة الأسطورة، وهى نفسها المدافعة عن أصحابها، وعلى هذا كان اللجوء إلى قناع الآخر هو أسهل الطرق للوصول إلى الوجه الحقيقى. والغريب فى الأمر أن الباحثة نفسها هى ابنة هذه الثقافة!

إن الباحثة - وهى تلميذة المدارس الفرنسية - بدأت حياتها العلمية هناك، وهى مؤمنة بما يقولونه من أن التنوير كان هدف الحملة ونتيجتها المؤكدة. غير أننا يجب أن نسرع هنا إلى ما يطرحه هذا القناع من سؤال "مُؤَرِّق"، وما يطرحه السؤال من تزييف وتحريف..

(1)

السؤال يمثل أهم ما يمكن أن يواجهنا فى نهايات هذا القرن الذى علت فيه الدعوة للاتفاق الثنائى و "الآفاق المشتركة". إنه سؤال الأسئلة كما يقولون.

السؤال هنا يمكن - إذا أُحسن طرحه - أن يجيب عن موقف الحملة الفرنسية أو تأثيرها المزعوم فينا، وهو يعكس - حين يُطْرَح - حيرتنا جميعًا أمام ما يُقال من تأثير الحملة الفرنسية فى تاريخ مصر، ليس إبان وجود الحملة هنا فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين الميلادى، وإنما يتصل المد - عندهم - إلى أنَّ

التأثير فاق هذا كله إلى عصر «محمد على» و«كتشنر» حتى اليوم، بل إننا لا نفتقد من أصحاب الفرانكفونية الآن مَن يتحدث عن تأثير الحملة فينا بعد زهاء قرنيْن من الزمان.

ولكن.. ما هو السؤال؟

السؤال هو: هل صحيح ما يقوله الفرنسيون من أن تلك الحملة الاستعمارية حولت مصر من حال إلى حال، وأن مشروعها كان حضاريًّا ساهمت فيه القوات التى آمنت بمبادئ 1789، خاصةً مبدأ الحرية، فكان مشروعها وكأنه هَبَّةٌ للشعب المصرى؟ هل حقًّا فتحت الحملة لمصر أبواب الحضارة والعلم والتحديث، فى عصر لم يكن لها فيها مَخرج آخر غير هذه الأبواب..إلخ؟

من هنا انطلقت الباحثة تحاول أن تجيب عن السؤال.

حاولت أن تجيب عن السؤال فى مساحة شاسعة من المصادر والمراجع، وعبر جزأيْها اللذيْن اقتربا من عشرة فصول انتقلت من خلالها إلى مرجعيات متباينة وعديدة.. بل إنها لم تكتفِ بالمراجع الفرنسية فقط، وإنما توقفت عند عديد من المراجع العربية والمترجَمة، وإن كانت قليلة ومعاصرة، أو قريبة من الحدث.

وهو ما نتعرف عليه أكثر خلال الإشارة إلى فصولها التى تؤكد هذا وتشير إليه فى الوقت الذى تعرض فيه لعديد من القضايا:

- الحملة فى تاريخ الثورة.
- «نابليون بونابرت».. الجنرال والإمبراطور.
- أسس أسطورة الحملة و«نابليون».
- الأسطورة عند الأدباء.
- الأسطورة عند المؤرخين.

ثم..

- شاهد من أهلها المعاصرين.

ـ ما بعد الحملة.

ـ المؤرخون الجدد..

حتى وصلت إلى آخر فصولها وأهمها على الإطلاق، وهو:

ـ الموضوعية العلمية فى الغرب.

إننا فى الوقت الذى توقفنا فيه طويلاً عند «شاتوبريان» و«فيفان دينون» و«فرانسوا برنوابيه» و«جوستاف فلوبير» و«روبير مانتران» و«جوزيف موارىى» و«كليبر»، حتى المؤرخون الجدد فى فرنسا كـ «فرانسوا فورييه» و«جويل بريجون».. إلخ، نتوقف أيضًا عند الشيخ «الجبرتى». ويظل على المصادر الفرنسية أن تظل شاهدة دائمًا من بين أهلها. وكى لا نسقط فى أسْر التكرار، فسوف نصل بسرعة إلى أهم فصول مجلدها، وهو الفصل الأخير الذى وُضع له عنوان (الموضوعية العلمية فى الغرب)..

وهى موضوعية ـ كما تؤكد لنا "كل" فصول الكتاب ـ لا تمثل غير قناع رقيق يكشف وراءه عن وجه قبيح لم تستطع أن تخفيه الأسطورة أو التخفى وراء عصر الثورة أو أمجاد الإمبراطورية أو تهاويم العديد من الكُتّاب الغربيين الفرنسيين وصولاً إلى التبرير السخيف.. وهو ما يصل بنا إلى أهم فصول الكتاب.

(2)

نستطيع أن نرى قناع هذه الموضوعية المزعومة بشكل أوضح فى كل فصول الكتاب، غير أن هذا الخط يتحول إلى خط رأسى حين نتمهل أكثر عند هذا العنوان فى النهاية.

إننا أمام عدد كبير من المؤرخين والكاتبين الذين لا يعرفون هذه "الموضوعية"، ولا يحاولون حتى أن يرتدوا قناعها؛ لأن الأسطورة ـ فضلاً عن أنها تعيش أكثر من غيرها ـ فهى لا تستطيع أن تنزع إطار المعاصرة أو العنصرية، فكلتاهما داء لم تستطع الحكومات العربية وأكثرها رقيًا أن تتخلص منه.

وهنا تظهر المفارقة: أننا أمام عدد كبير من المفكرين، أكثرهم من المعاصرين، يسعون إلى كتابة التاريخ الفرنسى النابليونى - أو "الإمبراطورى" - دون الالتزام بهذه الموضوعية. وقد شهدت فرنسا فى بدايات القرن الحالى - الحادى والعشرين - صدور ما يقرب من عشرة كتب تَحَدَّدَ موضوعُها حول الحملة الفرنسية على مصر والويلات التى تركتها فى روع الأهالى والخراب الذى خلفته. ومع ذلك، فإن أيًّا من هذه الكتب استطاع أن يَخْلُص - حتى - باسم الموضوعية من بعض هذه الأوهام.. أوهام التاريخ، أو "أوهام المسرح" بتعبير «بيكون».

إن كل ما صدر - باستثناء كتاب «أندريه ريمون» - عن المصريين والفرنسيين أثناء الحملة، لم يستطع أن يَخْلُص من وهم الموضوعية أو قناعها المزيف.

وتُدَلِّل «د. ليلى عنان» على هذا بالمؤرخ «جان تولار»، وهو أهم المؤرخين الذين تحدثوا عن الحملة على إسبانيا.. لكنه، طيلة الكتاب، لم يستطع أن يَخْلُص من وهم الأسطورة الذى خيم عليه، ولم يستطع أن يرى - بالمقارنة - أن الشعب المصرى، كنظيره الإسبانى، استطاع المقاومة رغم هذا.. وكأن التاريخ يعيد نفسه - على حد قول «د. ليلى»!

وحين يُهْزَم الإسبان، يعزو «تولار» الهزيمة إلى الظروف الطبيعية، وصعوبات التموين فى بلد فقير لم يكن يستطيع حتى أن يغذى شعبًا متطرفًا أَلْهَتْهُ الدعاية الدينية المعادية للأجانب، ضد الفِرَق المنعزلة أو القوافل. كلام - وهنا تعود الباحثة إلى التعليق - يذكّرنا بالاتهامات المستمرة التى كانت تعزو مقاومة المصريين إلى تطرفهم الدينى ضد "الكَفَرَة" فقط. كما يذكّرنا الحديث عن سوء الأحوال الاقتصادية بما حدث فى مصر بالضبط. وتلاحظ الباحثة أن «نابليون» نفسه يذكر فى "سانت هيلانة" أنه لولا هزيمته أمام عكا، لكانت الحال غير الحال.. إلا أنه لم يَقُلْ يومهاً "هزيمته فى مصر"، وبالتالى فإن أحدًا لم يذكر أن أولى هزائمه كانت فى مصر.

وتلاحظ الباحثة كذلك هنا، أنه على الرغم من أن «تولار» نفسه قد سمى المقاومة ضد «نابليون» وأعنفها فى نصرة المقاومة الروسية «الحرب القومية، وهى

التى تختلط فيها الوطنية بالتطرف الدينى، وتُلْقِى بشعب كامل ضد المعتدى»، إلا أن «تولار» مع ذلك لم يدرج المقاومة المصرية بين مقاومات الشعوب المحتلة، مع أنه أثناء حديثه عن الحملة فى إسبانيا مثلاً، يستعمل تعبيرات تُطلَق تمامًا على ما حدث للحملة فى مصر، فهو يقول مثلاً: «التدخل [فى إسبانيا] وليد مبادرة من «نابليون» نفسه، حتى إنْ كان «تاليران» و«مورا» قد شجعاه بصورة ما. كان هناك هذا الخطأ الأول: كتابات الرحالة وتقارير الدبلوماسيين الذين جعلوه يظن أنه سيكون المنقذ الذى جاء ليحيى إسبانيا المتهالكة.. فمن ذا الذى يجهل أن «تاليران» هو الذى تَقَدَّمَ مع «بونابرت» بمشروع غزو مصر، مؤكدًا أن الشعب المصرى سيستقبل «نابليون» بالأحضان، وأن مصر ستستعيد أمجادها السابقة على أيدى الفرنسيين؟.. إلى غير ذلك».

وعلى هذا نجد أمثلة كثيرة ترتدى هذا القناع يوردها «دو فريس» و«ريمون آرون». على أننا نصل بسرعة إلى العبارة التى تتكرر هنا أكثر من مرة، وهى عبارة الفيلسوف «حنا آرندت» التى يقول فيها، وبما لا يخلو من دلالة، إن «ما يسمى بالموضوعية ـ ذلك الغرام الغريب بالأمانة الثقافية المطلقة وبأى ثمن ـ غير معروف خارج الحضارة الغربية» [جاء هذا فى كتابه (أزمة الثقافة) الذى نُشر عام 1972، ص 235]. ثم نصل من هذا كله إلى فكرة الموضوعية (موضوعية العلم أو موضوعية التاريخ)، فتحاول الباحثة هنا تفصيلها بالعَوْد إلى جذرها الأول. وهنا تتداعى إلينا أشكال كثيرة لافتقاد الموضوعية، مما يكمل دائرة هذا القناع الخادع.

ويمتد هذا القناع أكثر، وتتشبث أطرافه. وهو ما نتمهل عنده هنا أيضًا.

(3)

إن قناع الموضوعية العلمية يمتد إلى مساحات بعيدة.

إن الموضوعية لا يُعتمد عليها ـ عمدًا ـ ولا يُؤْخَذ بها، فى حين يصدّعون رؤوسنا فى الغرب ليلَ نهارَ بهذه الموضوعية المزعومة. فهل هى الموضوعية التى يَعْنُونَها فى الغرب حقًا؟

وتضرب «د. ليلى» أمثلة نحاول تلخيصها هنا على قدر الإمكان.. فمصر جغرافيًا مثلاً تقع فى إفريقيا، ولكن البعض ينظر إليها على أنها جزء من أوروبا، لأنهم أرادوا لها ثقافة هى الثقافة الأوروبية.. فالشىء يُخْلَف إذا تدخل الفكر فى النظر إلى أموره. وإذا كانت الأمور تاريخية، فمن الطبيعى أن يختلف فكر المؤرخ عن فكر زميليْه فى الدراسة، ويجوز لمؤرخيْن أن يحكما على الأشياء من منظوريْن مختلفيْن. وإلى جانب اختلاف الفكر، نجد عنصرًا آخر هو المصلحة التى تنال من هذه الموضوعية العلمية، كما رأينا فى أحكام الآخرين على الحملة الفرنسية وأثرها فى مصر. ورغم أننا نستطيع أن نَلْغُو أكثر فى المصطلحات والتعريفات التى تُبعد بيننا وبين هذه الموضوعية، فإن «د. ليلى عنان» تلاحظ مقولة المؤرخ «فيليب» فتنقلها على خطورتها، يقول: «إن التاريخ العلمى ضعيفٌ إذا ما قورن بالتاريخ الأسطورى، فالأساطير لها فعالية قوية لأنها تخاطب الخيال..»!

ها نحن نعود إلى تأثير الأسطورة فى الموضوعية، فمَن يملك القدرة هناك على تفنيد أساطير «نابليون» ودعاوى مريديه، وخلفائه ومخدوعيه؟.. وهنا نستطيع أن نذكر عددًا كبيرًا من المؤرخين الذين يجعلون من خيالاتهم حقائق تاريخية، أو الذين يجعلون من رغباتهم حقائق تاريخية.

ولا نستطيع هنا أن نذكر كيف يُفَنَّن فى وضع قناع الموضوعية على هذه الأساطير التى تبدأ فى الغالب من الكتب المدرسية نفسها، فمعرفتنا بالتاريخ «تبدأ من المدرسة، ومؤلفو الكتب المدرسية هم طبعًا المتخصصون الذين سرعان ما تُنْسَى أسماؤهم، ولكن دروسهم تُغْرَس فى ذاكرة الأطفال إلى الأبد».

نستطيع أن نذكر «مارك فيرور» مثالاً لمَن درس هذا، إذ يشير إلى ظاهرة خطيرة، وهى أن التاريخ الأوروبى لا يهتم بالبلدان إلا إذا دخلت فى نطاق الاهتمام الأوروبى، «فكان الغرب يَعتبر أن الشعوب التى لم تمتزج بالحضارة الغربية لا تاريخ لها، ولا يُدْخِلُها فى سرده إلا عند اكتشاف الأوروبيين لها»!

وهو ما يَلفت نظرنا هنا إلى نظرة التاريخ الفرنسى - خاصةً - لنا، فتاريخ هذا العالَم لا يعد تاريخًا إلا عندما يلتقى بتاريخنا، وهناك - إلى جانب هذا كله - تأثير

شرعية السلطات والتساؤلات على العقول، فالدول المُسَيَّرَة (عند «فيرو») كالدول والكنائس والأحزاب السياسية.. والمصالح هى التى تمتلك أو تسيطر بطريقة ما.

إن «حنا آرندت» لا يرى "الموضوعية الغربية" قطُّ إلا فى الغرب، أما «فرانسوا فوريه» فهو أصدق منه حين يؤكد «أن كتابة التاريخ لم تكن بريئة يومًا ما»!

نستطيع أن نضيف إلى هذا طريقة تدريس التاريخ وطريقة تربية المواطن الغربى على أن "أجداده الغال" هم الذين يحكمون العالم كله.. كما تؤدى السينما والتلفزيون دورًا خطيرًا؛ فهذا الرجل الأبيض الشمالى "الغربى" لا يوجد مَن يقدر سواه على حل المشكلات والانتصار على أعدائه!

إننا اليوم نمتلك أسلحة أكثر من الأساطير النابليونية.. إنها الأساطير التى تُصنع الآن بطرق حديثة وآلات ذكية وآليات اقتصادية خطيرة.

إن ما يحدث اليوم لا يُقاس بما كان يحدث، والأمر الخطير فيه أنه يُستخدم - أيضًا - من أجْل لَىِّ رقبة الحقيقة وتزييفها، وهو الأخطر اليوم.

على أن ذلك يظل يطوى استطرادًا أخيرًا..

(4)

فكما يلاحَظ أن صورة الأمريكى الطيب - أو "البطل" - أصبحت الآن فى حكم الأساطير المزيفة، رغم كل ما يفعله عصر "العولمة" من إرساء أساليب أخرى أخطر، كذلك فإن الحروب الصليبية الآن أصبحت من الأساطير المزيفة، وأصبحت تقدَّم لها "الاعتذارات" فى العواصم الكبرى، ويؤكَّد على انحرافها فى عديد من الكتابات، وهو ما حدث حين جاء جيل جديد فى فرنسا (المؤرخون الجدد) لينزع قناع الموضوعية العلمية المزيفة من وجه الغرب، وهو وجه قبيح كذلك.

ولا يجب أن نترك هذا كله دون أن نذكر فقرة هامة توردها «د. ليلى عنان» فى نهاية هذا العمل حين تقول:

«أصبح الحديث عن «نابليون» يعترف - دون أدنى شك - بأن الأسطورة كانت

كاذبة. والدليل مثلاً، اكتشاف أن سجن الباستيل عندما اقتُحم فى الرابع عشر من يوليو سنة 1789م لم يكن به سوى خمسة سجناء.. فى حين كان عدد السجناء الذين خلفهم «نابليون» عندما انهار حكمه فى عام 1814 خمسة وعشرين ألفًا!»..

أصبح هذا الكلام من المُسَلَّمَات، حتى جاء فى جريدة "لوموند" فى 9 من مايو عام 1997م خبرٌ يُعلن عن مزاد طُرحت فيه خطابات للإمبراطور الشهير فى باريس. يقول الخبر: إن ما بها يكشف جوانب مَخْفِيَّة عن شخصية «نابليون».. أو "كانت الأسطورة قد أخفتها بعناية فائقة".

وكان الأحرى أن يُقال إن أسطورة «نابليون» وحملته على مصر قد كُشفت تمامًا، حتى لو كان قد نجح فى تأكيدها الكثيرون باسم الموضوعية العلمية.

(ب)

أقنعة لا أخلاقية

للمفهوم وتحديد مواقع ممارسة القوة داخـــل التنظيمات والكشف عن مصادر القوة الإجتماعية .

والواقع ان قضية بناء القوة داخـل المجتمع تحتاج إلى دراسة متعمقة ... فهي على المستوى الواقعي تمثل مشكلة سوسيولوجية (أو عمليـة) ومشكلة اجتماعية (او اخلاقية) فى نفس الوقت . وقـد كانت قضية القوه تمثل لدى الباحثين مشكلة سياسية فحسب . ولكنهـا ـ شأنها شأن كافة القضايا السياسية الكبرى ـ تتعدى نطـاق النظام السياسى لترتبط بطبيعة بناء المجتمـع ككل . ولمشكلة القوه جذورها واصولهـا ومنطلقاتها التى لا يمكن ان تفهم إلا من خلال الدراسات السوسيولوجية فكما يشير « ماكيفر » بحق فان محاولة الفهم الحقيقى لقضايا القوه والسلطة لا تتم بالاقتصار فحسب على دراسة النظام السياسي او التنظيمات السياسية كالدولة أو الأحزاب أو الحكومة وإنما يمكن دراستها من خلال الرجوع إلى المجتمـع كـكل (٢٥) . وإذا ما استعرضنا أنواع القوة الممارسة داخل أى مجتمع فاننا نجدها لا تقتصر على القوه السياسية فحسب فهناك القوه الاقتصادية والقوه الصناعية والقوه المالية والقوة العسكرية ... الخ وهى جميعا تشكل ما نطلق عليه القوة الاجتماعية(٢٦). وعلاقات القوه تتخلل بشكل واضح أى مجتمع من المجتمعات ، فهناك قوه الأب التى يمارسها على أبنـائه الصغار ، والقوه التى يمارسها السيد على العبـد والتى يمارسها المدرس على تلميذه والتى يمارسها الرئيس على مرؤوسه والتى يمارسهـا المنتصر على المهزوم ، والحزب الفائز على الأحزاب المعارضة والقاضى على المتقاضين وأجهزه الضبط القهرى على المنحرفين والحكم فى الملعب على اللاعبين ... الخ وهـذا يعنى أن أغلب العلاقات بين المراكز والأدوار الاجتماعية هى فى جوهرها علاقات قوية مما يدل

على عمومية ظاهرة القوة داخل التنظيمات والمجتمعات الانسانيـة وعلى مستوى جميع العلاقات الاجتماعية .

وسبق أن أشرنا إلى أشكال القوة ويشير بعض علماء الاجتماع السياسى إلى أن القوة السياسية ذات وجهين أساسيين وهما :

أ ـ السلطة Authority وهى القوة المتمثلة فى اصدار قرارات تمس مصير الآخرين استناداً إلى أساس قانونى مشروع داخل التنظيم أو الجماعة أو المجتمع وهنا تمارس القوة من خلال اصدار قرارات ملزمـة تصاحب بجزاءات سلبية على المخالفين . وهذا يعنى أن السلطة ذات أساس تنظيمى .

ب ـ النفوذ Influence وهو مسألة تتعلق بالشخص لا بالتنظيم وان كان يستند بالضرورة على البناء الثقافى القائم بما يتضمنه من قيم ومعايير ومعتقدات ويتمثل النفوذ فى قدرة شخص أو جماعه على فرض آرائها على الآخرين من خلال التفاعـل واستخدام مختلف أساليب : (١) الاقنـاع (٢) أو الاكراه (٣) أو الاغراء ، وذلك دون أن يكون الشخص أو الجماعـة مستحوذا على سلطات قانونية تتيح له هذا الفرض . وهذا يعنى أن للسلطة أساسا تنظيميا ، بينما يعتمد النفوذ على أساس شخصى . ويشير خـبراء التنمية السياسية إلى أن القوة السياسية المتكاملة يجب أن تستند إلى أساس تنظيمى وشخصى . ويتحقق هذا بشكل واضــح فى المجتمعات التقليدية والقبلية والبدائية ، حيث يكون الرؤساء هم الشخصيات الممارسة لنفوذ قوى فى المجتمع . كذلك فان هذا الوضع يتحقق داخل الكثير من المجتمعات الحديثة حيث يستطيع ذوو المـكانة العالية ـ اقتصاديا وفكريا ... ـ الوصول إلى المواقع الرئاسية فى المجتمع الأمر الذى يتيح لهم الجمع بين سلطة المنصب ونفوذ المكانة .

ويذهب « برستد » Bierstedt إلى أنه يمكن القاء المزيد من الأضواء على مفهوم القوة ، إذا ما حاولنا البحث عن موقع القوة الاجتماعية داخـل المجتمع وهو يحدد هذه المواقع في ثلاثة ميادين أساسية وهي :

أولا : داخل التنظيمات الرسمية Formal organizations

ثانيا : داخل التنظيمات غير الرسمية Informal

ثالثا : داخل المجتمع غير المنظم Unorganized community

وتتحول القوة داخل التنظيمات الرسمية ـ كالمصانع والمصالح والشركات والوزارات ... الخ ـ إلى سلطات محددة ، ذلك لأن هـذه التنظيمات تقوم على أساس مجموعـة من المعايير والقواعد والتعليمات والاختصاصات الواضحة التي تحدد السلوك الواجب اتباعه . وهو يعرف السلطة بأنها قوة ذات طابع نظامي Inistitutionalised Power (*) ويوجد داخـل التنظيمات الرسمية مراكز

(*) يعرف « برستد » القوة Power بأنها قوة جبرية كامنة Latent ثم يعرف القوة الجبرية بأنها قوة ظاهرة Manifest وتتضمن القوة الجبرية عنده توقيع الجزاءات وقدرة الشخص أو الجماعة على تحديد أو تضييق أو الغاء مجال الاختيار بين البدائل بالنسبة للافعال الاجتماعيه لفرد أو جماعة أخرى . وهذا يعني قيام فرد أو جماعة بفرض أفعـال أو أحكام محددة وتطبيقها قهرا على آخر أو اخرين . وهو يعطينا مثالا على هذا بمحاصرة جيش لآخر حتى يفنى أو يستسلم والواقع أن جميع الجزاءات العقابية كالغرامة والسجن والنفي والعزل والاعدام هي في جوهرها تحديد لنطاق الفعل أو الغـاء لحرية الارادة أو قضاء على البدائل السلوكية . أما مفهوم القوة فهو يتضمن ـ عند ذلك العالم ـ الاستعداد السابق أو القدرة التي تمكن الشخص أو الجماعة من ممارسة أعمال الجبر والقهر اذا ما تطلب الموقف ذلك ويمكننا على هذا من القول بأن القوة هي القدرة على ممارسة القهر في الوقت المناسب أما القـوة الجبرية فهي ممارسة القوة بالفعل .

انظر مقال برستد السابق الاشارة اليه .

يناط بها حق توقيع الجزاءات واصدار قرارات تخص الآخرين . وهـــذا الحق هو ما نطلق عليه مصطلح السلطة .

فالسلطة الممنوحة لرئيس المصلحة هى التى تخول له حق النقـــل والترقية والجزاء والمراقبة والسلطة الممنوحة لرجـــل البوليس هى التى تخول له حق القبض على المجرمين والمشتبه فيهم ... الخ . ويجب هنـا أن نلاحظ أن القوة الاجتماعية هنا تناط بمراكز اجتماعية معينة وليس بأشخاص معينين وأنهـــا تتخذ أشكالا نظامية تحكمها معايير وأصول متفق عليها .

ويجب أن نلاحظ أن الاستحواذ على القوة النظامية أو السلطة داخـل التنظيمات البيروقراطية ، لا يتضمن تفوقا شخصيا Personal Superiority . فقيام شخص ما بدور رئيس العمـــل أو المدير او ناظر المدرسة أو عميد الكلية ... لا يعنى أنه يتمتـع بتفوق فى القدرات والذكاء على مرؤوسيه وعلى العكس من ذلك فقد يكون المهندس داخل شركة ما أكثر كفاءة من الناحية الفنية مقارنة بمدير المصنـع أو رئيس مجلس الادارة (٢٧) الذى يملك تنظيميا حق تعيينه وتقييمه ومحاسبته وعزله . ونفس الشىء يمـكن أن يقـال بالنسبة للمدرس والناظر ، أو الأستاذ والعميد والطبيب ومدير المستشفى ... الخ .

ويحاول « ماكيفر » Mclver أن يوضح لنا من خلال هذه الحقيقة ما يطلق عليه سحر السلطة وسحر الحـــكم وسحر التنظيمات وسحر الحكومة The Magic of Government (٢٨) . ويتمثل هـذا السحر فى انقسام الناس إلى مراكز وأدوار متمايزة على أساس تنظيمي أو ثقـــافى خالص دون أن يستند إلى أسس عرفية أو فيزيقية أو سيكولوجية وإذا ما انتقلنا إلى مناقشة القوة على مستوى التنظيمات غير الرسمية ، فاننا نجد أنه داخل كل تنظيم رسمي

(يقوم على أساس التخصص وتقسيم العمـل وتسلسل الأدوار والالتزام بلوائح وتعليمات منظمة واضحة) يوجد نوع من التفاعـل الاجتماعى التلقائى يؤدى إلى ظهور نوع ثان من التنظيمات هو ما نطلق عليه التنظيمات غير الرسمية التى عادة ما يكون لها قواعدها ومعاييرها وقياداتها التى تمارسها نفوذا — وليس سلطة — على الآخرين. ويذهب « برستد » إلى أن السلوك والأفعال الاجتماعية داخل التنظيمات البيروقراطية لا تتطابق بشكل كامل مع معايير التنظيم الرسمى حيث تمارس القوة ، ليس استنادا إلى التقييم الشخصى للأفراد أو إلى معايير تتخطى حدود التنظيم غـير الرسمى Extra associational وعادة ما يكون لهذه المعايير أساس داخل الثقافة العامـة للمجتمع . وقد تكون هـذه المعايير متفقة أو مختلفة أو متناقضة مع المعايير الرسمية التي تحكم التنظيم .

وتشير الدراسات إلى أنه يستحيل أن يكون هناك تنظـيم رسمى خالص ذلك لأن من شأن هذا التنظيم أن يخلق تلقائيا تنظيما آخر له معاييره وبنـاء خاص للقوة يقوم على أساس اعتبـارات مختلفة نسبيا . فقيـام التنظيم الرسمي يتيح الفرصة لقيام التفاعل بين مجموعة كبيرة من الشخصيات الأمر الذى يولد علاقات ومعايير ونماذج للتأثير والنفوذ والقيادة والتبعية، قد تختلف عن قواعد وتعليمات التنظيم الرسمى . فالتفاعـل يمتـد ليقوم على أسس شخصية تتجاوز قواعد ومعايير وخريطة البناء الرسمى للتنظيم .

وتؤكد دراسة « دالتون » Dalton لاحـدى التنظيمات هـذه الحقيقة حيث وجد أن العمل لا يسير بشكل مطابق تماما مع اللوائح والتعليمات الرسمية وإنما يتأثر بمجموعة من المعايير المخالفة . وحاول التعرف على أساليب التفاعل

غير الرسمى التى أدت إلى احداث تغيير فى سلوك العاملين . وقد كشفت دراسته عن وجود خريطتين لتوزيع القوة داخل التنظيم ، الأولى هى خريطة التوزيع الرسمى للقوة التى تعتمد على القواعد التنظيمية الواضحة والأخرى هى خريطة التنظيم الواقعى للقوة تستند إلى عوامل وعلاقات شخصية وقد وجد أن هاتين الخريطتين غير متطابقتين وتؤكد الدراسة إلى أن دراسة كل نوع من هذين النوعين من القوة يتطلب مدخلا مختلفا . فدراسة بناء القوة الرسمى يعتمد على مدخل المراكز والأدوار والوظائف الرسمية . أما دراسة بناء القوة غير الرسمى فيعتمد على مدخل مسمعة والنفوذ . وانتهى « دالتون » من دراسته إلى القول بأن التنظيم يتألف من عـدة تجمعات يحاول الأفراد من خـــلالها ممارسة القوة وهى :

أ - التجمع الرأسى : ويتألف من أشخاص يحتلون مراكز متباينة من حيث المستوى التنظيمى ، تتكون بينهم عـلاقات متبادلة تسهم فى تحقيق نفـع متبادل ، مثل حماية الرئيس للمرؤوسين ، الذين يدعمون بدورهم سلطة ونفوذ رئيسهم داخل التنظيم .

ب - التجمع الأفقى : ويتألف من أشخاص يحتلون مراكز متماثلة . ويهدف هذا التجمع اساسا إلى تحقيق الحماية المتبادلة في مواجهة الضغوط الصادرة عمن يحتلون مراكز أعلى او ادنى منهم .

جـ - التجمـع العشوائى : ويقصد بالعشوائى عدم التماثل في المراكز او الأدوار وإنما يعتمد على عوامل التقبل والرغبـة الشخصية ويخضع للتجاذب والتنافر ويمكن قياسه من خلال اساليب القياس الاجتماعى Sociometry .

ويؤكد « فيليب سلزنيك » Selzmick[٢٩] أنه لا يمكننا أن نفهم أى تنظيم من حيث نماذج العلاقات والقوة والتأثير والتفاعل ، إذا ما اقتصرنا على علاقات السلطة والأدوار كما توضحها خريطة التنظيم الرسمى فحسب ، وذلك نظرا لوجود مجموعة من العوامل والمؤثرات التى تسهم فى تغيير هذه الخريطة ، لتتخذ على المستوى الواقعى شكلا مختلفا عما هـــو مخطط داخل الخريطة الرسمية للتنظيم . ويمكننا ايجاز أهم هذه العوامل فيما يلى : ـ

أولا : العامل الشخصى : الذى يتمثل فيما ينشأ بين الناس من تجاذب وتنافر تلقائى وهو ما يمكن أن نطلق عليه البعد السوسيومترى الذى يؤدى إلى ظهور جماعات غير رسمية لها معاييرها وأهدافها وقياداتها ...

ثانيا : عامل التخصص الوظيفى : ويتمثل فيما يمارسه المتخصصون والخبراء من تأثير فى عمليات اتخاذ القرارات دون أن يكون لهم الحق التنظيمى فى ذلك أو يكون لهم سلطة اتخاذ القرارات . وهذا العامل يتزايد أهميته مع اضطراد التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث .

ثالثا : عامل التأثير على عملية اتخاذ القرار : ويهمنا هنا أن نميز بين الشكل النهائى أو المرحلة النهائية لاتخاذ وصدور القرار ، وبين مجموعة العمليات المتشابكة التى تتحقق حتى يتم اصداره . فاتخاذ القرار يتم عادة من خـــلال المواقع التنظيمية العليا مثل مدير المصنع أو رئيس الشركة ... غير ان هناك العديد من العناصر الأدنى التى تؤثر فى عملية تشكيل القرار . وعلى هذا الأساس لا يمكن القول بأن القرار الذى يصدره رئيس الشركة هو من صنعه كله فهو مصدره وان لم يكن صاحبه كلية . وهذا يعنى انه قد يكون هناك من أعضاء التنظيم من يمارس نفوذا كبيرا على الادارة العليا ، بحيث يصدر القرار معبرا عن آرائهم .

فقد يكون سكرتير المدير أو مدير مكتبة هو العامل المؤثر فى اتخاذ القرارات وقد تتكون داخل المؤسسة جماعة نفوذ Influence group لا تتطابق مع البناء الرسمى للسلطة .

رابعا : عامل الاتصال : يلعب الاتصال دورا كبيرا فى الحياة الاجتماعية بوجه عام وداخل المؤسسات والتنظيمات بشكل خاص . فهو العملية التى يتم من خلالها انسياب المعلومات وتكوين الآراء والأفكار والاتجاهات وتغييرها وترتبط عملية الاتصال داخل التنظيمات بالعديد من العمليات ذات الأهمية الكبرى كانسياب المعلومات والتدريب والمتابعة والرقابة والتقييم وتقديم الاقتراحات وتبليغ الشكاوى واتخاذ القرارات ... الخ . وعلى هذا يكون الجهاز المتحكم فى عملية الاتصال جهاز استراتيجيا داخل أى تنظيم، فهو الذى يتحكم فى توجيه ونقل المعلومات وفى توقيتها وفى اسلوب عرضها واخراجها واختزالها أو اخفائها ، مما يكون له أعمق الأثر على مسيرة التنظيم ونوعية واتجاهات القرارات الكبرى داخله .

القوة والعقد التكنولوجى :

لم تعد العمالة داخل التنظيمات الحديثة تعتمد على العامل اليدوى غير المثقف وذلك نظراً للتعقد العلمى والتكنولوجى والادارى للتنظيمات . ولعل هذا هو ما تطلب احداث تغيرات جذرية فى بناء قوة العمل داخلها . فأصبح لكل مركز متطلبات معينة من المؤهلات العلمية والتخصص الوظيفى والقدرات الشخصية . وأصبح التخصص بعدا أساسيا من أبعاد القوة داخل التنظيمات وقد سبق أن أشرنا إلى أن الفنيين والخبراء والمستشارين يمارسون قدراً كبيرا من التأثير فى عملية تشكيل وصنع القرارات حتى دون أن يشغلوا مناصب

رسمية تخول لهم حق أصدار القرارات ويؤدى التخصص الدقيق إلى عـدم ظهور السلطة المطلقة داخل المؤسسات الكبرى ويذهب « روبرت دوبين » إلى أن القوة الفعلية التي يتمتع بهـا موظف من مستوى وظيفى معـين له أهميته داخل التنظـيم ، تتناسب عكسيا مع عـدد المناصب الأخرى القادرة على أداء نفس الوظيفة، أى أن قوة العامل شاغل وظيفة معينة تتوقف على مدى احتكاره للخبرات المطلوبة لحسن أداء التنظـيم لوظائفه . وهكذا يصبح الاحتـكار التخصصى للمهارات والمعلومات أحـد المصادر الهامة للقوة داخل التنظيمات وتجدر الاشارة هنا إلى أن تجمع القدرات فى يد شخص أو جماعة معينة ـ وهو ما يطلق عليه الشمول الوظيفى ـ يؤدى إلى احتـكار القوة وإلى ظهور الدكتاتورية والسلطة المطلقة . ولعل هـذا هو ما أدى بالكثير من المفكرين من قرون مضت إلى المناداة بضرورة الفصل بين السلطات وهو ما سوف نفصله عند عرض آراء بعض المفكرين مثل « مونتسكيو » .

مداخل دراسة القوة الاجتماعية :

يمكننـا دراسة القوة كظاهرة وكعملية اجتماعية ـ داخـل الجماعات أو التنظيمات أو المجتمعات المحلية أو العامة ـ من خلال مجموعة من المداخل نوجزها فيما يلى :

أولا : المدخل الاقتصادى أو المادى : Materialistic

ويؤكد انصار هذا المدخل أن السبيل الأساسى إلى القوة هو تملك ناصية الأمور الاقتصادية وفى مقدمتها وسائل الإنتاج . ويناصر الماركسيون هـذا المدخـل ، ذلك لأنهم يرون أن القوة الاجتماعية بوجه عام ، والسياسة بوجه

خاص، تعد متغيراً تابعاللقوة الاقتصادية متمثلة فى السيطرة على وسائل الانتاج. وقد اختلف الباحثون كثيراً عند دراسة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة فالبعض قد تطرف لدرجة وقوعه فى نوع من الحتمية الاقتصادية والبعض كان أكثر اعتدلا فى المعالجة. ولا شك أن هناك تفاعلا متبادلا ــ فاختلاف النظم الاقتصادية بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد عبر مراحل تاريخية مختلفة تبعه بالضرورة اختلاف فى النظم السياسية . كذلك فان تطور أشكال الملكية صاحبة تطور واضح فى أساسيات التنظيم السياسى . هذا إلى جانب أن اسلوب توزيع القوة الاقتصادية داخل اى مجتمع يعد عاملا مؤثرا بشكل واضح على اسلوب توزيع القوة السياسية .

غير أن هذا لا يوقعنا فى الحتمية الاقتصادية عند دراسة ظاهرة القوة ذلك لأن المجتمع لا تسوده قوة اقتصادية فحسب ، فهناك انواع أخرى من القوة كالسياسية والعسكرية والدينية والفكرية . فالدولة كنظام سياسى يؤثر بلا شك على طبيعة تشكيل البناء الاقتصادي للمجتمع من خلال رسم سياسة الملكية والضرائب والتصدير والاستيراد وقوانين النقد وتحديد حجم القطاع العام والخاص وأساليب الدعم وإصدار قوانين التأمين والمصادرة . وتحديد الخدمات التعليمية والصحية ... الخ . وهكذا يتضح أن الاقتصار على المدخل المادى فى فهم ظاهرة القوة يوقعنا فى ضحية العامل الواحد عند التفسير

ثانيا : مدخل المنصب position approach

وينبثق هذا المدخل من علم اجتماع التنظيم وبرتبط بدراسة البيروقراطية حيث يحاول دراسة القوة ــ بشكلها الرسمى أو التسلطى ــ داخل التنظيمات من

خلال تحديد التسلسل الرأسي . وقد سبق مناقشة هذه النقطة وأوضحت كيف أن مثل هذا المدخل الرسمى لا يكفى وحدة لفهم بناء القوة الواقعي داخل التنظيمات المختلفة .

ثالثا : مدخل اتخاذ القرار : Decision making opproach

ويحاول الباحث من خلال هذا المدخل تحديد المشاركين فى عملية صنع القرار على مستوى التنظيم أو المجتمع المحلى أو العام — حسب مستوى الدراسة . ولعل المشكلة هنا تتمثل عند دراسة المجتمعات المحلية والعامة هى صعوبة تحديد القرارات الاستراتيجية وتحديد المشاركين فى صدورها وبيان وزن كل منهم بدقة ويرى البعض أن ممارسة القوة لا تكون بالمشاركة فى صدور قرار فحسب وإنما يمكن أن تتحقق وبشكل أقوي في الحيلولة دون صدور القرار . ومثال هـذا وقوف أصحاب القوة الاقتصادية في بعض الدول ضد صدور قرارات تحديد الملكية أو تغيير النظم الجمركية أو النقدية ... الخ . وأن هـذا التغيير ليس فى صالحهم . كذلك لا تتمثل القوة فى إصدار قرارات تحاول مواجهة مشكلات معينة ولكنها قد تتمثل بشكل أقوى فى اتخاذ إجراءات تحول دون ظهور المشكلة أصلا . وهنا لا يفيدنا هذا المدخل فى الكشف عن هذه القوى .

رابعا : المدخل الذاتى : Subjective

ويعتمد هذا المدخل على تقدير اعضاء التنظيم أو المجتمع لما يملكه وما يملكه الآخرون من قدرة على التأثير . ويطلق البعض على هذا المدخل مدخل السمعة Reputation كما يفعل الباحث الأمريكي « ورنر » Warner غير أن أغلب الباحثين يرفضون هذا المدخل لأنه ذاتي أو لأنه يقيس القوة كما يتصورها

الناس ولا يقيس القوة الحقيقية ، إلى جانب انه يخلط بين المركز الاجتماعي والقوة السياسية . وقد اوضح « كيوبر » Cuber على سبيل المثال ـ إستنادا إلى دراسة « ملز » Nills وآخرين ـ كيف أن الشعب الأمريكى مخدوع حيث يظن أغلب الناس هناك أن القوة موزعة بأسلوب ديموقراطي بين الناس ، فى حين أنها محتكرة من جانب صفوة القوة هناك .

مصادر القوة داخل المجتمع :

سبق ان اوضحت ان القوة تمارس داخل اية جماعة او مجتمع استنادا إلى عدة مصادر كالملكية او الموقع التنظيمي او المعلومات او قوة الشخصية او الموقع الحزبي او العسكرى ... الخ . ويمكننا عند دراسه هذه القضية ان تلمح عدة تيارات متصارعة عند تحديد مصادر القوة الاجتماعية بوجه عام والسياسية بوجه خاص نوجزها فيما يلى :

اولا : التيار الماركسى : ويربط أنصاره القوة السياسية بالقوة الاقتصادية فالمصدر الأساسى لممارسة القوة لديهم هو الاستحواذ على أساليب الانتاج وقد سبق الحديث عنه :

ثانيا التيار التنظيمي : وقد صدر هذا التيار أساسا كرد فعل للتيار الأول وأهم ممثليه « موسكا » Mosca و « ميشليز » Michels وهم يعترضون على القضية الماركسية الأساسية . فالقوة عندهم لا ترجع بالدرجة الأولى إلى تملك وسائل الانتاج وإنما إلي قوة الصفوة أو الجماعات المتميزة فى المجتمع . فأبناء هذه الجماعات يتسمون بقدرات تنظيمية عالية وخطوط الاتصال بينهم سريعة وفعالة ، وهذا ما يمكنها من السيطرة على الانشطة

الاجتماعية والتأثير على الاخرين وإتخـاذ قرارات سريعة ومؤثرة ومواجهة ما يهددها من الخارج بكفاءة عالية . فالصفوة عنـدهم هى جماعة صغيرة ومنظمة ومتماسكة قادرة على التحرك النشط (٣١) والتأثير على سير الاحـداث ، وذلك بعكس الحال بالنسبة للجماهير المفككة .

ثالثا : المدخل المتعدد :

ويذهب انصـار هذا المدخل إلى أن مصدر القوة مجموعة متعددة من العوامل وليس عاملا واحدا كما ذهب أنصار المدخلين السابقين . ومن انصار هذا المدخل « روبرت برستد » Bierstedt الذى يرى أن هناك ثلاثة مصادر اساسية للقوة داخل المجتمـع وهى حجم السكان والتنظيم والموارد الاقتصادية وغير الاقتصادية فكلما كانت الجماعة أكبر عددا وأدق تنظيما ولديها موارد كثيره ، زاد نصيبهـا من القوه السياسية فى المجتمع . وهو يدرج ضمن الموارد القيم الاقتصادية (الملكية والدخل) والسلطة السياسية أو الحق الشرعى فى إصدار القرارات والسيطره على وسائل القهـر كالشرطه والجيش والسيطرة على وسائل الاتصـال والمعلومات كالمخابرات والصحافة والاذاعة إلى جانب السيطرة على المعارف والفكر والرأى .

توزيع وممارسة القوة فى المجتمع :

يتضح لاي دارس فى علم الاجتماع - بعض النظر عن ايديولوجية - أن القوة موزعة بين الناس بطريقة غير متساوية ويكمن الخلاف فى تحديد أساسيات أنعدام المساواة فبعض الباحثين يرون أن هنـاك باستمرار صفوة معينة تحتكر

ممارسة القـوة وأن القوة تمارس باستمرار من جانب واحـــد بينما يذهب آخرون إلى أن عملية ممارسة القوة تشيع داخـل أى نسق اجتماعى بطريقة تبادلية Mutual وبغض النظـــر عن خلفيات كل اتجاه فان هناك اتفاقا على أنقسام اى مجتمع إلى جماعة حاكمة واخرى محكومة. وانعدام العدالة الحسابية فى توزيع القوة ضرورة تنظيمية وحتمية اجتماعية لقيـام المجتمع اصلا . وقد سبق ان اوضحنا الموارد او المصادر التي تتيح الفرصة لممارسة القوه . ولا شك ان الناس مختلفون فيما يختص بموارد القوة وفيما يتاح لهم من فرص لاستخدامها وفي قدراتهم الشخصيـــة وفى استعداداتهم ودوافعهم وإتجاههم نحـو ممارسة القوة.

ويمكن القول بأن مصادر أو موارد القوة وحدها لاتحـدد حجم القوة المستخدم فعلا ، ذلك لأن القوة الممارسة تتوقف على عـــدة أمور أخرى غير المصادر أهمها .

١ ـــ حجم ونوعية مصادرالقوة التى يستحوز عليها الفرد أو الجماعة أوالتنظيم.

٢ ـــ مدى الكفاءة فى استخدام هذه المصادر .

٣ ـــ مقدار ما يتم تحويلة من هذه الموارد الى ضغوط فعلية على الاخرين .

٤ ـــ حجم مايلقاة الفـرد أو الجماعة أو التنظيم (كالنقابة أو اتحـاد العمل) من مقاومة من الافراد أو الجماعات الاخرى .

ويختلف الفكر السياسي والاجتماعى حول قضيـة توزيع القوة داخـل المجتمع ويبرز فى هذا الصدد اتجاهان اساسيان ـ خاصة في امريكا :

الأول : ويؤكد انصاره إن القوه داخل اى مجتمع تتركز عادهفى يد جماعة

معينة نتيجة سيطرتها على المصادر الاستراتيجية للقوة . ويمكننا أن ندخل التيار الماركسى ضمن هذا الإتجاه ، كما يمكننا أن ندخل بعض الباحثين ذوى الميول غير الماركسية مثل « رايت ملز « Milles » و « هنتر « Hunter فقد خرج الأول من دراسته للمجتمع الأمريكى إلى أن هذا المجتمع يسيطر عليه صفوه القوه التى تتألف من اصحاب الشركات وكبار السياسيين والعسكريين أما الثانى فقد خرج من دراسته لبعض المجتمعات المحلية إلى نتيجة مماثلة ويرى أنصار هذا التيار أن صفوة السلطة تحاول الحفاظ على نفسها وامتيازاتها وقوتها من خلال استخدام كافة الأساليب التربوية والسياسية وأساليب القهر واحتواء المعارضة أو تحييدها ... الخ :

الثانى : إتجاه جماعية القوة . ويرى أنصار هذا الاتجاه ، أن القوة موزعة داخل المجتمع خاصة المجتمع الأمريكى الذى انصبت دراستهم عليه- بشكل جمعى .

ومثال هذا « دافيد رسمان « Ressman الذى حاول دراسة توزيع القوة داخل المجتمع الأمريكى ككل ، وروبرت داهل Dabl الذى حاول دراسة القوة داخل بعض المجتمعات المحلية . وخرجا من هذه الدراسة إلى أن القوة تتمثل فى المشاركة فى صنع القرارات وهى بهذا الشكل تتحقق داخل أى مجتمع من خلال صفوات متعددة متنافسة متصارعة .

وعلى الرغم من اختلاف المنطلقات الفكرية لأنصار هذين الإتجاهين الا أن هناك شبه اتفاق على عدم عدالة توزيع القوة وأن القوة تمارس من خلال تجمعات معينة يطلق على كل منها صفوة ويكمن الخلاف بينها فى مدى تمركز وتوزع أو شيوع القوة فانصار "الاتجاه الأول يرون أن السلطة مركزة فى يد مجموعة من الصفوات تمثل فى الواقع صفوة واحدة طالما أن قادتها يشتركون فى

أ ـ الأهداف النهائية .   ب ـ مصادر القوة .   جـ ـ الأصول الطبقية

قياس القوة : Assessing Power

يشير « داهل » Dahl إلى أن هناك عدة أساليب لملاحظة علاقات القوة داخل الجماعات والمجتمعات الانسانية وعلى الرغم من أن دراسته كانت منصبة أساسا على الأنساق السياسية إلا أن الأساليب المنهجية التى استخدمها يمكن أن تنطبق على دراسة كافة الأنساق الإجتماعية الأخرى . ويمكن القول ـ ببساطة أن قوة الشخص تنبثق فى المحل الأول من موقعة داخل التنظيمات البيروقراطية وعلى ذلك فإن القواعد واللوائح التى تنظم حركة البيروقراطيات هى أحد المصادر الرئيسية لقوة الأفراد . ولاشك أنه لايمكن القول بأن التنظيمات البيروقراطية هى المصدر الوحيد لقوة الأفراد . فالناس يختلفون اختلافا كبيرا فى مجال حسن أو سوء استخدام سلطاتهم الرسمية ، يضاف إلى هذا أن هناك الكثير من أصحاب القوة وذوى التأثير والضغط والمشكلين للقرارات الكبرى فى المجتمع لايحتلون موقعا بيروقراطيا محددا . وهناك طريقة ثانية لدراسة القوة كما يقول « داهيل » تتمثل فى معرفة أراء الناس خاصة أولئك القادرين على الملاحظة فى المجتمع . ويذهب « كيوبر » إلى أن هذه الطريقة طريقة بسيطة وسريعة واقتصادية وغالبا ما يستخدمها المؤرخون غير أن هذه الطريقة تتسم بالذاتية وتحتمل الخطأ والانحياز فى التقديرات الشخصية سواء بشكل عمدى أو غير عمدى . والطريقة الثالثة التى يذكرها « داهل » تتمثل فى دراسة الأساليب والمسارات والمصادر الفعلية لاتخاذ القرارات حيث يحاول الباحث التعرف على مقدمى الاقتراحات وعلى أولئك الذين يحبذونها ويعارضونها وما هو الشخص أو الجماعة التى تنتصر أراؤها وفى أى المجالات ... وهكذا . واذا كانت هذه الطريقة فهى قياس وملاحظة القوة طريقة جيده الا أنها تحتاج من

الباحث أن يكون قريبا باستمرار من مسار الأحداث والقرارات والصراعات وربما يكون هذا الانخراط من جانب الباحث مثارا للتحيز وفقدان الموضوعية في البحث العلمي .

وينبهنا « داهل » إلى مجموعة من الأخطاء التي يجب علينا أن نحذرها عند دراسة موضوع القوة ، وهي التي وقع فيها بعض الباحثين من قبل ، وأهمها مايلي :

اولا : من الخطأ الزعم بأن القرارات تصدر عن صانعيها المباشرين . فالمدير أو الرئيس أو ناظر المدرسه أو عميد الكلية أو حتى رئيس الدولة قد لاتكون قراراتهم صادرة عن قناعة أو إرادتهم الخاصة ، وإنما قد تكون صادره عن قوى ضاغطة تلعب وتؤثر عليهم خلف ستار . وهنا يجب أن نميز بين مشكلى القرارات ، بين صانعى القرارات .

ثانيا : إن مصطلح « القوى » أو الشخص مصدر القوة غالبا مايستخدم بشكل تعميمى دون داع . فقد يكون الشخص مركزاً للقوة في مجال معين - كالمجال الأدبي أو الفنى أو السياسى أو الإقتصادى ، دون أن يكون كذلك في مجال آخر فالمجتمع يتألف من مجموعة كبيرة من المجالات لكل منها مجموعة شخصيات مؤثرة أكثر من غيرها . ويختلف الناس من حيث قدرتها على التأثير في أكثر من مجال .

ثالثا : تختلف القدرة على التأثير وممارسة القوة إختلافا كبيا بين الناس والجماعات داخل المجتمع . فعلى سبيل المثال فان فشل بعض الشخصيات والأحزاب فى عمليات الانتخاب لاتعنى أنها بلاقوة أو تأثير وإنما يعنى أنها أقل في قدرتها على التأثير والفعل من الشخصيات أو الجماعات المنتصرة .

رابعا : أن وجود بناء معين للقوة الآن فى المجتمع لا يعنى أنه سوف يستمر إلى مالا نهاية فهناك العديد من القوى والعوامل المؤثرة على تغيير نسق القوة القائم داخل المجتمع .

خامسا : كثيراً مايكون مصدر القوى التى يمارسها الأشخاص بعيداً عن إرادتهم أو رغباتهم أو سعيهم الشخصى . فقد يضطر شخص ما إلى ممارسة نوع محدد من القوة بسبب انتماءاتهم العائلية أو الوظيفيه أو بحكم إرادة الآخرين كما هو الحال فى الانتخابات ... الخ .

سادسا : قد يكون الدافع إلى الاستحواذ على القوة من جانب الأفراد شعوريا كما قد يكون لاشعوريا ؛ ومن هنا يجب على الباحث أن يبحث عن مختلف الدوافع التى تدفع أصحاب القوى إلى اعتلاء المواقع القيادية والرئاسية داخل الجماعات أو المجتمعات التى يدرسونها .

سابعا: أن ممارسة القوة والاذعان والمقاومة والصراع ... الخ هى عمليات إجتماعية تنبثق عن الحقيقة الاجتماعية الأولى وهى التفاعل . وممارس القوة يأخذ دائماً فى اعتباره موقف الآخرين وتأثير قراراته عليهم وما يوجد داخل المجتمع من جماعات مصلحة أو جماعات ضغط .

بناء القوة Power Structure

يذهب « كينور » إلى أن مصطلح بناء القوة أصبح ذا أهمية متزايدة فى كتابات علماء إجتماع اليوم ، وأن الاسهام الأساسى لعلماء الاجتماع انما يتمثل فى هذا الجانب من جوانب دراسة القوة . فأغب التحليلات المطروحة للقوة

إنما تقع أساسا في مجال الدراسات السياسية أو السيكولوجية واغلب دراسات القوة تحاول توضيح كيفية ممارسة القوة سواء بالاساليب المشروعة او غير المشروعة الرسمية او غير الرسمية المباشرة او غير المباشرة . غير أنه يجب ملاحظة أن ممارسة القوة داخل الجماعات والمجتمعات الانسانية ليست مسألة شخصية خالصة أو مسألة تتعلق بارادة الافراد وإنما هي مسألة تنظيمية بالدرجة الأولى يحددها ما هو مقرر داخل النسق الاجتماعي .

ويستطيع أي شخص أن يدرك بسهولة بناء القوة المشروع داخل أي من النظم أو التنظيمات الكبرى كالحكومة أو الدولة المؤسسات التربوية أو الإدارية ... الخ .

فهناك أساليب مقررة للسلطة داخل هذه التنظيمات إلى جانب وجود أساليب معينة للضبط وتوزيع وتنسيق الأدوار والمراكز وممارسة الدور والحساب والثواب والجزاء ولتجنيد أعضاء جدد ... ألخ كل هذه المسائل تنظمها اللوائح والقوانين ومختلف الوثائق داخل التنظيمات. غير أن ممارسة السلطة ليست قاصرة على هذا الشكل الرسمي داخل التنظيمات المختلفة فالى جانب بناء القوة الرسمي هناك بناء آخر مواز له يؤثر عليه وهو بناء القوة غير الرسمي . وكما يذهب « جون كيوبر » فانه حتى على مستوى الدولة فان هناك بناء قوة غير رسمي يؤثر تأثيرا كبيرا على بناء السلطة الرسمي ذاته ويضرب لنا مثلا على ذلك بجماعات الضغط والتأثير في الولايات المتحدة الأمريكية التي (٣٢) ليس لها مواقع رسمية في بناء القوة السياسية الرسمي داخل تلك الدولة .

ويتسم بناء القوة غير الرسمي Informal بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي :

١ ـ عادة ما تكون الجماعة الممارسة للقوة غير الرسمية صغيرة نسبيا :

٢ ـ عادة ما يحتل الأشخاص المشكلين لبناء القوة غير الرسمي مواقعهم بالانتخاب او بالتعيين ، وهم يحتلون مواقعهم المؤثره لعدة اسباب في مقدمتها قدرتهم على التأثير على عمليات اتخاذ وصياغة مضمون القرارات داخل جماعاتهم او مجتمعاتهم . وقد يكتسبه هؤلاء الأشخاص القدرة على ممارسة ذلك التأثير نتيجه لثرائهم او مهنهم او قدراتهم الشخصية . ويضرب لنا « كيوبر » مثلا على ذلك بالجامعة في امريكا فقد تكون هناك شخصيات لا تحتل مواقع رسمية بالجامعة تمارس تأثيراً كبيراً فى عملية اتخاذ القرارات داخل الجامعة . مثل كبار اصحاب الأعمال ورجال الصحافة وكبار رجال الجيش . ويشير « كيوبر » بحق إلى أن بناء القوة غير الرسمي قد يتألف في بعض الأحيان من « تحالف غير مقدس » unholy allianc لغير صالح أعضاء الجماعة أو التنظيم أو المجتمع سواء المحلى أو مجتمع الدولة (كما أوضح « تشارلس رايت ملز » Mills في دراسته عن « صفوة القوة » power elite على سبيل المثال ، وقد يكون التنظيم أو بناء القوة غير الرسمى فى صالح أعضاء الجماعة أو التنظيم او المجتمع بل إنه قد يكون هو الضمان الأساسى ضد التسلط او الاستبداد او الانحراف من جانب بناء القوة الرسمي .

دراسة « وتشى لورى » Lowry ونظريات القوة

يمكن القول بأن دراسات المجتمع المحلى تشكل جانبا كبيراً من محاولات دراسة القوة فى علم الاجتماع : وقد ظهرت عدة محاولات من جانب علماء الاجتماع لتطوير الأساليب المنهجية وتوضيح أنماط القوة وذلك من أجل تحقيق مزيد من الدقة للتحليلات السوسيولوجية . في مجال دراسة القوة . وقد كانت دراسة «رتشى لورى» بعنوان «من الذى يدير هذه البلدة» who's running this town

إحدى الأسهامات الجادة في محاولات فهم بناء القوة داخل المجتمعات المحلية(٣٣).
وتلقى هذه الدراسة الحديثة لبناء القوة داخل مجتمع محلى الضوء على مجموعة من المشكلات النظرية والأساليب المنهجية التى يمكن من خلالها تقييم الوضع الراهن لدراسات القوة داخل المجتمعات المحلية. وتتمثل دراسة « لورى » في دراسة مدينة تتألف من ٣٠،٠٠٠ نسمة داخل ولاية كاليفورنيا على مدى عشر سنوات وهى تلك المدينة التى يطلق عليها المؤلف «المدينة الصغيرة» Microcity وكما يتضح من العنوان فان الدراسة إستهدفت فى المحل الأول الاجابة على السؤال التالى « من الذى يحكم هذه البلدة » وقد أدت به محاولة الاجابة إلى مناقشة النظريات والمداخل القائمة للقوة.

ويعرض « كيوبر » لاهم النظريات المطروحة فى تراث دراسات القوة بايجاز شديد وهو يحصرها فى ثلاث نظريات أساسية وهى :

١ - نظرية الصفوة « Elite Theory »

وأهم من يمثل هذه النظرية / «ملز » خاصة في دراسته عن النظرية وتقرر أن القوة الحقيقية داخل أى مجتمع إنما تتجمع في يد جماعة صغيرة نسبيا تمارس التأثير الفعلى على كافة النظم القائمة في المجتمع ويتألف فى كل مجتمع جماعة تمثل تألفاً بين عدة شخصيات يجمع بينهم القدرة على ممارسة التأثير والرغبة فى التحكم فى القرارات المحوريه على مستوي الدولة . وأهم خصائص جماعة الصفوة المؤثرة داخل المجتمع هى العضوية الطويلة داخل المجتمع والثراء وعضوية مجموعة كبيرة من التنظيمات القائمة داخل المجتمع والاهتمام بالعمل السياسى والحصول على قدر من التعليم أعلى من المتوسط إلى جانب الرغبة فى ممارسة الضبط والسيطرة على شئون المجتمع . ولا يلزم أن يكون أعضاء

هذه الجماعة على درجة عالية من التعليم ، وقد يكون لبعضهم موقع رسمى فى نسق السلطة كما قد يكـون بعضهم خارج نطاق نسق السلطـة الرسمى وعادة ما يكون لاعضاء جماعة الصفوة إرتباطات وثيقة بالنظم الأساسية فى المجتمـع كالصحافة والمصارف والمؤسسات الإقتصادية والسياسية والدينيـه ويذهب أنصار نظرية الصفوة إلى أن أعضاء جماعة الصفـــوة هم الحكام الحقيقيون للمجتمـع حتى وإن لم يكن من بينهم من يشغل موقعا من المواقع الكبرى المباشرة للحكم . ويرى أنصار هذه النظرية أن من يشغلون المواقع الرسميـــة للسلطة ليسوا سوى واجهة فحسب وهم يقومون بوظيفة إضفاء طابع المشروعيه على القوة Power Legitimizers حيث يعملون ويتحركون من خلال القوى الأساسيه للفعل والقرارات وهي جماعة الصفوة . ويرفض « لورى » نظرية الصفوة كتفسير كاف للقوة داخل المجتمعات المحلية والعامة وهو لا يرفضهـا نتيجة لعدم صدق ما تتضمنه من مزاعم وانما يرفضها لانها لاتأخذ في اعتبارها كافه مصادر ومنابع وأنماط ممارسة القوة داخل المجتمع .

٢ ـ النظريات الجماهيرية فى القوة : Mass Theories

ويذهب « كيوبر » إلى أن هذا الاتجاه لا يمثل نظرية متـــكاملة بقدر ما يمثل محوراً تدور حوله مجموعـة من النظريات التى تتفق فيما بينهـا فى اتجاهها السلبي negative ويتجه أنصار التيار الجماهـيرى فى دراسة القوة إلى التركيز على بعض المفاهـيم والعمليات كالاغـتراب Alienation واللامبالاة Apathy وبعض الصور الأخرى للسلوك الانفصالى Dissociative وذلك على اعتبار أن هذه الصور السلوكية تمثل واقعا حيا أو خصائص فعلية داخل مجتمعات الجموع Mass أو المجتمعات الحديثة (٣٤) . ففى هذه المجتمعات الأخـيرة يضطر الناس

إلى التنازل عن حقهم فى السلطة والقيادة والحكم إلى مجموعة صغيرة تهتم بممارسة السلطة أو القوة وهكذا يفتقد الناس السيطرة على واقعهم سيطرة فعلية مباشرة ويتفق أنصار هـذا الاتجاه مـع أنصار نظرية الصفوة فى أن السلطة الحقيقية داخل المجتمع تتركز في يد جماعة صغيرة نسبيـا ولكنهم يختلفون حول نقطة جوهرية وهى أن أنصار التيار الجماهيرى يرون أن تمركز السلطة في المجتمعات الحديثة الكبيرة في يد جماعة صغيرة وعجز الجماهير عن الفعل والتأثير ينبثق عن طبيعة المجتمعات الحديثـة وتعقدها ، وليس عن تسلط ائتلاف جمـاعة الصفوة التى تفرض نفسها وتتسلط على الجماهير لحساب نفسها وتحتكر لنفسها القوة الحاسمة المؤثرة definitive كما يذهب أنصـار نظرية الصفوة . ويرفض « لورى » التيار الجماهيرى فى تفسير القوة كذلك كتفسير كاف للقوة داخل المجتمعات . فمع أنه يعترف بأن اللامبالاة والاغتراب قد يكونون أموراً طبيعية داخل مجتمعات الجموع الكبيرة المعقدة إلا أنها لا تتعارض مع امكانية قيـام نظام ديموقراطى للقوة أو السلطة Democratic power System وعلى العـكس من ذلك فان « لورى » يرى أن الاغتراب واللامبالاة وغيرها من ملامح سيكولوجية سيئة من شأنها أن تشجع على ظهور جماعات القوة المفتوحة open power groups كالأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات . وفى هذه الحالة تنشأ المنافسة أو الصراعات بين الأحزاب للاستحواذ على اللامنتمين .

٣ ـ النظريات الجمعية Pluralistic Theories

ويذهب أنصار هذه النظريات ـ كما يتضح من اسمهـــا ـ إلى أن القوة داخل المجتمعات الحديثة أخذت تتفتت إلى عدد كبير الجماعات وهى ما يطلق عليه جماعات الاعتراض Veto group وتمارس كل منهـا قوة مضادة للأخرى

وعلى سبيل المثال فان اتحادات العمل Labour unions تستطيع من خلال أساليب الاضراب والمساومة الجماعية ... الخ . أن تمارس تأثيراً ضخما على جماعة أصحاب الأعمال وأن تنتزع منهم مجموعة من الحقوق ما كان يمكن أن يحصلوا عليها لولا تجمعهم فى شكل اتحادات عمل . كذلك فان جماعة أصحاب الأعمال تمارس بدورها قوة كبيرة على جماعة العمال وذلك من خلال عدة أساليب أقلها قدرتها المالية على تحمل فترة الاضراب بشكل يفوق بكثير القدرة المالية للعمال ويمكن ضرب العديد من الأمثلة بالأحزاب السياسية ومؤسسات الصحافة وحرية النقد وهنا يمكن القول بأن قوة كل حزب أوجريدة يقابلها قوة الرأى المعارض والذى يتمثل فى الحزب المعارض أو الجرائد التى تتبنى اتجاهات متناقضة وهذا يعنى ان كل جماعة من الجماعات وهى تواجه فى نفس الوقت - ما يطلق عليه « جالبريت » Galbraith القوى المعارضة Countervailing .

ويتفق « كيوبر » مع « لورى » بعد هـذا الاستعراض السريع لهذه النظريات الثلاث إلى أن أيا منها لا يصلح بمفرده فى تفسير ظاهرة القوة كما توجد بالفعل داخل المجتمعات الحديثة ويؤكد «لورى» أن الأزمة الحقيقية لدراسات القوة تتمثل فى أن كل من هذه المداخل النظرية الثلاثة ربما تصلح لتفسير القوة داخل قطاعات معينة دون غيرها داخل بعض المجتمعات وهو يرى أن هناك حاجة ماسة إلى التوفيق بين هذه المداخل الثلاثة بشكل معين من أجل تحقيق فهم موضوعى لظاهرة القوة ، وهذا هو ما حاوله على حد زعمه (٣٥) ويذهب « لورى » إلى أن القيادة المجتمعية Community leadership هى فى جوهرها من النوع الجمعى Pluralistic وتنبثق هـذه الحقيقة عن الصراع المستمر بين اسطورة المجتمع Community myth وبين واقعة reality .

فالمجتمعات تتبنى مجموعة من الأيديولوجيات والأساطير تدور حول ذاتها تحاول دعمها واستمرارها من خلال عدة أساليب كالصحف والاحتفالات الرسمية والتعليقات الشعبية .. غير أن هذه الأساطير لاتلبث أن تواجه بواقع متناقض لايمكن تجاهله . وعادة ماتظهر أفكار وتصورات جديدة داخل المجتمع تصدر عن القادمين الجدد اليه أو عن مواطنيه الأكثر تعلما والأكثر إحتكاكا بالمجتمعات الأخرى . وعلى الرغم من أن هذا الصراع المستمر بين الأسطورة والواقع يسهم في ظهور كافة الوان السلوك الانفصالي كالاغتراب . واللامبالاة والتفكك الا أنه يسهم فى نفس الوقت في ظهور أشكال من القيادات ترتكز على الإجماع والتوفيق ويحاول « لورى » فى الجزء الأكبر من دراسته ان يشرح لنا بالتفصيل أبعاد هذه العملية .

المنفتحون والمحليون والوسطاء Cosmopolitans, locales and mediators

اعتمد علماء الإجتماع كثيراً عند دراسة القيادات أو بناء القوة داخل المجتمعات المحلية ، على تصنيف «روبرت ميرتون» R. Merton للقيادات المحلية إلى نوعين هما :

أ ـ **القيادات المحلية** Locals وهم عادة من المهتمين بالمسائل المحلية الداخلية وبمشكلات مجتمعهم المحلى الصغير لمجتمع متميزا ووحدة متميزة داخل الإطار القومى وعادة مايكون هؤلاء القادة متنافسين فيما بينهم ويحسون باستمرار تدخل القيادات القومية بشكل سافر في صنع القرارات التى يختص بها القادة المحليون .

ب ـ **القيادات المنفتحة** Cosmopolitans وهى قيادات أكثر قدرة على تخطى نطاق المجتمعات المحلية والدخول في حوار مع كافة الأوساط وعادة مايكون

هؤلاء القادة أكثر تعليما وتتمثل جماعاتهم المرجعية فى الجماعات المهنية سواء الجماعات القومية أو حتى الدولية وعادة مايكون لهؤلاء القادة ـ سواء فعلوا ذلك أم لا ـ القدرة على التنقل بين المجتمعات المحلية المختلفة إعتماداً على مؤهلاتهم وقدراتهم وعلى شهرتهم أو هيبتهم الذى يتخطى نطاق المحليات .

وإذا كان القادة المحليون يحتلون مواقعهم ـ فى غالب الأحيان ـ بالإنتخاب فان القيادات المنفتحة غالبا مايحتلون مواقعهم بحكم مركزهم المهنية الخاصة Special Professional Status إلى جانب القدرات القيادية الأخرى .

ويضيف « لورى Lowry » إلى هذه الثنائية التصنيفية للقيادات نوعا ثالثا من القيادات هم مايطلق عليهم القادة المتوسطون Mediators وهو يطلق عليهم هذا المصطلح لأنهم يتمتعون بعضوية مشتركة ويدخلون فى علاقات غير رسمية خصبة مع كل من القادة المحليين والمنفتحين على السواء إلى جانب أنهم يحققون الإلتقاء أو الربط بين هذين النوعين من القيادات التى أوضحها « ميرتون » Merton

ويميز « لورى » بين نوعين من القيادات المتوسطة أو الوسطاء هما : ـ

(أ) الوسطاء المحافظون Conservative

(ب) الوسطاء من أنصار الإتجاهات الطوبائية Utopian

وهو يرى أن النوع الأول غالبا مايكون من بين رجال الأعمال الذين لهم طبيعة شبه مهنية Bussiness men of semi professionals مثل الصيادلة ورجال التأمين والذين تلقوا تعليمهم خارج نطاق المجتمع المحلى وقد وجد « لورى » فى دراسته أن هؤلاء القادة أما أنهم ولدوا داخل المدينة الصغيرة التى قام بدراستها وأما أنهم أتوا اليها من مدينة مماثلة لها فى الحجم والخصائص وغالبا مايكون هذا النوع من القيادات حاصلا على درجة معينة أولى على الأقل

ويتمتع بعضوية تنظيمات محليه وإقليمية وقومية . أما القادة الوسطاء الطوبائيون فهم غالبا مايكونون من بين كبار رجال الأعمال أو أساتذة الجامعات أو وزراء الولايات أو المحامين ويقيم هؤلاء القادة داخل المجتمع لمدة لاتقل عن عشر سنوات . وهؤلاء يختلفون عن القادة المنفتحين cosmopolitans فى أنهم يحددون واجبهم المهنى فى خدمة أهالى المجتمع المحلى فى الدرجة الأولى وغالبا مايكون تعليم هؤلاء الوسطاء ـ من النوع الطوبائى ـ أعلى من تعليم الوسطاء من النوع المحافظ .

وهكذا يبرز «لورى» صورة بناء القيادة داخل المدينة الصغرى Micro city التى قام بدراستها . فنى الأطراف المتقابلة نجد القيادات المحلية الخالصة من ناحية والقيادات المنفتحة على المستويات القومية والعالمية من ناحية أخرى . وهما نوعان من القيادات يختلف كل منهم عن الآخر اختلافا كبيراً فى وجهات النظر ومجالات الإهتمام وأسلوب مواجهة المشكلات وفى التاريخ الشخصى والقدرات الخاصة لدرجة أنه يصعب تحقيق الالتقاء أو حتى التفاهم بينهما ويقع بين هذين القطبين من القيادات نوع ثالث أطلق عليه « لورى » اسم القيادات الوسيطة الذى ينقسم بدوره إلى قسمين الأول وهم الوسطاء المحافظون وهم أقرب إلى القيادات المحلية والوسطاء الطوبائيون وهم أقرب إلى القيادات المنفتحة . وهذا التصور يلقى ضوءاً على مايمكن أن نطلق عليه نموذج ديناميات القيادة والقوة داخل المدينة الصغيرة Dynamies of Leadership and power in micro-city القيادات المحلية تمثل الصفوة المحلية وتنحصر إهتماماتهم فى قضايا محلية خالصة بعكس الحال بالنسبة للقيادات المتفتحة الذين يكون لهم إهتمامات قومية تتجاوز نطاق المحليات وهنا يلعب الوسطاء دوراً رئيسياً فى التقريب بينهما بحيث تصدر

القرارات تعبيراً عن كافة الأطراف وبشكل جماعي وهذه النقطة ليست واضحة بشكل كاف في دراسة « لورى » سابقة الذكر .

والنتيجة التي حاول « لورى » أن يخلص اليهـا عندما طرح تساؤله الذى عنون به دراسته وهو «من الذى يحكم هذه المدينة who's runining this town هى أنه لا يوجد فى الواقع شخص بعينه يحكم . فنظام الحكم داخل المدينة التى قام بدراستها ليس فقط نظاما جمعيا pluralistic بمعنى أن هناك نماذج عديدة من القيادات تشارك مشاركة فعلية فى إصدار القرارات وإنما مصدر القـوة النهائى يقع فى يد البناء الاجتماعى والسياسى للمدينـــة وليس فى يد أشخاص بعينهم ولا شك أن هناك أشخاصا أكثر استحواذ للقوة أو السلطـة من غيرهم ولكن هذا لا يعنى سيادة الصفوة أو الأقلية أو تحكم البعض فى الكل. فالنقطة الجوهرية التى حاول « لورى » التأكيد عليها هى أن بناء الأدوار هـــو الذى يحكم وليس الأشخاص فالأشخاص يأتون ويذهبون ولكن نظـام أو نسق الأدوار System of r les ثابت لا يتغير وهو يعزو التغير فى نظـــام الأدوار أو القوة إلى القيادات المتوسطة : غير أن هذه القيادات ليست حرة تمـاما فى التغيير أو التحوير لأنها يجب أن تعتمد بدورها على الضغوط والقوة التى يمارسها كل من المحليين والمنفتحين (٣٦).

القوة الاجتماعية والقوة السياسية :

تعلب القوه السياسية ممثلة فى الدولة والأحزاب وجماعات الضغط والمصلحة ... الخ دوراً محوريا فى الحياة الإجتماعية. وتعد القوة السياسية الموضوع الاساسى فى العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسى . وقد ظلت القوة السياسية أو لعبـة السياسة وما تتضمنة من صراع وتطلع ومناورات وتنظيمات ... الخ ، بعيدة عن

حياة الجماهير حتى عصر النهضة تقريبا. ويمكن تفسير ذلك بسيادة نظام الإقطاع والتسلط الفردى وسوء الأحوال الاقتصادية للجماهير وعدم ظهور التنظيمات السياسية التى يمكنهم التعبير من خلالها عن آرائهم إلى جانب سيادة النظريات الثيولوجية المدعمة لتسلط الحكام وخضوع الجماهير ويمكن القول بأن التنظيمات السياسية لم تظهر إلا بعد عصر النهضة وقد ساهمت حركة البرجوازيين خلال صراعهم ضد التسلط الاقطاعي في ظهور هذه التنظيمات وظهور مفاهيم المساواة والعدالة الاجتماعية والحرية .. الخ . وتظهر التنظيمات السياسية فى شكلين أساسيين هما : ـ

أ ـ الاحزاب السياسية Political parties وهى جماعات سياسية طوعية منظمة يشترك أعضاؤها فى المصالح والمبادىء وتستهدف الوصول إلى السلطة السياسية داخل المجتمع أو على الاقل المشاركة الفعالة فيها .

ب ـ جماعات الضغط Pressure groups وهى جماعات تتألف من أعضاء تجمعهم وحدة المصالح تستهدف التأثير على صانعى القرارات تحقيقا لمصالحهم .

ويشير بعض المشتغلين بالفكر السياسى إلى أن عدم ظهور التنظيمات السياسية الجماهيرية فى الماضي ساهم في استمرار الحكم المطلق (وإن كان من منظور آخر نتيجة له) إلى جانب أنه ساهم في فشل العديد من الثورات الشعبية ضد هذا الحكم المطلق مثل ثورة العبيد . ويؤكد بعض الباحثين مثل Michels ميشيل الذى قام بدراسة عن الاحزاب السياسية (٣٧) . أن القوة السياسية لاتتوزع داخل هذه التنظيمات بالتساوى . لانه لا بد من وجود قلة تملك حق إصدار القرارات ورسم السياسات . وأطلق على حتمية تسلط الاقلية «القانون الحديدى للاوليجاركية » ويختلف نصيب أعضاء التنظيم من القوه على حسب

مايمتلكونه من مصادر القوة ـ إقتصادية أو شخصية أو تنظيمية أو معلومات ... الخ . فالتنظيم السياسى على هـذا الأساس نسق من القوة يختلف الأفـراد داخله من حيث القدرة على اتخاذ القرارات أو المشاركة فيها على حسب احتكارهم الموارد داخلة. هذا إلى جانب أن الوصول إلى المواقع المؤثرة داخل التنظيمات ليس أمراً متاحا لكافة أعضائه كما يذكر « ميشيلز » .

وإذا ماانتقلنا لمناقشة قضية القرار السياسى ، فاننا نجد أن أحد الأساليب الهامة لدراسة القوة يتمثل في محاولة الكشف عن الشخصيات المحـورية المؤثرة فى صدور القرار السياسي سواء بشكل مباشر أوغير مباشر . ويشير الباحثون إلى أن حجم القوة داخل التنظيمات السياسية تختلف باختلاف عدة متغيرات هامة أهمها هدف التنظيم ونوعية أعضائه ودرجة تكامله ومدى مشاركة الأعضـاء ونوعية القيادة ... الخ. وعندما يقوم رئيس الحزب أو التنظيم السياسى باصدار قرار ما فانه من الخطأ الظن بأنه صانعه ومصدره وصاحبه دون غيره . فعملية صنع القرارات عمليـــة معقدة ، بحيث لم تعد من خلق فرد . ويجب التمييز بين عملية إصـدار القرار Decision making وهى الشكل النهائى للقـرارات وبين عملية تشكيل القرار Decision shaping وتتمثل فى عملية التفاعـــل بين كافة الآراء وممارسة النفوذ والتأثير من جانب أعضاء التنظيم منذ المناقشـة الأولى للموضوع حتى صدوره فى شكل قرار نهائى . وقد يكون مشكلو القرار من خارج التنظيم فعند إصدار أى تنظيم سياسي لقرار ما ، فان مصدره مأخذ فى اعتباره عدة اعتبارات لايمكن تجاهلهـا مثل أراء التنظيمات المعارضـة ومطالب جماعات الضغط والرأي العام .. وهؤلاء لايؤلفون جـزءا من التنظيم صاحب القرار . يضاف إلي هذا أن قرارات أي تنظيم سياسي لاتصدر فى فراغ وإنما

داخل بناء ثقافي يتضمن مجموعة متكاملة من القيم والمعتقدات والمحللات والمحرمات ، لا بد أن يأخذ في الاعتبار وهذا يعني أن صانعي القرارات داخل أي تنظيم ليسوا أحراراً في إصدار قراراتهم ذلك لأن هناك العديد من الضغوط والاعتبارات التي يجب عليهم أخذها في الاعتبار .

السلطة السياسية بين الشرعية والمشروعية :

ميز « ماكس فيبر » بين ثلاثة أنواع من السلطه وهي السلطة المشروعة أو القانونية legal والسلطة التقليدية traditional والسلطة الملهمة أو الكارزمية charismatic وتختلف هذه السلطات الثلاثة من حيث المعيار الذي يستند اليه القادة أو الرؤساء في ممارساتهم للسلطة (٣٨). ويفيدنا هذا التصنيف في التعرف على أساس الشرعية والمشروعية للسلطة . فالسلطة المشروعية ligitimate هي تلك التي تستند إلى لوائح وقواعد وقوانين واضحة فالقانون العام هو الذي يجعل السلطة مشروعة رسميا . أما السلطة الشرعية فانها تستند إلى التقاليد وتقابل السلطة التقليدية عند «فيبر» فالمشروعية هنا مشروعية اجتماعية وليست مشروعية رسمية فسلطة الوزير أو رئيس المصلحة أو القاضي سلطة مشروعة لاستنادها إلى القانون أما سلطة الاب أو شيخ القبيلة فهي سلطة شرعية تستند إلى العرف والمعتقدات ورضا المحكومين .

ويذهب البعض إلى أن السلطة في كل الانظمة ـ بما في ذلك الانظمة العسكرية ـ تقوم على أساس استعداد الاعضاء لقبولها غير أن هذه القضية خلافية وهي ترتبط بمضمون السلطة ومصدرها فهل تصدر من أسفل إلى أعلى على حسب النظم الديموقراطية ، أم تصدر من أعلى إلى أسفل حسب النظم الاوتوقراطية ؟ وإذا كان الرضا الشعبي هو أساس الشرعية فان مصدر

السلطة الحقيقي يتمثل فى القاعدة الشعبية وبهذا يكون النظام الديمقراطى هو النظام المشروع .

ولا شك أن الوضع المثالى للسلطة هو التطابق بين الشرعية ligitimasy والمشروعية legality أو بين القانون والمعايير الثقافية غير الرسمية ، حيث تتطابق النصوص القانونية مع الإرادة الشعبية وهذا هو المعنى الديمقراطى للحكم . وإذا لم يحدث التطابق بين الشرعية والمشروعية يمكن أن ينجم عن هذا ظاهرة من الظاهرتين التاليتين :

ا ـ **ظاهرة تسرب السلطة** ، وتعنى عجز السلطات الحكومية عن تنفيذ وأعمال بعض القوانين التى تصدر بصفة رسمية وشرعية ويحدث هذا فى حالة صدور القوانين مخالفة لنسق القيم أو المعتقدات او التوقعات الاجتماعية .

ب ـ **ظاهرة تدهور السلطة** : وتشير هذه الظاهرة إلى تحدى الجماهير للسلطة نظراً لتعارض ماتصدره من قوانين مع اساسيات البناء الثقافى القائم وهنا قد تلجأ السلطة إلى اساليب فرض إرادتها بالقمع والإرهاب مما يزيد من ازمة الصراع بينها وبين الجماهير .

تقييم القوة وتصور مستقبلها داخل الحياة الاجتماعية :

اختلف الباحثون فى النظر إلىالقوة وفى تفسيرها وتقييمها وتصور مستقبل عدم المساواة فى توزيع القوة داخل المجتمع . فهناك من الباحثين من ينظر إلى ظاهرة القوة كشر لا بد منه لقيام المجتمع ، بينما يرى آخرون أنهـا أساس بنائى لقيام التنظيم الاجتماعى . وهناك من الباحثين من يرى أن القوة هدف فى حد ذاتهـا بينما يرى آخرون انها مجـرد وسيلة لتحقيق الضبط والتنظيم

والحصول على مجموعة معينة من القيم . ويشير بعض الدارسين إلى أن القوة لا يمكن أن توزع بين الناس بالتساوى ذلك لأن قيام الحياة الاجتماعية يتطلب باستمرار ظهور الجماعات المتميزة أو الصفوات التى تمارس القوة فالسيطرة والخضوع ضرورة اجتماعية أساسية وهناك من الباحثين من يرى أن القوة ظاهرة منتشرة داخل النسق الاجتماعى بطريقة جماعية تبادلية Mutual ويمكن الاستطراد فى عرض الكثير من الآراء المتقابلة والمتصارعة حول فكرة القوة. وبغض النظر عن هذه الاختلافات فى النظر إلى القوة (اعتبارها خيراً أم شراً، توزع بطريقة متساوية أو غير متساوية، اعتبارها سببا أو نتيجة للتنظيم...الخ) فان ظهور القوة وممارستها وطبيعتها يتوقف على نوعية الموقف الثقافى وطبيعة العلاقة بين طرفى القوة .

ولا شك أن هذه الخلافات تنبثق عن الاختلافات فى التوجيه الايديولوجى وإذا ما طرحنا تساؤلا حول مستقبل القوة فاننا سوف نجد عدة اجابات يمكن ايجازها فى تيارين متعارضين هما :

١ ـ **التيار الماركسى** : الذى يربط القوة بالطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج ويحلل الماركسيون التاريخ من منظور الطبقة والصراع الطبقى أو من منظور القوة الاقتصادية والصراع على امتلاكها على اعتبار أن هذه القوة هى المفتاح الأساسى لممارسة كافة أشكال القوة الاجتماعية الأخرى وسوف يستمر الصراع الحتمى بين الطبقة المسيطرة والطبقة الكادحة حتى يتم القضاء نهائيا على التسلط والانقسام الطبقى بسيطرة البيروليتاريا على وسائل الانتاج وبالتالى على القوة الاقتصادية ... وبهذا ـ حسبما يتصورون ـ سوف ينتهى احتكار القوة وتوزع بالتساوى بين أعضاء المجتمع ، حيث يختفى نظام الملكية الخاصة ونظام الدولة وأجهزة القهر ... الخ(٣٩) .

٢ ـ التيار التنظيمى : ويتمثل فى نظريات الصفوة عند كل من « باريتو » Parets و «موسكا» Mosca و «ميشيلز » Michels فى العصر الحديث وقد سبقت الإشارة إلى أن هـذه النظريات ـ كما يشير كل من « ارفين زيلين » Zeit in و « مارفن السن » M. Olsen ـ قد ظهرت أساسا كرد فعل مضاد للنظرية الماركسية . ويمكن أن ندرج تحت التيار التنظيمى مجموعـة كبيرة من النظريات كالداروتية الاجتماعية Social Derwinism وأهم من يمثلها وهر برت سبنسر » H. spencer والنظريات الوظيفية Functionalism وأهم من يمثلهـا « بارسونز » Parsons و «ميرتون» Merton ... الخ . وتجمع هذه النظريات على أن اختلاف توزيع القوة داخل المجتمع ، يتبع اختـلاف الناس من حيث القدرات العقلية والفيزيقية والنفسية , وأن هـذا الاختلاف ضرورة يقتضيها قيام المجتمع وليس شرا كما يزعم أنصار الاتجاه الماركسى .

ويؤكد أنصار نظريات الصفوة أن وجود الصفوات داخل المجتمع ضرورة حتمية وأنه من المستحيل الوصول إلى صورة المجتمـع اللاطبقى التى يصورها الماركسيون فهناك ـ على أقل تقدير ـ انقسام أولى وضرورى يجب أن يتحقق كي يظهر المجتمـع السياسى pali ical s ciety وهو انقسام النـاس إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة . ولا تستند الصفوة ـ عند أصحاب نظرية الصفوة ـ إلى تملك وسائل الانتاج فحسب وإنما على عـــدة عوامل أخرى فى مقدمتها القدرة التنظيمية ويمكن القول أن مفهوم الصفوة يستهدف عند أصحابه اثبات استحالة تحقق التنبؤات الماركسية ذلك لأنه يركز على التقابل بين الأقليـــة المنظمة الحاكمة والأغلبية الجماهيرية غير المنظمة المحكومة وليس بين طبقة مالكة وطبقة كادحة كما هو الحال عند الماركسيين .

وإذا ما طرحنا تساؤلا حول كيفية تفسير ظهور الصفوة فأننا سوف نواجه بالعديد من الاجابات المتناقضة نعرض لبعضها فيما يلى :

اولا : التيار الاقتصادى : وهو الذى يحاول تفسير ظهور الصفوة من خلال السيطرة على وسائل الانتاج فجماعة الصفوة هنا هى الطبقة السيطرة على وسائل الانتاج .

ثانيا التيار السيكولوجى : ويحاول أنصاره تفسير الصفوة من خلال الرجوع إلى بعض المفاهيم السيكولوجية كالرغبة فى التسلط والسيطرة من جانب البعض والرغبة فى الانقياد والاستسلام عند آخرين فهناك جماعة القادة الذين يكون لديهم استعدادات قيادية لتكوين الصفوات . ومن أهم ممثلى هذا التيار فى علم الاجتماع « باريتو » Pareto فى دراسته عن « العقل والمجتمع » .

ثالثا : التيار الادارى : ويحاول أنصاره اثبات أن السيطرة الحقيقية فى مجتمعات اليوم لم تعد لأصحاب رؤوس الأموال أو الملاك وإنما أصبحت فى يد رجال الادارة فبعد ظهور التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل حدث انفصال بين الملكية والادارة نظراً لحاجة الادارة إلى تخصص عميق ونظرا لسقوط الأيديولوجية الفـــردية وظهور الأيديولوجية الادارية . فجماعات الصفوة فى المجتمعات الحديثة هم رجال الادارة وأهم من يمثل هذا الاتجاه « برنهـــام » Burnham فى دراسته عن «الثورة الإدارية » ويرى النقـاد أن ظهور هـذا التيار كان محاولة لتنفيذ النظرية الماركسية .

رابعا : التيار التنظيمى : ويحاول أنصاره اثبات أن العامل الأول فى قيام جماعة الصفوة هو التنظيم كجماعـــة تتسم بالتماسك والتنظيم والقدرة على

الاتصال السريع بين أعضائها والقدرة على السيطرة على الآخرين ومواجهة التهديدات الخارجية والداخلية بكفاءة عالية . وهذه القدرات غير متوافرة للجماهير .

خامسا : التيار النظامى : ويحاول أنصاره اثبات كيف أن القوة داخل المجتمعات الحديثة تتخذ شكل نظام شمولى يسيطر على كافة مقدرات المجتمع وانه مهما تعددت الصفوات ـ نتيجة لطبيعة الامتيازات التى يتمتع بها أبناء كل منها ـ فانها تتحد فى النهاية لتكون صفوة قوة تتحكم فى كافة جوانب الحياة فى المجتمع . وأهم من يمثل هذا الاتجاه « ملز » Mills الذي يرى أن المجتمع الأمريكي يتألف من ثلاثة صفوات وهى كبار رجال السياسة والحكم وكبار العسكريين وكبار رجال الصناعة وهذه الصفوات الثلاثة تشكل صفوة القوة power elite المحتكرة للقوة بكافة أشكالها داخل المجتمع الأمريكي .

مراجع الفصل الثانى

1 — See : Parsons Tetal : Theories of society. N. Y. The Free press of Glencoe 1961 - V. I. pp- 100—101 .

2 — Park E. and Burgess E. W. Introduction to the science of sociology - university of chicago press 1921.

3 — Ogburn W. F. and Nimcoff M. F. Sociology. Boston Mifflin Co, 1941.

4 — Olsen, Marvin (ed) Power in societies : Macmillan Limited, London 1970 p. x

5 — Hawley Amos H : Community power and urban renual success : The American Journal of sociology Vol - 68- Jen - 196‹ pp. 422—431.

6 — Etzioni : The active society - London-Macmillan Co' 19:8 — p. 314.

7 — Cuber, John F. Sociology : Asymposis of principles : The sixth edition. N. Y, Acc. Apleton century Crofts 1968 p. 539

٨ ـ سبق أن أوضحت أبعاد نظرية فيبر فى الطبقة والسلطة فى كتابى بعنوان « البناء النظرى لعلم الاجتماع ـ دار الكتب الجامعية ١٩٧٤ ، ويمكن الرجوع إلى كتابات « فيبر » المترجمة إلى اللغة الانجليزية .

9 — Gerth, H and Mills, C. R. From Max Weber : Essays in sociology : N. Y. Oxford-University press 1948 pp. 180 —195

10— Olsen M. The process of social organization N. Y. Holt, Rinehart and Winston I. N. C 1968.

11— Howley : Op. cit. pp. 422—231

12— Olsen : power as a social process, in Olsen (ed) op. cit. p. 2

13— Dahl, Robert . Modern political analysis : Englewood Cliffs. N. J-Prenlice Hall 1963.

14— Cuber : op. cit. p. 542

15 Ibid

16— Olsen : op. cit. p. 4

17— Kelman; H. C. Process of openion change p. 20

18 Olsen : op. cit. p. 6

19— Ibid

20— P. Horton, P. B. and Hunt, C. Sociology : Mcgraw Hill Boon Co. 1972 p. 327

21— Olsen. op. cit. p. 7

22— Howley; Amos. Power as an atribute of social systems, Olsen (ed) op. cit. pp. 10—11

23 - Bierstedt, Robert : An analysis of social power in American Sociological review Vol. 15—1950 p p. 730—738

24 Mac Iver, R. The Web of government. N, Y. Macmillan

25— Mac Iver. R. : The modern state-London Oxford University press 1926 pp. 221—231

26— Bresledt : op. cit. p. 12

27— Ibid pp. 13 – 14

28 — Mac Iver : The web of government. p. 13

29— Selznick, p. and Broom : Sociology . A text with adapted readings : Harper and Row N. Y 1969

٣٠ — نبيل السمالوطى — البناء النظرى لعلم الاجتماع — دار الكتب الجامعية سنة ١٩٧٤ .

31 — Olsen, M. Elitist theory as a response to Marx - in Olsen (ed) op. cit. pp. 106—113

32— Cuber, J. op. cit. p. 547

33— Lowry, Retchie-Who is running this town ? N. Y. Horper and Row-1965

34— Ibid p. xx

35 Cuber , op. cit. p. 551

36— Lowry. R. op. cit. p. 1 4

37— Michels, Robert : The iron Low of oligarchy : in olsen . op. cit. p, p. 137—149

38— Weber. Max : The types of authority and imperative Power; in olsen. op. cit pp. 35—38

39 — Mills, C. R: : Inventory of marx's idea and Olsen ; Marx as a power theorist in olsen. (ed) op. cit. ; pp. 70—76 and pp. 86—95

40— Zeitlin, I . Ideology and the development of sociological theory, prentice Hall 1969

الفصل الثالث

الدراسة السوسيولوجية للسلطة والقيادة السياسيه

تمهيد :

أولا : مداخل دراسة السلطة

المدخل الفلسفى

المدخل السياسى

المدخل السوسيولوجى

ثانيا : مفهوم السلطة والمفاهيم المتداخلة معها

ثالثا : السلطة والتنظيم

رابعا : تفسير الخضوع للسلطة

خامسا : بناء القوة والقيادة السياسية

سادسا : القيادة السياسية بين الاحتكار والتعدد المنفتح

مقدمة :

أن كافة أعضاء التنظيم يعلمون أن علاقات السلطة علاقات موضوعيـة أو لاشخصية تحكمها اعتبارات تنظيمية ولا تحكمها العواطف والأهواء الشخصية فهناك بناء معين للتوقعات Expectation structure أو توقعات معينة للادوار Role Expectation فهم يتوقعون من رئيس العمل أن يمارس سلطاته في إطار معين وشكل معين على المرءوسين جميعا بشكل متكافىء سواء أولئك الذين تربطه بهم روابط صداقة أو قرابة أو عـداوة أولا يعرفهم . وهم لا يتوقعون ذلك فحسب ولكنهم يطالبونه بذلك وقد يمارسون ضغوطا معينة عليه إن هو حاد عن ذلك . وإذا ماانتقلنا إلى تفسير السلطة على مستوى المجتمـــع ككل Macro-level فان ظهور الإنقسام السياسى أو المجتمع السياسى Political Society في شكل انقسام المجتمع إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة فاننا نجـد أن هذا الإنقسام كان ومازال ضرورة تنظيمة وإجتماعية لتنظيم العلاقات بين الناس ومنع الاعتداء وتحقيق الأمن والعدالة وإقرار القوانين وتوحيد المجتمع تحقيقا للتكامل الاجتماعي والسياسي .

ولكن هذه الملاحظات السابقة لا تقدم لنا اجابة شافية على الاسئلة التى سبق أن طرحناها . فالأسباب التى تحدوا بالناس إلى الإمتثال للسلطة هى نفس الأسباب التى تدفعهم إلى طاعة القانون وعلى الإلتزام بقيم مجتمعهم وعاداته وإلى الالتزام بالمعايير المأخوذ بهـــا داخل التنظيمات التى ينتمون إليها وقد ظهرت عدة دراسات ممتازة تعالج هذا الموضوع ، سواء فى العلوم السياسية أو في علم الاجتماع . وفى مقدمة هذه المعالجات تلك التى قدمها روبرت ماكيفر R. makiver ولا يتسع المجال هنا لعرض هذه الدراسة بالتفصيل ولكن يمكن

القول بصفة عامة بأن الأسباب التي تجعل الناس يمتثلون للمعايير لا تصلح في كل الحالات في تفسير سبب امتثال أناس معينون لسلطة محددة ، خاصة عندما يقدم ممارس السلطة مجموعة جديدة من القواعد أو المعايير أي عندما يقوم بأداء وظيفة تشريعية . وهنا يحق لنا أن نتساءل عن العوامل التي تدعم السلطة في هذه الحالة .

ويمكن القول بأننا يجب أن نحيل هذه القضية إلى قضية سيكولوجية بمحاولة البحث عن الإجابة لدى علم النفس ، لأن الأمر لا يتعلق بحالات فردية ولكنه يتعلق بجماعات وعلاقات ومعايير عامة . ولعل الإجابة الممكنة والوحيدة على هذه الأسئلة السابقة هو أن علاقات الأمر والإذعان أو الرآسة والتبعية لا يمكن فهمها وتفسيرها بعيداً عن الوجود التنظيمي . فالشخص الذي يمارس السلطة يستند إلى حقوقه التنظيمية ويصدر القرارات باسم الجماعة وتحقيق هدف التنظيم وصالح العمل ، على أساس أنه يمثل الجماعة أو التنظيم ولا يصدرها باسمه الشخصي . وهنا يكون الخروج على تعليمات السلطة بمثابة إنحراف لا يهدد العلاقات الشخصية بين الرئيس والمرؤوس ولذلك لا يمكننا تصور الحياة الإجتماعية سواء اتخذت شكل جماعة صغيرة أو تنظيما معينا أو اتخذت شكل مجتمعا محليا أو قوميا دون توافر حد أدنى من النظام والالتزام والاتساق في سلوك الأعضاء ولعل العامل الأساسي المسئول عن تحقيق هذا النظام Order على مستوى كافة الوحدات الاجتماعية ما يطلق عليه العلماء « السلطة » Authority وقد بذلت عدة محاولات لمعالجة قضية السلطة كمفهوم وكعملية وكضرورة إجتماعية من ضرورات الحياة الإجتماعية . ومن أبرز هذه المحاولات تلك التي ارتبطت بأسماء « ماكيفر » Maciver و « ماكس فيبر » M, Weber و « روبرت برستد »

Bierstedt * . ويشير الأخير إلى أنه يجب على أية نظرية مقبولة فى البنــاء الاجتماعى أن تعالج لنا مشكلة تعريف السلطة وبيان خصائصها وجــذورها وأهدافها ونتائجها وأشكالها . وبدلا من البدء بتعريف السلطة نجد « برستد » يبدأ بتعريف ما ليس بسلطة. فالسلطة تختلف عن القدرة أو الكفائة Competence كما انها تختلف عن القيادة Leadership فعلى الرغم من ان القائد يحث اتباعه على الإلتزام بتعليماته واوامره وآرائه فان صاحب السلطة يأمر الآخرين بالاذعان لقراراته . ويمكن إدراج للقدرة والكفاءة والقيادة تحت دائرة النفوذ او التأثير Influence العقلى او النفسى او الانفعالى اما السلطــة فهى تشير إلى ممارســة الضبط الإجتماعى من خلال مجموعة محددة من التنظيمات او الترتيبات التى تتعلق بالمراكز الاجتماعية وبالعلاقات بين ادوار نظامية معترف بها من بينهــا ادوار تتيح للاعبيها إصدار قرارات تمس حريات الآخرين .

وهناك عدة مظاهر واشكال واساليب تتخذها السلطــة تختلف باختلاف المجتمعات بل وباختلاف القطاعات والاقسام والتنظيمات داخــل نفس المجتمع فهناك سلطة تمارس فى الاسرة واخرى تمارس داخل المؤسسات الادارية وثالثة تمارس داخــل مؤسسات الإنتاج ورابعة داخــل الاندية والتنظيمات الرياضية والفنية وخامسة تمارس على مستوى الدولة القومية ...الخ وقد اهتم علماء الإجتماع

---

* روبرت برستد Biersidet هــو استاذ علم الاجتماع فى جامعه نيويورك وله عــدة مؤلفات منها « الضبــط الاجتماعى . مقدمة في علم الاجتماع » سنه ١٩٥٧ وصــدر من هذا الكتاب نسخة مراجعة سنة ١٩٦٣ ، و « صنع المجتمع » سنة ١٩٥٩ ، « أميل دوركيم » سنة ١٩٦٦ .

الصورى فى المانيا بدراسة الخصائص العامة لممارسة السلطة كظاهرة وعملية إجتماعية بغض النظر عن تنوع مضامينها وما تتخذه من اشكال .

ويعرض لنا « برستد » أسلوب تناول علم الإجتماع لقضية السلطة من منظور واسع النطاق Macro - level ذلك انه يمكن النظر إلى ممارسة السلطة على أنها ظاهرة لها طابع العمومية والشمول والإستمرار داخل التجمعات والمجتمعات البشرية حيث أنه لايمكن أن يكون هناك مجتمع أو تنظيم ما دون أن يسوده شكل ما من أشكال النظام Order ولعل هذا هو ماحدي ببعض الدارسين إلى المرادفة بين مفهوم المجتمع ومفهوم النظام الاجتماعي والى القول بأن ظاهرة السلطة هي الأساس الأول فى وجود ذلك النظام الذي يسود كافة المجتمعات الانسانية فهناك آلاف الأشخاص الذين يدخلون في علاقات يومية مع آلاف الأشخاص الآخرين[١]. وهذه العلاقات تتضمن السيادة والإذعان والمنافسة والصراع والتعاون . الخ . وهنا يواجه الباحث بظاهرة على قدر كبير من الأهمية وتحتاج الى تحليل سوسيولوجي جاد ومتعمق فما الذى يضفى على بعض أعضاء المجتمع الحق فى صنع واصدار بعض القرارات التى تنظم وتحد من حرية سلوك الاخرين؟ ثم ماالذى يجبر الآخرين الى الاذعان لها وتنفيذها وكيف تسهم السلطة فى تحقيق الاستقرار والتكامل الاجتماعى داخل الحياة الاجتماعية ؟ .

واذا ما استعرضنا بعض نماذج ممارسة السلطة داخل الحياة الاجتماعية لوجدناها كثيرة ومتنوعة ومنتشرة داخل قطاعات المجتمع . فالسلطة هى التى أدت الى اعدام سقراط، وهي التي تخول لرئيس الدولة الحق في تعيين الوزراء وخلعهم،وهي التي تخول لرئيس المصلحة محاسبة الموظفين وعقابهم أو مكافأتهم

وهى التى تخول للاجهزة القضائية اصدار قرارات بالقبض على بعض المتهمين وايداعهم السجون اذا ثبتت التهمة وهى التى تخول للحكم اخراج لاعب من الملعب اذا أحدث شغبا ... الخ . مثل هـذه الأمثلة وغيرها توضح لنا الطبيعة الشمولية Upiquitous character لظاهرة السلطة .

وقبل ان نشرع فى تحليل طبيعة السلطة يجب ان ننبه الى عدة امور ، اولها انه على الرغم من اهمية هذه الظاهرة وشيوعها الا ان ما كتب حولها فى التراث السوسيولوجى غير كاف لالقاء الضوء اللازم عليهـا . وقد سبق ان اشار Znaniecki الى عدم وجود دراسات سوسيولوجية متعمقة حول ظاهرة السلطة على الرغم من ثراء التراث السياسى والتاريخى بالنسبة لهذا الموضوع(٤٢). وعلى الرغم من ان هذه الملاحظة ابديت سنة ١٩٣٥ الا ان العلماء يكررونهـا الى الآن . ويشير «روبرت ميشلز» Michels فى احـدى مقالاته المتخصصة حول مشكلة السلطة الى انه من غير المجدى ان نناقش سبب قيـام السلطة Rasion d'etre of authority (٤٣) ومثل هذه الملاحظات تشير إلى الصعوبات التى تعترض التحليل السوسيولوجى المتكامل لظاهرة السلطة .

مداخل دراسة قضية السلطة :

أما الأمر الثانى فهو أن هناك عدة مداخل مختلفة يمكن من خلالها معالجـة موضوع السلطة نوجز أهمها فيما يلى :

اولا : المدخل الفلسفى : Philosophical وهنا تعالج السلطة على أنها تمثل قيداً كبيرا على حرية الانسان وانطلاقة وحركته التلقائية فالمشكلة التى يثيرها هذا المستوى من الدراسة هو التعارض بين الحرية والسلطة والتراث الفلسفى غنى جدا بمثل هذه المعالجات بحيث يمكن القول بأن هذه المشكلة هى جوهر

الفلسفات السياسية منذ أفلاطون فى العالم القديم حتى « ماكيفر » Makiver الباحث السوسيولوجى المعاصر الذى قدم اسهامات لها شأنها فى مجال الدولة والفكر أو التنظيم السياسى . فقضية السلطة تمثل مجال اهتمام دائم ومستمر سواء بالنسبة للفلاسفة أو المواطنين على حد سواء . وهذا المستوى من مستويات معالجة مشكلة السلطة لا يعنونا فى هذا المقام .

ثانيا : المدخل السياسى : Political

وهذا هو المدخل الذى يناقش من خلاله المشتغلون بالعلوم السياسية والقانونية من خلاله مشكلة السلطة . وهناك عدة قضايا تطرح على هذا المستوى منها قضية الالزام السياسى political obligation وقضية النصوص القانونية والدستورية المنظمة لتقلد وممارسة السلطة داخل المجتمع ، وقضية القوة السياسية والأحزاب وجماعات الضغط وقضية تفويض السلطة وممارسة الادارة العامة public Administration وقضية البيروقراطية Bureaucracy ... الخ . وقد عولجت هذه القضايا خلال تراث العلوم السياسية معالجة مستفيضة.

ثالثا المدخل السوسيولوجى : Sociological

وهذا هو مدخل تناول قضية السلطة كظاهرة نظامية داخل الحياة الاجتماعية وهذا المستوى أقل تجريداً من المستوى الفلسفى كما انه أكثر اتساعا من حيث منظور الدراسة من المستوى السياسى . وهنا ينصب الاهتمام بظاهرة السلطة كظاهرة اجتماعية فى كافة أشكالها ومضامينها وممارستها وانعكاساتها الاجتماعية المختلفة سواء تلك التى تتخذ صورة الالتزام والتعاون أو المنافسة أو الصراع ... وهذا يعنى أن مستوى تحليل ظاهرة السلطة فى علم الاجتماع

لا يقتصر على دراسة السلطة السياسية وإنما يتعداها إلى دراسة كافة أشكال السلوك السلطوى داخل الحياة الاجتماعية .

ويذهب العديد من علماء الاجتماع مثل « ماكيفر » إلى أن أية نظرية مقبولة في البناء الاجتماعى لا بد وأن تتضمن معالجة على مستوى عال من الكفاءة لمشكلة السلطة . وعندما درس «ماكيفر» مشكلة السلطة سواء داخل الأجهزة الحكومية أو بعيداً عن الحكومة ، كان على وعى بأن الحكومة وغيرها من الأجهزة السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط والنقابات والاتحادات ... الخ . ليست ظواهر سياسية مجردة ولكنها في المحل الأول ظواهر اجتماعية أو إفرازات ثقافية أو مجتمعية ذلك أنها ظواهر نسبية تنبثق عن مجتمع له بناء اجتماعى محدد ونظم اجتماعية معينة . وإذا كانت الفوضوية Anarchy تعد نقيضا للحكومه ، فان اللامعيارية أو فقدان المعايير والقواعد anomie تعد نقيضا للمجتمع. وبقول آخر فان السلطة ليستظاهرة سياسيه خالصة بالمعنى الضيق حيث أنها تتجاوز حدود التنظيمات السياسيه فكل تنظيم من التنظيمات الاجتماعية المتعددة مثل الأسرة والمصنع والمستشفى والحزب والنادى ... الخ ، بناء متميز للسلطه Authority وهذا يعنى أن السلطة كظاهرة وكعملية تعد ضرورة إجتماعيه من ضرورات الحياة الاجتماعية .

مفهوم السلطة والمفاهيم المتداخلة معها :

وقبل أن نناقش طبيعه السلطة فانه يجدر بنا التمييز بين السلطة كظاهرة وبين ظاهرتين قد تختلطا بتلك الظاهرة وهما « القدرة أو الكفاية من جهة والقيادة Leadership من جهةأخرى فنحن عادة ما نتحدثعنشخص معينعلى انه سلطة An authority في مجال معين مثل كرة القدم أو في علم الاحياء أو

فى الأمراض الباطنية او فى الدبلوماسية ... الخ . وهنا نحن نربط مفهوم السلطة بالقدرة العلمية أو الشخصيه او بالمارسه الماهرة ونحن نقصد هنا مفهوم القدرة والتأثير Influence وليس القوة Power ولا ترتبط السلطة هنـــا بفكرة المشروعية ولا الالزام او القهر . فنحن عادة ما نقبل على آراء أولئك المشهود لهم بالكفاءة والمقدرة في فروع معينة من المعرفة أو الممارسة في مجالات كالطب والتعليم والدين ... الخ ، دون أن نكون ملزمين بالطبع على قبول هذه الآراء قهراً . فنحن عندما نقبل آراء المتخصصين كالأطباء او الصحفيين أو المحللين السياسيين أو الخبراء فى مجـالات تخصصهم فاننـا نقبلها نتيجة لإيماننا بخبرتهم وقدراتهم المعرفية وليس عن اذعان أو خضوع لسلطتهم . وهذا الأمر يجب أن نميزه تماما عن السلطة بالمعنى الاصطلاحى الذى يتطلب الأذعان والخضوع والطاعة Submission .

وهناك مجال للاختيار عندما نكون في مجال الكفاءة والقدرة . فنحن عادة نقتنع بآراء شخص معين بالمقارنة بآراء شخص آخـر فى نفس التخصص . وعلى سبيل المثال فاننا قد نقتنع بتشخيص أحد الأطباء الذى قد يتعارض مـع تشخيص طبيب آخر او بوجهة نظر أحد المحللين السياسيين أو الاقتصاديين او الرياضيين بالمقارنة بوجهة نظر محلل آخر وكل هذا يعنى ان الفرق الحاسم بين القدرة والسلطة هو ان اصحاب الكفاءة والقدرة يؤثرون في الناس بحيث يكون لديهم الخيار فى القبول والاقتناع أو الرفض . أما أصحاب السلطة فانهم يفرضون قراراتهم على الآخرين دون ان يكون هناك مجـال للاختيـار أو التفضيل الشخصى (٤٤) .

وكثيراً ما نستخدم تعبيرات لغوية خاطئة ومثال ذلك أن نقول أن قراراً

أو امراً معينـا صدر عن طريق سلطة قادرة أو ذات كفاءة وهنـا لا نقصد القدرة بمعنى التخصص والكفاية العلمية ولكننا نقصد أن السلطة التى أصدرت القرار سلطة مشروعة من الناحية القانونية وكثيراً ما يضطر العاملون فى إحدى الشركات أو المصالح إلى تنفيذ أوامر الرؤساء حتى ولو لم تكن قائمة على أساس علمى سليم وعـدم تنفيذ توصيات الخبراء أو بيوت الخبرة إن تعارضت مـع أوامر هؤلاء الرؤساء على الرغم من استنادها على الخبرة والعـلم والدراسة ويضرب لنـا « بارسونز » parsons مثالا على ذلك بأمين صندوق إحـدى الشركات أو النقابات الذى له سلطة التوقيـع على الشيـكات وتوزيـع الموارد المالية على بنود الميزانية فهذا لا يعنى أن أمين الصندوق هذا هو خـير شخص لأداء هذا العمل فقد يكون هناك من هو أكفـأ منه بين العاملين وكل ما فى الأمر انه يشغل مركـزاً معينـا يتيح لشاغـله الحق فى القيام بنماذج سلوكية معينة ويفرض ما يراه على الآخرين (٤٥) . وهـذا المعنى يؤكده « فاكيفر » Macliver حيث يذهب إلى ان الشخص الذى له سلطة إصدار الأوامر وصنع القرارات داخل تنظيم ما أو مؤسسة معينة (مثل مدير المديرية أو ناظر المدرسة أو مـدير المستشفى أو رئيس مجلس إدارة مصنـع أو وزير معين ...) قـد لا يكون أكثر أعضاء هذا التنظيم علما وقدرة بل وقدرة بل وقد يكون داخل التنظيم من هو أكثر منه تخصصا وعلما وكفاءة وقد يكون وصل إلى منصبه هـذا نتيجة لعدة عوامل كالأقدمية أو اختيار الرؤساء له أو الوساطة ... الخ (٤٦) .

ويختلف « روبرت برستد » Brerstedt مع « روبرت ميشلز » Michels فى أن السلطة هى القدرة الفطرية أو المكتسبة على ممارسة القوة أو السيادة على أعضاء الجماعـة وذلك لأنه من الصعب على حـد تعبير « برستد » القول بأن

السلطة قدرة capacity ذلك أنها أمر لا يتعلق بالقدرات سواء الفطرية أو المكتسبة — ولكنه يتعلق بالأوضاع التنظيمية والمراكز الاجتماعية والأدوار التى يلعبها الأفراد داخل تنظيم معين . يضاف إلى هذا أن السلطة ليست مسألة فطرية بالقطع لأنها أمر يتصل بالمراكز والأوضاع المقررة ثقافيا ولا يمكن اكتسابها إلا من خلالها الدخول فى علاقات اجتماعية داخل تنظيمات قائمة ومقررة ثقافيا . هذا إلى جانب أن هناك أصولا نظامية للسلطة بمعنى أنها ترتكز على طبيعة بناء الجماعة أو المجتمع وما يوجد داخله من قيم ومراكز وأدوار وتصورات ثقافية معينة . وهذا يعنى أن السلطة كظاهرة أمر لا يتعلق بالفرد أو ليست مسألة شخصية وإنما هى فى جوهرها مسألة تتعلق بالبناء الاجتماعى والثقافى والتنظيمى للمجتمع (٤٧) .

ولكن على الرغم من تمييز « برستد » بين ما يطلق عليه « سلطة المقدرة أو الكفاية Authority of cometenee وبين ما يطلق عليه السلطة المشروعة ligitimacy إلا أنه يذهب إلى أنه يجب عدم الفصل المطلق بينهما . فهناك بعض الحالات تمتزج فيها هاتان السلطتان كما هو الحال فى السلطة الدينية فسلطة الفيلسوف أو العالم أو الخبير هى فى جوهرها سلطة مقدرة . أما سلطة رئيس الدولة أو سلطة القاضى فهى سلطة القوة Authority of power ولكن ما القول بالنسبة لسلطة البابا ؟ أو سلطة كبار رجال الدين ؟ وهو يذهب إلى أن قضية السلطه الدينية تحتاج إلى مزيد من الأبحاث .

والظاهرة الثانية التى يجب أن تميز بينها وبين السلطة هى ظاهرة القيادة Leadership فهناك من يميز بين القيادة والرآسة Headship فالقائد ينبثق من داخل الجماعة من خلال الاختيار الحر دون ضغوط نتيجة للاقتناع والإيمان

الشخصى بقدرة القائد على التعبير عن أهداف الجماعة وتجميع الآخرين وبلوغ الأهداف .. الخ . وليس للقائد سلطة آمرة قاهرة ملزمة على الآخرين ولكن له نفوذ وتأثير كبير على الآخرين نتيجة الإيمان به وبشخصيته المؤثرة . وعلى العكس من ذلك فان الرئيس داخل أى تنظيم هو شخص مفروض بقرارات من أعلى — بغض النظر عن تقبل المرءوسين له — وله الحق فى إصدار قرارات واجبة التنفيذ بالنسبة للمرءوسين وألا تعرضوا للعقوبات المنصوص عليها فى التعليمات والقانون . وقد ميز لنا « فيبر » بين ثلاثة أنواع من السلطة وهى :

١ — السلطة التقليدية Traditional

٢ — السلطة العقلية الرشيدة Rathional

٣ — السلطة الملهمة Charismatic

والنوع الأول من السلطات هو ما يحدده تراث المجتمع وتقاليده مثل سلطة الأب أو رجل الدين أو شيخ العشيرة أو كبار السن ... الخ. أما النوع الثانى من السلطات فهو ذلك الذى يستمد من قوانين وقواعد عامة تخضع لها الجميع مثل سلطات رؤساء الدول القائمة على أساس نصوص دستورية عامة ورؤساء التنظيمات الإدارية والصناعية فى الدول المتقدمة . وأخيراً فان السلطة الثالثة فهى التى تقوم على أساس ايمان أعضاء الجماعة بوجود قدرات الهامية لدى شخص معين. وعادة ما يعتقد أن القائد الملهم يختلف عن بقيــــة الناس حيث يتسم فى نظرهم بمسحة إلهية أو خارقة للعادة . وهذه نقطة هامة بالنسبة للمشتغلين بعلم الاجتماع الدينى ذلك لأن اضفاء طابــع الالهام هو أولى مراحل التأليه .

ويجب أن نشير إلى أن القيادة ليست سلطة . فالقيادة شأنها شأن المقدرة

لا تتعلق بالإذعان أو فرض قرارات بالقوة . فالقــائد ليس لديه سلطه اجبــار الآخرين على اتباعه . فهم يتبعونه لإيمانهم به . وإذا رفض بعض الأتباع أو الجماعة اتباع القائد فانه لا يملك توقيع جزاءات رسمية عليهم وكل ما يمكن أن يحدث في هذه الحالة هو تطبيق جزاءات غير رسمية على المخالف من داخل الجماعة أو من جانب بقية الأتبـــاع أما الموقف فانه يختلف بالنسبة للسلطة . فالقائد يناشد الأعضاء ويحاول اقناعهم أما صاحب السلطة — أو الرئيس — فانه يأمر الأعضاء وهنا لا يكون أمام هؤلاء الأعضاء سوى اطاعة الأوامر والا تعرض للجزاءات الرسمية . فالموظف يجب عليه الحضـــــور والإنصراف في المواعيد المقررة وأداء المهام التي يكلفه بها رئيسه في العمل وعلى الطالب آداء الإمتحانات في المواعيد المقررة وعلى الممولين دفع الضرائب المقررة ... الخ .

وتتعلق ظاهرة القيادة بشخصية القائد وطبيعة الموقف الذي تنبثق خلاله القيادة وعلاقات القــــائد الشخصية بالاتباع وذلك على عكس الحال بالنسبة للرآسة أو السلطة فعلاقات السلطة علاقات دور أو ذات طابع ثانوي وليست علاقات شخصية فالشخص مجبر على أن يطيع أوامر صاحب السلطة حتى ولو لم يكن يعرفه شخصيا . فالسلطة تعامـل الأشخاص كرموز أو كقائمين بأدوار محددة أو بشكل غير شخصي . وهذا يعني أنه إذا كانت علاقات القيادة والأتباع تقوم على أساس التفوق النسبي للقائد في مجالات معينة ، فان علاقات السلطة لا تتضمن بالضرورة التفوق الشخصي وإنمـا تقوم على أساس الأمر والاذعان . وعادة ما يكون أصحاب السلطة — خاصة داخل التنظيمات التجارية أو الصناعية أو الإدارية الكبرى — على غير معرفه شخصية بمرءوسيهم ، وقـد يقضي الموظفون مدة خدمتهم داخل شركة صناعية دون أن يروا رئيس مجلس

الإدارة أو الرئيس صاحب السلطة النهائية بالنسبة لشركتهم . ويمكن القول بإيجاز أن القيادة شأنها شأن المقدرة مسألة تتعلق بالتأثير والنفوذ والتفوق الشخصي ، أما السلطه فهي مسألة تتعلق بالقوة أو هي وظيفة للقوة .

السلطة والتنظيم :

ومادمنا قد ميزنا بين كل من القيادة والقدرة من جهة وبين السلطة من جهة أخرى فانه يمكننا الآن الإنتقال إلى معالجة طبيعة السلطة بصورة أكثر إيجابية ويمكن القول بأن السلطة ظاهرة تنظيمية حيث انها لا تظهر إلا داخل تنظيمات اجتماعية كضرورة اجتماعية للضبط والتنظيم وتقسيم الأدوار وتحقيق الهدف . وترتبط السلطة بحدود التنظيم الذى تظهر داخله ولا تتعداه . فسلطة ناظر المدرسة لا تتعدى المدرسة وسلطة مدير المصنع لا تتعدى حدود المصنع ... . وعندما نشير إلى أن السلطه ظاهرة اجتماعية تنظيمية فاننا في الواقع لا نقدم تحليلا لتلك الظاهرة ولكننا نحاول تحديد موقعها الاجتماعي والحضارى . ولاشك أن لهذا التحديد دلالته ومغزاه .

وإذا كانت السلطة كظاهرة من خلق التنظيم أو هي وظيفه للتنظيم فانه يحق لنا أن نتساءل عن طبيعة العملية التي تتحول جماعة غير منظمة لتتخذ صورة الجماعة المنظمة . والواقع أن هذه العملية تنطوى على عدة متغيرات أو عوامل من أهمها تمخض التفاعل عن مجموعة من المعايير والقيم ونماذج علاقات غير رسميه ثم ما تلبث هذه المجموعة والنماذج أن تتحول من طابع غير رسمي إلى طابع رسمي . كذلك فان الأدوار غير الرسمية يتم تقنينها ببيان حدودها وطبيعة النماذج السلوكية المطلوبة من القائم بالدور . وهذا يعني اعادة تنظيم الجماعه برسم بناء محدود

وتمييز للأدوار والمراكز والواقع أن هـــذه الصياغـة التنظيميـة Inistitutionalization للاجراءات في صورة معايير وأدوار ومراكز محددة هى التى تؤدى إلى ظهور التنظيم الرسمى Formal organization للمؤسسة أو الجماعة وهذا يعنى أن المعايير والأدوار والمراكز هى العناصر الأساسية لبناء الجماعة المنظمة والواقع أن الصياغة الرسمية للتنظيم من خـــلال تحديد المعايير والأدوار والمراكز والجزاءات وتحديد المسئوليات وتحديد الأهداف العامـة والتفصيلية ... الخ . هو الذى يتيح للجماعة أو للمؤسسة أو التنظيم الاستمرار البنائى لمدة تتجاوز أعمار أعضائها من خلال التحدد التنظيمى .

ولا يستطيع أى تنظيم أن يحتفظ بأعضائه (كأشخاص) بصفة مستمرة فهذه العضوية تطرأ عليها تغيرات مستمرة نتيجة عدة أسباب اهمها فناء الأعضاء القائمين حاليا فى المستقبل أو بعد فترة معينة وانتماء أعضاء جدد بصفة مستمرة.

ولا شك أن استمرار التنظيم يعنى ضرورة تجنيد أعضاء جدد داخل التنظيم أما إذا لم يكن لدى التنظيم القدرة على أداء هذه العملية بمعنى أنه ليس له بناء داخلى رسمى يمكنه من الاستمرار فانه يكون عرضـة للانقراض . ويضرب لنا « برستد » مثالا على ذلك بأن جماعة معينة من المهتمين بالدراسات الاجتماعية قد يتجمعون حول قائد معين بصورة غـير رسمية من أجـل ممارسة الاهتمامات المشتركة التى تتعلق بالدراسات والأبحـاث الاجتماعية وأداء خدمات اجتماعيـة معينة . وهذا التنظيم الطارىء يتوقف فى هـذه الحالة على وجود القائد على قيد الحياة وعلى شخصيته أو خصائصه الشخصية . وإذا حاول الأعضـاء تحقيق الاستمرار التنظيمى هذا فان عليهم أن يصيغوا مجموعـة من القواعد والمعايير والأهداف بشكل منظم وأن يحددوا الأدوار والمراكز والسلطات والمسئوليات

ويضعون قواعد معينة لتولى المناصب الرأسية وتقلد السلطات داخل التنظيم هذا إلى جانب بيان أساليب الحصول على عضوية التنظيم وإجراءات المحاسبة وتوقيع الجزاءات على غير الملتزمين ... الخ . كل هذا يعنى تحويل البناء غير الرسمى للجماعة إلى بناء رسمى يسمح لها بالاستمرار البنائى لفترات أطول من اعمار اعضائها وهذا هو معنى الاستمرار البنائى للتنظيم .

وبإيجاز فان التنظيم الرسمى لأية مؤسسة يتألف من المعايير والمراكز والأدوار والأهداف والسلطات . ويحدد التنظيم مجموعة الحقوق والواجبات والسلطات والمسئوليات المرتبطة بكل مركز من المراكز التنظيمية داخل البناء الكلى للتنظيم وفى ظل هذا التحليل والفهم يكون حق ممارسة السلطه وإتخاذ القرارات الملزمة من جانب الآخرين من أعضاء التنظيم مسألة ترتبط بمراكز معينة داخل البناء التنظيمى وهذا هو ما يضفى على ممارسة السلطة طابع المشروعية ولا تعد ممارسة السلطة حقا مقررا لشاغل مركز معين فحسب ولكنها تعد واجبا يفرضه المركز على شاغله طالما أنه يرتبط بحجم معين للمسئوليات والأهداف المؤدية إلى تحقيق الهدف الكلى للتنظيم . وهذا يعنى أنه على شاغلى مجموعة معينه من المراكز داخل تنظيم معين أن يقوموا باصدار القرارات القادرة على تحقيق أهداف التنظيم ومتابعة تنفيذها ومحاسبة الآخرين ... الخ.

ومن المهم أن نفهم أنه لا يمكن ممارسة السلطة إلا فى حدود علاقات المركز وبالتالى لا يمكن دراستها بعيدا عن هذه العلاقة فالحقوق والواجبات داخل التنظيم مسائل لا تتعلق بأشخاص ولكنها تتعلق بالمراكز وإذا ما قام شخص باصدار أمر أو قرار باسمه وليس باسم المركز الذى يشغله فان هذا يبعده عن وضعه التنظيمى الأمر الذى يفقد قراره الشرعية الرسمية او القانونية .

وعادة ما تمارس السلطه داخل التنظيمات على الآخرين لا بصفتهم الشخصية ولكن بصفتهم التنظيمية او بصفتهم يشغلون مراكز معينة يلزمهم بأداء أدوار محددة الالتزام بقرارات وتعليمات الرؤساء . فالسلطة تمارس على مراكز وليس على أفراد. وكما يذكر « برستد » فانه لا يصح القول بأن الأستاذ (أ) ناظر المدرسه يصدر تعليمات إلى الأستاذ (ب) وكيل المدرسه ، وإلى (س) ، (ص) ، ج ... الخ) مدرس المدرسه. ذلك أن التعليمات لا تصدر من شخص إلى شخص بصفته الشخصيه ولكنها تصدر من شاغلي مركز معين إلي شاغلي المراكز الأدنى بغض النظر عن الأفراد او الأشخاص . فعلاقات السلطة علاقات ادوار تنظيمية .

وهذا يعني ان السلطة متغير لا يظهر داخل التنظيمات غير الرسمية Informal او على الأقل لا تظهر داخل هذه التنظيمات بنفس الشكل والخصائص التى تظهر بها داخل التنظيمات الرسمية وتتسلسل السلطات داخل التنظيمات الرسمية (كالمصانع والوزارات والمدارس ... الخ) . بشكل هرمي وهذا الترتيب التدرجى Heirarchical arrangement هو ما يفسر لنا القول بأن السلطة تتضمن علاقات المركز ولا تتعلق بالعلاقات الشخصية وذلك من خلال عكس المراكز (أو قلب المراكز) Status reversal تلك التى تحدث انقلابا فى علاقات الأمر والأذعان او التنفيذ أو السيادة والتبعية لشخصين معينين . فالمشرف او رئيس العمال (أ) يحتل مركزا رأسيا بالنسبة لأحد العمال (ب) فى ظل تدرج المراكز داخل أحد المصانع . ولكن هذا العامل (ب) قد يحتل موقعا رأسيا في النقابة أو النادى أو احدى الجمعيات ، بحيث يقع مركز المشرف (أ) في مركز تال لمركز (ب) . وناظر المدرسه يحتل مركزا رأسيا في المدرسة بالنسبة لأحد المدرسين ولكنه (الناظر) قد يحتل مركزا تاليا لذلك المدرس في النقابة بحيث يكون على الناظر أن ينفذ تعليمات المدرس فى النقابة هذه الأمثلة

وغيرها تلقى لنا مزيدا من الضوء على المقصود بفكرة علاقات المركز ، وكيف أن السلطة ترتبط بهذا النوع من العلاقات وليس بالعلاقات الشخصية .

غير أنه على الرغم من أهمية التمييز بين هذين النوعين من العلاقات إلا أن العوامل الشخصية قد تلعب دورا هاما فى تشكيل علاقات المركز أو فى اسلوب ممارسة السلطة . بل انه يمكن القول بأنه يندر أن نجـــد علاقات السلطة أو العلاقات بين المراكز التنظيمية مجـردة كلية عن العوامل الشخصية . فعـادة ما يقيم اعضاء التنظيم بعضهم بعضا على اسس ذاتية أو شخصية ولا يقتصرون على عملية التقييم من الخارج على ضوء دقـة امتثالهم للمعايير واتباعهم التعليمات التى تفرضها عليهم مراكزهم التنظيمية يضاف إلى ذلك أن التنظيم غـير الرسمى داخل احدى المؤسـسات (كالشركة أو المصنع او المستشفى أو الكلية ...) قد يلعب دورا فى حياة اعضاء التنظيم أكبر من ذلك الدور الذى يلعبه التنظـيم الرسمى . فالأتباع أو بعض المرؤسين داخل التنظيم الرسمى قد يكون لديهم من الشخصية والقدرات ما يمكنهم من لعب أدوار قيادية على مستوى التنظيم غير الرسمى الأمر الذى يؤدى إلى تراجع مواقع الرؤساء فى التنظيم الرسمى ليحتلوا مواقع غير رأسية على مستوى التنظيم غير الرسمى .

وهناك جانب آخر للتفاعل بين علاقات المركز والعلاقات الشخصية وهو ان احتلال الانسان لمركز ما يحق له من خلاله ممارسة نوع من السلطة قد يتيح له الفرصة لاشباع دوافعه ورغباته اللاشعورية بشكل قد ينعكس على قراراته وتقييمه للاخرين وعـلاقاته معهم . فقد تكون ممـارسة السلطة فرصة أمام العصابى لابراز دوافعه العدوانية او امام المازوخى لاشباع حاجته إلى إيذاء آخرين او امام من يعانى من تربية قامعـة إلى اشباع حاجته اللاشعورية إلى

التسلط الآخرين ... الخ .

تفسير الخضوع السلطة :

ولنا أن نتساءل عن السبب الذى يقسم الناس إلى جماعة تحكم وجماعة تنفذ احكام وقرارات الجماعة الأولى او انقسام التنظيمات إلى مراكز راسية ومراكز دنيا تنفذ ولاتقرر وما الذى يجبر المرؤسين على اطاعة اوامر الرؤساء حتى ولو لم تكن مقنعة لهم او كانت تسبب لهم الكثير من المتاعب ؟ ويمكننا فى الواقع ان نقدم اجابة مبدئية على هذه التساؤلات من واقع تحليلنا السابق . فالرؤساء والمرءوسين يدركون طبيعه التنظيم الذى يضمها كما يدركون طبيعة علاقات المركز والعلاقات التنظيمية التى تخضعون لها تلك العلاقات التى تحدد حقوق وواجبات كل منهم كما يحدد الأدوار والنماذج السلوكية المطلوبة من كل منهم. كذلك فانهم يدركون انه يجب عليهم أن يسلكوا فى ضوء المعايير التنظيمية لا فى ضوء العلاقات والرغبات الشخصية، يضاف إلى هذا أن أى انحراف لا يعد موجها ضده مصدر القرار أو صاحب السلطه وإنما يعد انحرافا يهدد الجماعه نفسها فى وجودها واستمرارها وهذا يعنى ان عدم اطاعة السلطة يمثل اعتداء على الجماعة ورفض لمعاييرها ورفض لثقافة الأغلبية واستخفاف بها ، الأمر الذى يبرز توقيع العقوبه عليه. ويحاول بعض الباحثين تفسير طاعه السلطه فى ضوء عمليه التنشئه الاجتماعيه السياسيه politcal socialization سواء في إطار تنظيمات الاسرة والطبقه او فى نطاق الثقافه الفرعيه للجماعات (٤٩) .

بناء القوة والقيادة السياسية :

القيادة في جوهرها ظاهرة اجتماعيه تتمثل في مجموعه من العمليات الاجتماعيه

التلقائية فى مقدمتها حفز الجماعة على العمل وتنشيطها وتقوية الصلة بين أعضائها من أجل تحقيق التعاون بينهم من أجل بلوغ الهدف الذى يعملون من أجله .

ويجدر بنا التمييز بين القيـادة Leadership والرآسة He.ds!ip . فالقيادة سلطة تنبثق من أعضاء الجماعـة ويعترف بها هؤلاء الأعضاء بشكل تلقائى فهم الذين يختارون قادتهم اختياراً حرا . وعلى العـكس من ذلك فالرآسة سلطة مفروضة على الجماعة بقرارات إدارية أو سياسية تأتى من خارج الجماعـة يجب على أعضاء الجماعة الامتثال لها خوفا من الجزاءات وإذا كانت هنـاك فروق بين ظاهرتى القيادة والرآسة فان هـذه الفروق ليست مطلقة حيث يستطيع الرئيس أن يتحول إلى قائد إذا لقى تقدير مرءوسيه واستثار تعاونهم تلقائيا معه ومع بعضهم من أجل تحقيق أهداف يشعرون أنها ليست مملاه عليهم .

والقيادة كظاهرة اجتماعية هى محصلة تفاعل بين عـدة متغيرات اجتماعية وثقافية وسيكولوجية ، اهمها الخصائص الشخصية للقائد ونوعية الجمـاعة واهدافها وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة داخلها ونوعية الموقف الذى تبرز خلاله القيادة ويجب ألا ننظر إلى القيادة على هذا الأساس على انها امر يتعلق بسمات شخصية للقائد ـ كالذكاء والجسم والقدرة على توزيع الأدوار والتدريب والتعبئة والذكاء ... الخ ـ وبالتالى لا تتغير بتغيير الزمان والمـكان والمجال والمواقف ونوع الجماعة والثقافة ... الخ ، ولكن يجب ان نربط القيـادة كظاهرة بكل هـذه المتغيرات المذكورة ، او دراستها فى ضوء طبيعة الجماعـة وأهدافها ونوعية أعضائها والثقافة السائدة وعلاقاتها بالجماعات الأخرى وطبيعة الموقف ذاته ، ومشكلات الجماعة وآمالهـا وحاجاتها ... الخ . فنوعيـة القيادة تختلف فى الجماعة المنظمة عنها فى الجماعة غـير المنظمة ، وفى الجماعـة المستقرة عنها فى غير المستقرة ، وفى المحدودة عنها فى غير المحدودة وفى المثقفة عنها فى غير

المثقفة ، وفي المتعصبة عنها في غير المتعصبة . كذلك تختلف القيادة داخل الجماعة في الظروف العادية عنها في الظروف الحرجة او الحاسمة .

وإذا كانت القيادة ظاهرة تتعلق في جوهرها بالنفوذ او التأثير غير الرسمى Influence وهى القوة السيكولوجيه التي ترتبط بديناميات الجماعه ، فان القيادة السياسية تعبير يقصد به محصلة الجمع بين الرآسة التى تستند إلى السلطة الرسمية و بين القيادة التى تستند إلى النفوذ والمكانة التى يتمتع بها القائد بين تابعيه .

ويهتم علم الاجتماع السياسى ـ الذى يستند إلى علم اجتماع المعرفة S ciology of Knowledge ـ بدراسة الأصول الاجتماعية (الطبقية والمهنية...) والثقافية (التعليمية والقيمية والمعيارية ... والاتجاهات الفكرية والعقائدية للقيادات السياسية ، على اعتبارات هذه الأصول والاتجاهات تؤثر على مسلك القادة وعلى اسلوب حكمهم وما يتخذونه من قرارات ، ونوعية القرارات ، وعلى علاقته بجماهير المجتمع . وقد كانت اغلب الدراسات للجوانب الاجتماعيه والثقافيه والسيكولوجيه للقيادات ، تنصب على القيادات الرجال . غير انه مع حدوث تحولات سياسية واجتماعيه فى الكثير من الدول اعقبها ظهور قيادات نسائية سياسية كما حدث فى الهند وسريلانكا واسرائيل ... بدا بعض الباحثين يهتمون بالاتجاهات الجنسية للقائد وعمر القائد ... الخ . يضاف الى هذا ان هناك الكثير من الدراسات التى تركز على الجوانب السيكولوجية للقائد على اساس أن هذه الجوانب تؤثر كثيراً على نوعية القرارات التى يصدرها وعلى توقيت اصدارها هذه القرارات وقد برزت اهمية هذه الدراسات خلال فترات الحروب العالمية الأولى والثانية وما بعدها .

وحاول الكثير من المشتغلين بعلم السياسة وعـلم الاجتماع السياسى دراسة القوى الاجتماعية المختلفة التى يمكن أن تتألف منهم القيادة السياسية داخل أى مجتمع ، ويمكن ايجازها فيما يلى :

اولا ـ المثقفون : ويمكن القول بأن جماعة المثقفين توجد داخل كل مجتمع يتخطى مرحلة البدائية (بالمفهوم الأنثروبولوجى) ويوجد داخله نظام نظام رسمى للتعليم المتتابع . ولا شك أن طبيعة المثقفين تختلف باختـلاف البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات . فاذا كان التعليم قاصرا على أبناء الطبقات العليا أو الوسطى والعليا ، أفرز نوعية معينة من المثقفين الذين يشعرون بالتعالى عن الجماهير ويؤمنون بالطبقية وبالتـالى يمارسون أسلوبا طبقيا إذا ما أتيح لهم فرصة تقلد مراكز القيادة السياسية فى المجتمع . وعلى العكس من ذلك إذا كان التعليم مفتوحا أمام كافة الطبقات دون تمييز وهنا تكون جماعة المثقفين غير متجانسة . ولا شك أن المثقفين أقدر من غـيرهم على تصور مشكلات المجتمع وتحليلها ومواجهتها ، غـير أن نوعية المشكلات التى يبرزونها ونوعية الحلول التى يقترحونها تتـأثر بلا شك بالخلفية الاجتماعية والطبقية والمركز الاقتصادى لكل مثقف .

ثانيا ـ العسكريون : يختلف موقف الجيش من السياسة باختلاف درجة الاستقرار السياسى وظروف كل دولة من الاستعمار والتحرر ومدى عراقـة التقاليد الديموقراطية داخلها . ففى الدول الغربيه عادة ما يكون موقف الجيش محايدا ازاء المواقف السياسية ، أما فى الدول الناميـة والمستعمرة فان الجيش يعد الإدارة الأولى فى تحقيق التحرر الوطنى من خلال الثورات العسكرية على الاستعمار . وغالبا ما يعقب هذه الثورات العسكرية استمرار الصفوة العسكرية

التى تتألف من كبار ضباط الجيش فى الحكم كما هو حادث فى الكثير من الدول فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وفى بعض الأحيـان لا يكون أعضاء الصفوة العسكرية في موقع اصدار القرارات السياسية مباشرة ، وأن كانوا يشكلون قوة ضاغطة تتدخل كلما دعت الظروف .

ويذهب جماعة من الباحثين السوفيت(*) إلى أن الثورات الوطنية فى الدول النامية تكشف بجلاء عن مدى انفعال الجيش بالظروف الاجتماعية والسياسية والإقتصادية للدول ، وعن قيام الجيش بدور سياسى بارز فى التحرر الوطنى، وبالتالي تحوله إلى طرف فى اللعبة السياسية، الأمر الذى يترتب عليه أن يكون له مصالح معينة وأن يتخذ موقفا معينا من القضايا السياسية فى مواجهة بقية أطراف اللعبة .

ثالثا ـ كبار رجال الدين : ترتبط السياسة ارتباطا كبيرا بالدين فى المجتمعات البدائية ويعتبر علماء السياسة فى أن أحـد جوانب التنمية السياسية تتمثل فى تحقيق علمانية السياسية Secularisation of politics ، وان كان هذا الأمر لا يمكن قبوله كلية بهذا الشكل ذلك لأن التاريخ الإسلامى يشير بجـلاء إلى امكانية تحقيق التنميه السياسية فى اطار التشريعات الدينية . ويمكن لمن يراجع التاريخ السياسى للدول الناميـة أن يلاحظ سيطرة طائفة البراهما فى الهند على الحكم عدة قرون طويلة حتى قيام الثورة الهندية سنه ١٩٤٧ ، وكان لرجال الدين سيطرة كبيرة فى ليبيا (السنوسيه) حتى الثورة الأخيرة هناك، ونفس

* ـ ترجم داود حيدر ومصطفى الرباس كتابا لجماعـة من العلماء السوفيت بعنوان « التركيب الطبقي للبلدان النامية » منشورات وزارة الثقافة بالجمهورية العربية السورية ـ دمشق ١٩٧٢ .

الأمر فى اليمن (الامام) وإيران حتى سنه ١٩٦٣ ، وما يزال الأمر كذلك فى عدة دول كالسعوديه . ولا شك أن رجال الدين هم فى نهايه الأمر جماعه لها ثقافه من نوع خاص .

رابعا : كبار موظفى الدولة رؤساء التنظيمات البيروقراطية الحكومية :

يمكن القول أنه فى الدول الرأسمالية يمارس أصحاب التنظيمات الصناعية الكبرى تأثيراً كبيراً فى تشكيل القرارات السياسية وان كانوا لا يكون عنصراً فى الكيان القرارى نفسه أو ليسوا صانعى القرارات مباشرة ، كماهو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية . لكن رؤساء التنظيمات الحكومية يشكلون صفوة يتعاظم أثرها بشكل واضح فى الدول التى تأخذ بشكل معين من أشكال الاشتراكية تتراجع فيه أهمية القطاع الخاص بالنسبه للقطاع العام بشكل ملحوظ . وتشير بعض الدراسات ـ مثل دراسة « ديجلاس » إلى أن طبقة كبار موظفى الدولة فى الاتحاد السوفيتى ظلت تنمو بشكل جعلها تشكل طبقة فعليه هناك ، حيث أنها تتحكم فى الملكية القومية واستناداً إلى هذا الوضع فانها تتمتع ببعض المميزات المادية والمعنوية . وهناك من يذهب إلى أن الدول الشيوعية قد استبدلت امتلاك رأس المال بامتلاك الإدارة ، طالما ان تقلد المواقع الإدارية الممتازة هو الأساس الأول للاستحواز على القوة بشكلها الاجتماعى والسياسى . ويشير « ديجلاس » إلى ان نمو طبقة الصفوة الإدارية يعد اسرع من درجة نمو الحزب الشيوعى نفسه ، وإلى انه ما لم يصاحب التحول الاشتراكى هناك دعم للادارة السياسية التى تحكم عملية النمو البيروقراطى فان هذا سوف يؤدى إلى تدهور الأخلاقيات الثورية هناك .

خامسا : مديرى القطاع الخاص : يشير « برنهام » فى دراسة له عن الثورة الإدارية إلى أنه حـــدث انفصال بين ملكية المشروعات الاقتصادية الكبيرة فى العالم الغربى وبين إدارتها . ويرجع هذا الأمر إلى سببين رئيسيين ، الأول تعقد أساليب ادارة التنظيمات الكبرى الأمر الذى استوجب الدراسـة والتخصص والتدريب على مستوى عميق ، والثانى انتشار الشركات المساهمـة نظرا لبهاظة تكاليف انشاء الشركات الضخمة بشكل فردى . وهـــذا هو ما أدى إلى ظهور الصفوة الإدارية فى العالم الغربى وبروز أيديولوجية الإدارة إلى جانب أيديولوجية الملكية هناك . على أن هذه الثنائية ليست حاسمة ، طالما أن الأصول الطبقية والاتجاهات الاجتماعية والفكرية والعقائدية مشتركة .

القيادة السياسية بين الاحتكارية والتعدد المنفتح :

تختلف نوعية السلطات السياسية باختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول المختلفة . ففى الدول الغربية (الديموقراطية الغربية) يؤخذ بمبدأ الفصل بين السلطات (الذى يرجع إلى « مونتسكيو » فى كتابه « روح القوانين »). وهنا تنقسم الصفوة السياسية إنقساما بنائيـا (من حيث طريقـة تكوين كل قسم) ووظيفيـا (أو من حيث وظائف وأدوار كل قسم) إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضـائية . ولا شك أن هذا الانقسام يحول دون تمركز السلطة واحتكارها فى يد فئة بعينها ، مما يضمن تحقيق الحريات والعدالة ويضمن إستمرارها . أما فى الدول الشرقيـة حيث يسود نظام دكتاتورية الحزب الواحد فان جميع السلطات تكون حكرا على أبناء الحزب أو على قياداته العليا مما يفسح المجـــال أمام التسلط والشللية والعنف والتآمر ... الخ . وهذا يعنى أن الفرق الجوهري بين النظامين السياسيين

الغربى والشرقى إنما يتمثل فى تعداد الصفوات السياسية (التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعدد التنظيمات الحزبية ...) والإقتصادية (رجال الأعمال ونقابات العمال واتحادات التجار ورجال الإدارة العليا ... الخ) والاجتماعية (حرية الفكر والتعبير والصحافة ووسائل الاتصال ... الخ) فى العالم الغربى ، وفى مقابل ذلك نجد احتكار جميع السلطات فى يد صفوة واحدة فى العالم الشرقى أو دول الدكتاتورية الماركسية ، وهى صفوة قادة الحزب الشيوعى الذين يختار منهم كل القيادات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

ويترتب على نوعية القيادة أو القوة السياسية داخل المجتمع (إذا كانت محتكرة من جانب صفوة معينة أو موزعة بين صفوات متعددة لتحقيق التوازن المطلوب عدة أمور منها كيفية الوصول إلى مقاعد السلطة وكيفية إدارة الصراع السياسى وأساليبه ومدى اعتراف المجتمع به (العلانية) أو إدارته فى الخفاء (السرية) ونتائج هذا الصراع . فهل يصل الشخص أو جماعة معينة إلى الحكم بالصراع السلمى المفتوح المعترف به اجتماعيا والذى تحكمه ضوابط قانونية وشرعية ودستورية معينة (كما هو الحال فى الدول الغربية والدول التى تأخذ بتعدد الأحزاب) أم بأساليب العنف والقرارات الفردية . وما هو وضع المهزوم والمنتصر ، فهل ينفرد المنتصر بالسلطة الكلية ويحاول القضاء كلية على المهزوم (كما هو الحال فى النظم الدكتاتورية كالماركسية والنازية والفاشية ...) أم تظل أمام المهزوم الفرصة للعمل والمنافسة والفوز فى جولات قادمة . ثم ما هو موقف المهزوم سياسيا ، هل يقبل الهزيمة (طبقا لقواعد اللعبة السياسية فى حالة تعدد الأحزاب) بروح رياضية ويحاول تحسين وضعه للفوز فى دورات قادمة (مثل انتخابات جديدة) أم انه يلجأ

إلى الصراع العنيف . ثم ما هو موقف الجماهير من اللعبة السياسية ، هل يرجع إلى الجماهير فى عمليات الصراع السياسى وحتكم إليها وهى التى تحسم هـذا الصراع فى النهاية ـ من خلال الانتخابات أو الاستفتاء ـ كما هو الحال فى الدول الديمقراطية التى تأخذ بتعدد الأحزاب ، أما أن الصراع السياسى يتم فى الخفاء بحيث لايلعب الجماهير أى دور فيه ، بل وقد لاتعلم به إلا بعد وضوح نتائجه؟ ثم هل تتاح الفرصة للجماهير للمشاركة فى تحديد الصفوة الحاكمة ، وهل تتاح لها أن توصل أبناء الطبقات العاملة إلى مواقع الصفوة السياسية ...

وهناك من الباحثين من يهاجمون فكرة الديموقراطية ويمجدون الارستوقراطية ، وهذه فكرة تمتد اصولها إلى أفلاطون الذى سخر من الديموقراطية كمرحلة من مراحل التغير السياسى لدرجة أنه ذهب إلى أن الحيوانات سوف تطالب بحقوقها هى الأخرى خلال هذه المرحلة . ومن أبرز علماء الاجتماع السياسى المحدثين الذين سخروا من فكرة الديموقراطية «باريتو» فهو يؤكد أن النظام الاجتماعى داخل أى مجتمع يقـوم على أساس فكرة اللاتجانس الاجتماعى ، وأنه مها نادى البعض بالمساواة والحرية والديموقراطية فان ذلك لن يخفى حقيقة قائمة وثابتة ، وهى أن الأفراد يختلفون من حيث الجسم والقدرات العقلية والخلقية ، وبالتالى فان الانقسام الطبقى حتمية اجتماعية لامفر منها ، وهذا الانقسام يعمل على دعم اللامساواة الاجتماعيـة . ويذهب باريتو إلى أن فكرة النظام السياسى الذى يحقق المساواة خرافة خالصة طالما أن الناس بطبعهم غير متساويين ، لكن الناس غالبا ما يخدعهم قول معسول أو كلام مشهور ويتمسكون بشعارات براقة لا يمكن أن تجدلها تطبيقا على أرض الواقع . وعلى هـذا الأساس فاللامساواة واللاتجانس الاجتماعى والانقسام

الطبقى للمجتمع أمور دائمة وحقائق لا يأتيها الباطل . وإذا كان الأمر بهذا الوصف فان أى مجتمع توجد داخله على الأقل طبقتين كبيرتين هما الطبقة العليا والطبقة الدنيا . وهناك انتقال وحركة دائمة من الأولى إلى الثانية ومن الثانية إلى الأولى وهكذا . وتتوقف سرعة وشدة هذه الحركة على ظروف المجتمع والأفراد .

والحكومة فى رأى باريتو (وهى القيادة السياسية لأى مجتمع) مهما كان شكلها تمثل صفوة سياسية او جماعة ارستوقراطية . وهى بسبيل الزوال إن آجلا او عاجلا . وعندما تزول تفسح المجال لطائفة اخرى من الطبقة الدنيا لتحل محلها ، وهكذا تتحقق ما يطلق عليه « دورة الصفوة » Circulation of the elite . وكل حكومة استقراطية تحاول الاستمرار على مقاعد السلطة اطول مدة ممكنة ، ولهذا تصطنع اساليب كثيرة منها القمع والارهاب والاعتقال والسجن والرشوة والخداع . ويشير « باريتو » إلى أن الحكومة التى تصطنع وسائل القمع والارهاب ادوم من تلك التى تصطنع المسالمة . وكل حكومة تسير فى طريق المسالمة وحسن المعاملة ، تعجل بانهيارها وتحل محلها حكومة تستعمل الأساليب العسكرية فى إدارة الحكم . ويتضح من هذا الرأى سذاجة « باريتو » فى التحليل واتفاقه مع أنصار الاتجاه الدكتاتورى ـ مثل نتشه ـ طالما أنه يؤكد أن فكرة الديموقراطية هراء وفكرتها عواء إذاعة الضعفاء . واستنادا على هذا يعد « باريتو » بحق ماركس البرجوازية ونبى الفاشستية كما وصفه كتاب الغرب .

ومن الباحثين فى علم الاجتماع السياسى المعاصرين الذين ينكرون امكانية

قيام ديموقراطية حقيقية في الدول الحديثة مثل «روبرت ميشلز» R. Michels الذي أشار أن هناك قانونا يحكم الحركة السياسية داخل المجتمعات وهو القانون الحديدى للأوليجاركية Iron low of cligarchy . ففي كل مجتمع – مهما كان نظامه السياسى – يقوم على أمره وتصدر القرارات عن طبقة محددة من الناس. ففي المجتمعات الحديثة لا يمكن أن يقوم الناس جميعا باصدار القرارات، ولا حتى بمناقشة مصالحهم بأنفسهم، ولهذا ظهرت نظم الانتخابات والتمثيل النيابي والأحزاب السياسية ... وهؤلاء يمثلون عددا قليلا بالنسبة للجماهير. وحتى الممثلون عن الشعب أو أعضاء الحزب ليسوا متساويين في القوة السياسية حيث تصدر القرارات عن جماعة قليلة هي قادة الحزب. وهذا يعني ان القرارات السياسية تصدر عن اوليجاركية او قلة حاكمة . وهناك عدة عوامل تؤدي إلى هذه النتيجة يمكن ايجازها فيما يلى :

ا – كبر حجم السكان واستحالة مناقشة الأمور السياسية على مستوى الجماهير كافة.

ب – تعقد امور الحكم والمتغيرات السياسية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالحكم، مما يتطلب التخصص في الحكم والسياسة، وهو ما لا يتاح للجماهير . ومع كل هذا فاذا كانت الجماهير كجماهير لا تمارس عملية إصدار القرارات بنفسها فانها تمثل ثقلا كبيرا – في المجتمعات الديموقراطية – في عمليات تشكيل القرارات السياسية من خلال ثقلها الانتخابي والقيود الدستورية على الحاكم وحريات الفكر والصحافة والرأى والتجمع، ومن خلال ماتمارسه من ضغط من خلال تجمعاتها المختلفة في صورة أحزاب معارضة أو تجمعات مصالح أو نقابات أو اتحادات ... الخ .

ومن بين الموضوعات التي يهتم بها علماء الاجتماع السياسي بدراستها عند دراسة القيادة السياسية ، دراسة التأثير المتبادل بين الصفوة الحاكمة وبين الجماهير من جهة ما إذا كانت الصفوة تحاول تكوين صف قيادي ثانى أم لا ، وعما إذا كانت هناك تنظيمات وسيطة بين الصفوة الحاكمة والجماهير – مثل التنظيمات السياسية المتعددة الأشكال كالحزب الواحد والأحزاب المتعددة والتنظيم الواحد ... الخ . بحيث تسهم هذه التنظيمات في تنظيم العلاقة بينهما وتقريب وتوضيح وجهات نظر كل فريق . ولا شك أن شكل هذه التنظيمات هو الذى يحدد نوعية الحكم داخل المجتمع – ديموقراطى أم دكتاتوري – كما أن نوعية هذه التنظيمات هو الذى يحدد ما إذا كانت تمثل صمام أمن للجماهير ضد التسلط أم لا.

وتختلف المجتمعات من حيث نوعية الصفوات الحاكمة من حيث التركيز والانفتاح . فقد تكون هذه الصفوات منقسمة إلى عدة أقسام مستقلة فى اطار الضبط السياسى والتكامل الاجتماعى والقومى كما هو حادث فى أوروبا الغربية حيث يتحقق الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية من جهة وحيث توجد جماعات المصلحة Interest groups وجماعات الضغط pressure groups التى تمارس تأثيراً كبيراً فى عملية تشكيل القرارات السياسية مثل أصحاب الأعمال واتحادات العمل والنقابات العمالية والصحافة ودور النشر ...الخ. وهنا يسمح النظام بالحراك الاجتماعى الرأسى Vertical social mobility بين الجماهير والصفوات الحاكمة والجماهير حيث يمكن لأبناء الجماهير تقلد مناصب الحكم فى الدولة بناء على القواعد القانونية والشروط الدستورية العامة . وهنا تكون هناك رقابة شعبية على الحكام ويكون هناك تنافس بين الجماعات السياسية المتنازعة على السلطة لكسب ثقة الجماهير ، وتكون هناك قواعد موضوعية

واضحة تحكم عملية الصعود والنزول السياسي وتحكم عملية الصراع السياسي، وهنا أيضا لا يستأثر المنتصر بكل شيء ولا يخسر المهزوم كل شيء لأن المجتمع للجميع والدورات السياسية المحكومة بقواعد موضوعية .

وقد يكون داخل المجتمع مجموعة من الصفوات الحاكمة ، بمعنى أن تكون القيادة السياسية منقسمة، لكنهم مع ذلك الانقسام يمثلون كتلة أو طبقة موحدة لاشتراكهم في أصول طبقية واحدة ولهم نفس الإتجاهات الإجتماعية ونفس المصالح . وهذا يجعل منهم جماعة إستاتيكية متحجرة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك نظام الحكم في القرون الوسطى القائم على أساس الجماعة الارستوقراطية والإقطاع والكنيسة والجيش وهنا يكون هناك خط فاصل بين الحكام والجماهير يقوم على أساس اختلاف الإتجاهات الطبقية والإجتماعية والمصلحية. وهناك من الباحثين المعاصرين من يوجهون النقد إلى النظام السياسي الأمريكي على اعتبار أن مجموع الصفوات التي تقود المجتمع الأمريكي وهي الصفوة العسكرية والصفوة الصناعية (أصحاب الشركات الكبرى) والصفوة السياسية (رجال الكونجريس والبيت الأبيض والوزراء ...) يمثلون في النهاية صفوة واحدة هي ما أطلق عليها « تشارلس رايت ملز C R Mils » صفوة القوة Power elite .

وهناك مجتمعات تتسم الصفوة السياسية الحاكمة داخلها أنها موحدة لاتقبل الفصل بين السلطات وتحتكر في يدها كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ومن أبرز الأمثلة لذلك الدول التي يسودها الحزب الواحد كجماعة سياسية مغلقة . وهنا يمتنع التنافس السياسي المفتوح ويحل محله الصراع الخفي .

وتنتشر الشلل ويكون الفاصل واضحاً بين الصفوة والجماهير ، وأساس هـذا الفصل الإنتماء إلى الحزب. ونتيجة للصراعات الخفية الدفينة يستأثر الفائز بكل شيء ويحرم المهزوم من كل شيء . ويسود خلال هذا النظام القمع والتصفية والإرهاب والاعتقال ، ومن أبرز الأمثلة على هذا النظام دكتاتوريات الحزب الواحد داخل الدول الشيوعية .

مراجع الفصل الثالث

1 — R, Maclver : The web of government : op. cit. p, 50

2 — Howley : op. cit, p. p. 10—11

3 — Brestedt : op. cit. p. p, 11—18

4 — Michels : The iron Low of oligarhy. in olsen : op. cit. p. p. 137—147

5 — M. Olsen : power as a social process, op. cit. p.p. 2—10

6 — Rose, Arnold, and Ros, Carolin : Sociology : The study of human relations : Alfred A. Knepf, N, Y. 1969 p.p. 238—250

7 — Ibid

8 — Ibid

الفصل الرابع

مفهوم التنمية السياسية وعملياتها

١ ـ عمليات التنمية والتحديث السياسى

أ ـ ترشيد السلطة

ب ـ تباين الوظائف السياسية

جـ ـ المشاركة السياسية

٢ ـ مداخل دراسة التنمية السياسية

أ ـ المدخل الوظيفى أو مدخل التوازن

ب ـ المدخل المادى أو مدخل الصراع

جـ ـ المدخل الإداري

د ـ مدخل الثقافة السياسية

هـ ـ مدخل التنظيمات السياسية

٣ ـ التنمية السياسية ودراسة الصفوة في علم الاجتماع السياسي

٤ ـ التنمية السياسية وقضية التنظيمات الحزبية

٥ ـ التنمية السياسية وفكرة الدولة فى الفكر السياسى والسوسيولوجى

٦ ـ التنمية السياسية والتغير الاجتماعي

عمليات التنمية والتحديث السياسي :

صدرت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عدة دراسات تحمل عنوان التنمية القومية والتنمية السياسية والتحديث السياسى [١] ... الخ * . وقد صاحب الاهتمام بهذا المفهوم بروز قضية التنمية القومية ـ الاجتماعية والإقتصادية ـ على سطح التفكير الاجتماعى كاستجابة لمتغيرات ما بعد الحرب العالمية الثانية . ولعل أهم هذه المتغيرات تعاظم حركات التحرر الوطنى أو السياسى ، وادراك هذه الدول أن هذا الاستقلال سوف يكون فاقد المضمون ما لم تتبنى مجموعة من البرامج التنموية في المجال الإقتصادى والسياسى والثقافى والإدارى . ومن هنا برز مفهوم التنمية السياسية كتنمية نوعية فى اطار التنمية الشاملة C mp:ehensive development . ويتضح من تصفح العديد من الدراسات التى صدرت عن التنمية السياسية ، انحياز العديد منها حسب الاتجاه الأيديولوجى للكاتب فالكثير من كتاب الغرب يقرنون عملية التنمية والتحديث السياسى بالتجربة الليبرالية الغربية القائمة على تعدد الأحزاب والحريات الدستورية وحرية التملك والعمل والتفكير والتجمع والاختلاف والتجربة البرلمانية ونظام الاقتصاد الحر وسيادة جماعات الضغط والمصالح والتأثير والفصل بين السلطات ... الخ . وفى مقابل هذا فان كل مفكرى الدول الشيوعية يحاولون مناقشة قضية التحديث السياسى فى ضوء عمليات التحرر الاقتصادى والسياسى من التسلط الفردى الناجم عن الملكية الفردية والاستغلال الاقتصادى ، وتحقيق الملكية الجماعية ونمو الوعى الجماعى بالتملك العام والصالح العام وتحقيق جماعية الحياة بالغاء الاتجاهات الفردية والدينية والأسرية والعاطفية (تجربة

الكوميونات الريفية والحضرية في الصين) (٢) *، وتمركز السلطات في يد الحزب الواحد وحصول الجماهير على حقوقها السياسية (فى اطار أيديولوجية الحزب) والاقتصادية والتعليمية ...، وهنا ينتفى حق المعارضة والاختلاف السياسي والعقائدى، وإنما يسمح بهذا الاختلاف في حدود معينة وداخل اطار الحزب وهو ما يسمى بالنقد الذاتى.

والواقع أنه لا يمكن أن نفهم قضية التحديث السياسى بعيداً عن فهم التخلف السياسى على اعتبار أن التنمية والتحديث هى فى جوهرها مجموعة من العمليات التى تستهدف القضاء على التخلف. ولعل من أبرز مؤشرات التخلف السياسى ما يلى (٣) :

أ) التفتت السياسي الداخلى ويتمثل هذا فى انقسام المجتمع الواحد إلى عدة أقسام سياسية مستقلة، وهنا يفتقد التكامل السياسى. ويتضح هذا الوضع فى المجتمعات القبلية التى تتألف من أكثر من قبيلة أو تلك التى تضم مجموعات من البدو الرحل. ولهذا فان من أهم عمليات التنمية السياسية كسر التجمعات القبلية وادماج جميع الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع في جسم سياسي موحد وهو ما يطلق عليه Detribalization.

ب) كثرة القلاقل السياسية وعدم تحقق الاستقرار السياسى.

حـ) قيام الصفوة السياسية على أساس اعتبارات مختلفة كالثراء أو الانتماء الطبقي أو الدينى أو الطائفى المعين، وليس على الانجاز. وهنا يفتقد

---

* يمكن الرجوع في هذا الى دراسة « جارجي دت »

الالتحام التفاعلى بين الصفوة السياسية والجماهير ، كما يفتقد الاتصال المستمر بينهما ، وهى عمليات لازمة للتنمية السياسية .

د) ونتيجة لهذا الانفصال بين الصفوة والجماهير تغيب ظاهرة المشاركة الشعبية فى صنع أو حتى تشكيل القرارات السياسية وهنا تتجلى الدكتاتورية بأبرز صورها .

وإذا كان مفهوم التحديث الحضارى Cultural modernization يرتبط أساسا بتزايد قدرات الإنسان على التحكم فى بيئته الطبيعية والاجتماعية وفى مستقبله من خلال العلم والتكنولوجيا والتخطيط والبرمجة ... الخ أو من خلال تعقد الوسائل التكنولوجية سواء فى مجال الماديات أو فى مجال الحياة الاجتماعية، فان مفهوم التحديث السياسى ، يرتبط أساسا بتزايد مشاركة الجماهير فى تحديد قياداتها وتشكيل القرارات وتنفيذها ورسم مستقبلها بالشكل الذى تريده . وقد اختلف الباحثون فى تحديد مفهوم التحديث السياسى ، فبعضهم يربط هذا المفهوم بالتصنيع والنمـــو الإقتصادى مثل « ماريون ليفى » M levy و «روستو» W. W. Roslow ، وبعضهم يربط بينه وبين متغيرات سيكولوجية كالحاجة إلى الإنجاز ونوعية الشخصية المنوالية السائدة ونمو القدرات الريادية... مثـــل « هيجن » Hagen و « ماكليلاند » Macliland و « شومبيتر » Shompeter[٤] . ويشير « هنتنجتون » إلى أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية متضمنة فى عملية التحديث السياسى ، نوجزها فيما يلى[٤] :

١ ــ ترشيد السلطة Rationalization of authority

ويقصد به تحقيق سيادة القانون على جميع الطبقات والفئات بغض النظر

عن الاختلافات العرقية أو المذهبية أو الأيكولوجية أو الطبقية أو الطائفية. وهنا تصطبغ السلطة بطابع علماني Secularizalion of anthority وابعادها عن كل ما يمت للغيبيات بصلة (مثل نظريات التفويض الالهى أو اضفاء طابع القداسة على الحكام ... الخ) وهنا يجب أن تنفصل السلطة عن شخصية الحكام (كما كان حادثا فى امبراطوريات الشرق القديم) وتحولها إلى دور اجتماعي يتم أداءه من خلال قواعـد محددة، فتحول الحكم إلى دور محدد له أصوله وقواعد ممارسته وأسلوب الوصول إلى لأدائه وقيامه على أساس معيار الكفاية والمصلحة العامة، يعنى انفصال السلطة عن شخصية الحاكم، وهذا لم يتحقق إلا بعد ظهور فكرة الدستور وفـكرة الحريات الشعبية وحقوق الجماهـير فى مواجهة السلطة، وهذا لم يتم سوى بعد عصر النهضة. ومعنى هذا أن الحكم داخل المجتمع النامى سياسيا لا يتم بشكل فردى وانما يتم من خلال المؤسسات الدستورية وهذا هو معنى دولة المؤسسات.

ب ـ تباين الوظائف السياسية :

Differentiation of political Functions

ويقصد بهذا عدم احتكار السلطة وتركزها بكافة أبعادهـا فى يد هيئة واحده (حزب واحد أو هيئة...) لأن معنى هذا احتمال قيام الاستبداد وعدم وجود ضمان فى مواجهـة الاستبداد إذا ما تحقق. ويتمثـل التباين السياسى بشكل واضح فيما تطلق عليه الفصـل بين السلطات ـ التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعدد الأحزاب ضمانا لوجود المعارضة المنظمة ـ تعدد جماعات المصالح وجماعات الضغط ... الخ ـ وهذا يعنى تعـدد المؤسسات الدستورية والقانونية التى يتم من خلالها اتخاذ وتشكيل وتقييم القرارات السياسية.

ج ـ المشاركة السياسية Political Participation

ويقصد بها أن تصدر القرارات العليا تعبيراً عن الاجماع الشعبي متمثلا في المناقشة والتدبير الشعبي ولما كان اجتماع الجماهير لتدبر أمورهم ـ ديموقراطيا ـ أمر يقف دونه عدة أمور داخل الدول الحديثة مثل اتساع الحجم السكانى والتخصص السياسي وتعقد المتغيرات الدولية ، ولهـــذا تطلب الأمر ظهور التمثيل النيابي ونظم الانتخاب والاستفتاء والاستعانة بالخبراء ... الخ .

ويؤكد أغلب الباحثين أن التنمية السياسية تتمثل في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح ، وقدرتهم على تعبئة كل الامكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي واقعي . هذا إلى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديموقراطية وتحقق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع دون أية تميزات على أساس الدين أو الاختلافات الطبقية أو العرقيـة أو الايكولوجية . ويؤكد بعض الباحثين أنه إلى جانب هذه الأمور فان قدرة الجماهـير على مواجهة كل التغيرات أو القدرة على التعامل بكفاءة مع المواقف المتغيرة . وعلى هـــذا الأساس يمكننا القول بأن أهم مؤشرات التنمية السياسية تتمثل فيما يلى :

١ ـ تحقق المساواة بين جميع مواطنى المجتمع بغض النظر عن اختلافات الاصول أو الاتجاهات أو الثقافات الفرعية Sub-cultures .

٢ ـ مشاركة الجماهير فى صنع القرارات ديموقراطيا من خـــلال النظم البرلمانية والمؤسسات الدستورية والقانونية .

٣ ـ عدم تركيز السلطات فى يد هيئة واحدة وتحقق الفصل بين السلطات

ووجود حق الاعتراض والنقد الموضوعي وحق الجماهير فى متابعة ومراقبة أجهزة السلطة من خلال المؤسسات الشرعية .

٤ ـ قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة بحيث يكون تقلد المواقع القيادية مكفولا للجميع بشروط موضوعية ، وتكون ممارسة السلطة وفقا لقواعد وأسس قانونية وفى اطار حدود يحددها الدستور .

٥ ـ نمو قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم الحقيقية والتعامل معها تعاملا رشيداً .

٦ ـ تحقق الوحدة والتكامل السياسى بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية ووجود حد أدنى من الاتفاق حول القيم السياسية مع وجود ولاء سياسى للسلطة المركزية ، ويبرز أهمية هذا البعد فى المجتمعات القبلية بشكل واضح . ويركز بعض الباحثين على مثل « كارل دويتش » على أهمية أجهزة الاتصال الاجتماعى فى تحقيق التكامل الاجتماعى والثقافى والسياسى .

مداخل دراسة التنمية السياسية

تقصد هنا بالمداخل مجموعة الأساليب التى يمكننا من خلالها فهم وتقييم العمليات السياسة داخل المجتمع ، والحكم عليها بأنها نامية أو متخلفة، إلى جانب تلك الأساليب الاقترابية التى تحقق لنا فهما أفضل لظاهرة التنمية السياسية داخل المجتمع . وقد ظهرت عدة مداخل يمكننا تصنيفها إلى مايلى :(٥)

أولا : المدخل الوظيفى او مدخل التوازن
I unctional approach

ويحاول أنصار هذا المدخل ـ وأغلبهم من علماء لانثروبولوجيا والاجتماع

السياسى دراسة النظام السياسى كأحد النظم الاجتماعية المتساندة وظيفيا والتى تؤلف بناء المجتمع . ويعد «تالكوت بارسونز» T, parsons و«روبرت ميرتون» R: Merton من أنصار الاتجاه الوظيفى ، الذين يحاولون الربط بين التنمية السياسية بمـــا هو سائد فى العالم الغربى من نظم. فالتنمية السياسة ترتبط بعدة مؤشرات Indicators ارتباطا وظيفيا ، أهمها ظاهرة الفصل بين السلطات وتعدد الأحزاب ووجود جماعات الضغط والمصلحة سياسيا،وظواهر المعدلات العالية للتحضر High urban rates وانتشار التعليم وانتشار التنظيمات المختلفة وذلك على المستوى الاجتماعى ، والحرية الاقتصادية ونظام الاقتصاد والحر على المستوى الاقتصادى .

ويعد هذا المدخل من وجهة نظر انصار الاتجـــاه الماركسي مدخل غير موضوعي على أساس ان التيار الوظيفي هى فى جوهرة محاولة للدفاع عن الأوضاع القائمـــة داخل المجتمع الغربى ، او انه يعبر عن أيديولوجية الوضع القائم. status pue ideology . فهواتجاه يناصر التيار الليبرالى فى السياسة ونظام الاقتصاد الحر ولما كان المجتمع متوازن بنائيا فأى تغير سوف يواجه بعمليات توازنية تستعيد الأمور إلى ما كانت عليه . وهكذا يستحيل التغيير الجـــذرى للمجتمع عند انصار هذا المدخل — من منظور الماركسيين .

يقاس معدل التحضر بالمعادلة التالية $\frac{\text{عدد سكان المدن}}{\text{العدد الكلي للسكان}} \times ١٠٠$

ثانيا : المدخل المادى او مدخل الصراع

Materialistic approach

يؤكد انصار هذا المدخل ـ واغلبهم من الماركسيين ـ ان النظام السياسى ليس إلا إنعكاسا للنظام الاقتصادى . فالتخلف او التنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية أو تتعلق بالبناء العلوى supra-structure إلا إذا مافهمنا البناء الأسفل Infra-structure وهو ذلك البنـــاء الإقتصادي الذى يرتكز على علاقات وقوى الإنتاج . فاذا كان النمو السياسى يعنى تحقيق المساواة وقدرة النظام السياسى على تلبية حاجات الجماهير الاقتصادية والاجتماعية ويحول دون حدوث الاستغلال، فان هذا لن يتحقق فى ظل أي مجتمع طبقى ولا يمكن أن يتم إلا فى ظل المجتمع الاشتراكى بالشكل الماركسى .

ويمكن القول بأن أنصار هذا المدخل منحازون أيديولوجيا بشكل واضح ويرتكرون على عدة مسلمات كشفت الدراسات الواقعية عن خطأها . فوجود الطبقات والتباين الاجتماعى ضرورة لقيام المجتمع السياسى وإختلاف الأدوار والمراكز والأوضاع الطبقية حتمية إجتماعية يقتضيها قيام المجتمع وتزداد تعقدا مع نمو المجتمع . وعلى هـــذا ففكرة المجتمع اللاطبقى محض خرافة . هذا إلى جانب أن ربط التنمية السياسية بالبناء الإقتصادى للمجتمع يجب أن يتم داخل الإطار الكلى للبناء الإجتماعى الشامل الذى يضم الى جانب النظامين السياسي والإقتصادى نظما أخرى لا تقل عنها أهمية كالنظام العائلى والدينى الخ ... يضاف الى هذا أن المجتمع النامى سياسيا هو ذلك الذى تتحقق داخله حاجات الجماهير فى ظل العدالة الاجتماعية والمساواة طبقا لمعيار الانجاز والعمل

والجهد الشخصي وتنتفي داخله المراكز المنسوبة Ascribed status * وفي هذا خير ضمان للعدل والمساواة في اطار تكافؤ الفرص وتدخل الدولة في الظروف التي تقتضي تحقيق هذه القيم .

ثالثا : المدخل الادارى Administrative approach

يرى انصار هذا المدخل أن عمليات التنمية ترتبط بتزايد الصياغة البيروقراطية للمجتمع Bur eaucratization على أساس أن اتساع نطاق التنظيمات البيروقراطية في كافة المجالات السياسية (كالاحزاب والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية) والاقتصادية (كالمصانع والشركات الكبرى) والاجتماعية (مثل مؤسسات التعليم والصحة ...) بعد المؤشر الحقيقي للتنمية والتقدم . ويعد عالم الاجتماع الألماني « ماكس فيبر » من أهم انصار هذا الاتجاه . ولاشك أن العمليات الادارية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الشاملة ، وعملية التنمية تتمثل الى حد كبير في خلق تنظيمات ـ سياسية واقتصادية وتربوية ... ـ قادرة على مواجهة حاجات الجماهير ورفع مستواهم الاجتماعي وتحقيق العدالة والأمن لهم واجتذابهم للمشاركة الفعاله في شئون مجتمعهم .(٦) و

(*) يمكننا أن نرجع في هذا الى نظرية بارسونز عن متغيرات النمط Pattern alternatives. مذكورة في كتابي بعنوان « البناء النظرى لعلم الاجتماع » دار الكتب الجامعية الاسكندرية سنة ١٩٧٤ .

رابعا : مدخل الثقافة السياسية Political culture approach

يمكن تعريف الثقافة السياسة بأنها تتضمن جانبين أساسيين هما .(٧)

أ ـ القيم والاتجاهات والأفكار السياسية .

ب ـ السلوك السياسى من جانب المواطنين أو القيادات .

وترتبط الثقافة السياسية بالتنشئة الاجتماعية السياسية Political socialization وهنا تلعب الأسرة واجهزة الاتصال دورا أساسيا ، وكذلك ترتبط الثقافة السياسية بمختلف النظم التى يتألف منها المجتمع وبتاريخه أو واقعة التاريخى والمعاصر . وتعد الثقافة السياسية داخل المجتمع مؤشرا جيدا على التخلف أو التقدم السياسى ، ويهمنا هنا كل مايتعلق بالجماهير وتصورها لدورها فى مجتمعها وماتمارسه من دور واقعي فى صنع القرارات ومدى ظهور فكرة المواطنة المسئولة Responsible sitizenship وهذا هو مستوى الثقافة السياسية من منظور المواطن . كذلك يهمنا التعرف على الثقافة السياسية للصفوة الحاكمة من حيث مدى إيمانهم بالجماهير وبحقهم فى المشاركة ويقدراتهم على هذه المشاركة. ولعل المشكلة أمام جماهير الدول النامية التي عانت كثيرا من الجوع العقلى والبدنى ومن التسلط لدرجة التوحد بالمواقف المختلفة والانهزامية فى العديد من المواقع والمجالات ، ان جماهيرها لايوجد لديهم الدافع الكافى للمشاركة ، ولا القدرات التى تسمح لهم بذلك . ولعل التجربة الهندية فى التآخى Fraternalization ومحاولة تطبيق الحكم المحلى وماقابلته من معوقات تثبت صحة هذا الرأى . ونفس العقبات التى قابلتها محاولة اجتذاب الجماهير للمشاركة

السياسية والارادية ، قابلتها تجارب التنمية السياسية والاجتماعية فى الريف المصرى وفى أغلب الدول النامية .

خامسا : مدخل التنظيمات السياسية

ويحاول انصار هذا المدخل فهم التقدم والتخلف السياسى من خلال فحص طبيعة ونوعية التنظيمات السياسية داخل المجتمع ، ومدى تحقق الديمقراطية في تشكيلها وعملها الداخلى وارتباطها بالجماهير ، ومدى استحواذها على الثقة الشعبية ومدى متابعتها للاهداف القومية ، ومدى قدرتها على تعبئه الموارد النادرة ـ الاقتصاديه والبشريه ـ من اجل مواجهه المشكلات وتحقيق ما تصبوا اليه الجماهير . واذا كانت المجتمعات تتفاوت تفاوتا كبيرا فى ما تمتلكه من موارد اقتصادية وبشرية، فان العبرة هنا ليست بحجم الموارد وانما بقدرات النظام السياسى على تحقيق أمثل استخدام لهـذه الموارد وتوجيه الأنشطة داخل المجتمع لتحقيق أعلى معدل من النمو الاقتصادى والاجتماعي ومن أبرز الأمثلة فى هذا الصدد المجتمع اليابانى ، وهو مجتمع تنقصه الكثير من الموارد الاقتصادية داخليا، ولكنه وصل الى مرحلة العملقة الاقتصادية وسط مجتمعات تتمتع بموارد اقتصادية تفوقه عشرات المرات كالولايات المتحـدة الأمريكية والأتحاد السوفيتى . يضاف إلى هذا كله أن التخلف والنمو السياسى يقاس كذلك بمدى قدرة التنظيمات السياسية على اجتـذاب المشاركة الشعبية وتحقيق الوحدة القومية وخلق ولاء مشترك نحو السلطة المركزية وتحقيق الاستقرار الاستقرار السياسى داخل المجتمع ، مع وجود القدرة على احداث تغيرات مخططة أو مضبوطة من شأنها احداث مزيد من الأهداف القومية العليا. ويجب أن نشير الى ان قضية التغير والاستقرار السياسى مسألة نسبية وتتوقف على

ظروف المجتمع ففي المجتمعات البدائية والقبلية المفككة، تتطلب التنمية السياسية كسر الأطر القبليــة والطائفيــة والمذهبية وخلق انســـــاق ديموقراطية Democratic systems وولاءات نحو السلطة المركزية والقضاء على الولاءات الفرعية ـ العرقية والعائلية والطائفية .. الخ ـ وهنـا تقتضى التنمية احداث تغيرات جذرية فى البناء السياسى . اما فى المجتمعات الديموقراطيــة الدستورية القادرة على تعبئة الموارد والبشر من اجـــل تحقيق الرفاهية لهم ، فان النمو السياسى يتوقف على تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها .

* * *

ويمكن القول بأن هذه المداخل ليست متناقضة ولكنها متكاملة ومتداخلة ـ اذا ما تجاوزنا الخلفيات والأهداف الأيديولوجية ـ فالتنمية السياسية تتطلب خلق جهاز ادارى على درجة عالية من الكفاءة ، على اساس ان هذا الجهاز هو المسئول عن عمليـات التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعــة والرقابة والتوجيه والمحاسبة ... واذا كان الجهـاز السياسى مسئول ـ فى العصـر الحديث وبعد تجاوز مفهوم الدولة البوليسية ـ عن تحقيق الرفاهية الاقتصادية ومواجهـــــة حاجات ومتطلبات الجماهير ، فان هذا لن يتحقق الا من خلال جهاز ادارى على درجة عالية من الكـفاءة . وحتى على مستوى الأنساق والمؤسسات السياسية كالأحزاب والجهـاز التشريعي والتنفيذى والقضائى ، فانها تحتـاج الى ادارة علمية على مستوى عاليه من الكفاءة . وقد اشرت خلال هذا التحليل الى اهمية الوظيفة الاقتصادية للنظام السياسى ـ خاصة بعد بروز متغيرات ما بعد الحربين الأولى والثانية ـ وهنا يبرز اهمية المدخـل الاقتصادى ـ بعد تجريده من صيغته الماركسية خاصة فى جوانبها الطوبائية التى تتعلق بحـلم تحقيق مجتمـع

لا طبقى تختفى فيه الملكية الفردية ، لأن هذا الحلم غير واقعى .

ولا شك إن كفاءة التنظيمات السياسية لن تتحقق إلا بالمشاركة الشعبية النشطة والإيجابية ، إلى جانب أنها تقاس بمدى دعمها للقيم الديموقراطية وقيم المبادأة والمشاركة في نفوس الجماهير . فلا توجد تنمية سياسية فى ظل مجتمع دكتاتورى أو في ظل مجتمع تكون عملية اتخـاد القرارات حكرا على فئة وبعيدة عن الجماهير ، وهنا يبرز أهمية مدخل الثقافة السياسية .

ويذهب بعض الباحثين مثل « هنتنجتون » الى أن قضية التنمية السياسية هى فى جوهرها تتمثـل فى عملية استحداث المؤسسات والتنظيمات السياسية ، وتزايد قدرتها على تحقيق التعبئة الاجتماعية Social mobilization . ويجب أن تكون السياسات قادرة على تحقيق الأهداف القومية لعمليات التنمية وقادرة على مواجهة المسئوليـات والتحديات التى تفرضها تلك العملية خاصة فى الدول النامية (٨) .

ويعد « كارل دويتش » من الباحثين الذين يؤكدون أهمية تحقيق التعبئة الاجتماعية كهدف أساسى للتنمية السياسية . ويمكن قياس مدى نجاح المؤسسات أو التنظيمات السياسية فى تحقيق التعبئة الاجتماعية من خلال عدة مؤشرات أهمها نسبة السكان والجماعات الاجتماعية التى تشارك فى الحياة السياسية ـ اتخـاذ قرارات أو المشاركة فى تشكيلها وإبداء رأيها بحرية أو ممارسة الضغط ...الخ ونسبة السكان الذين يتحولون اجتماعيا من الحياة التقليدية فى اتجاه الحياة الحديثة. ونسبة المتعلمين ... الخ . وتجدر الإشارة أن عملية التعبئة الاجتماعية لها جوانبها الايجابية والسلبية . ومن أهم جوانبه الايجابية أحداث تحول فى بعض جوانب الثقافة السياسية التقليدية المتخلفة فى الدول النامية ، مثل الاعتقاد بأن السلطة

يجب أن تتركز فى طائفة معينة ـ كالبراهما في الهند قبل الاستقلال ـ أو فى طبقة معينة ـ مثل طبقه كبار ملاك الأرض كما كان الحال فى مصر قبل الثورة ـ أو فى سلالة معينه ... الخ . وبدلا من هذا يتم العمل على خلق الايمان بفكرة المساواة وخلق الولاء المشترك للوطن وللسلطة المركزية بعض النظر عن الاختلاف الطبقي أو الإيكولوجي أو المذهبي العرقي . وبقول آخر خلق ثقافة سياسية متجانسه إلى حد كبير . يضاف إلى هذا تزايد حركة المشاركه الشعبية في صنع وتنفيذ القرارات السياسية العليا . ورفع مستوى تطلع الجماهير وتحريرهم من معوقات الانطلاق التقليدية وفتح الطريق لمارسة المواطنة المسئولة على حد تعبير « هارى برايس H. Price » ، هذا إلى جانب اتاحه الفرصة للتعليم أمام جماهير المجتمع فى اطار الفرصة المتكافئة وتقلد المراكز على أساس الانجاز Achievement وليس على أساس المكانات الموروثة . غير أن اتساع نطاق المشاركة السياسية وارتفاع مستويات التطلــــع السياسى والاقتصادى للجماهير وحصولهم على قدر أكبر من التعليم ... الخ وهى أهم أهداف التعبئة الاجتماعية ، من شأنها خلق مجموعــة من المشكلات التى تتعلق بقدرات الدولة ومختلف المؤسسات السياسية على تحقيق هذه التطلعات من جهة ، وعلى التصدى للقوى المقاومه للتغيير Resistent Force والتى تتمثل فى القوى التقليدية التى أضارها التغيير من جهة أخرى . ومن أهم المشكلات التى تطرحها عمليات التعبئه الاجتماعيه داخــــل الدول النامية ما يطلق عليه « ثورة التطلعـات المتزايدة The revolution of rising expectations »(٩) . وهنا تصبح الدولة مسئولة عن أنشطه غير تقليدية حسب مفهوم الدولة الحارسة الذى ساد خـلال القرن الماضى والنصف الأول من هذا القرن . وهذا يعنى مطالبة الدولة بممارسة مهام الدولة الرفاهية Welfare state بأن تعد خطط وتقوم بتنفيذها فى مجـالات

الصناعه والزراعه والاسكان والتعليم والصحه ... الخ وكثيراً ما تقف دون تنفيذ البرامج والخطط الطموحه مجموعه من المعوقات المادية والبشريه والماليه، إلى جانب الضغوط ومحاولات الاحباط من جانب الدول الصناعية التي تملك رأس المال والتكنولوجيا والخبرات البشرية ، وهى ذات الدول التي تلجأ اليها الدول النامية طلبا للمعونة والدعم والقروض، هذا بالإضافة إلى المعوقات الثقافية الناجمة من طبيعة نسق القيم والأفكار والنماذج السلوكية المتراكمة والتى تعد محصلة لتاريخ طويل من التخلف المفروض والقهر والاستبعاد . مثل هـذه المعوقات الاقتصادية والثقافية والدولية تقف فى مواجهة التقدم الاقتصادي السريع الذى يلبي حاجات الجماهير المتزايدة اتساعا ، سواء بفعـل عمليات الشعبية الاجتماعية المخططة ، أو بفعل ما حدث من ثورة في أجهزة المواصلات Transportation أو الاتصالات Communication ، تلك الثورة التى جعلت من العالم الواسع قرية الكترونية صغيرة ـ على حد تعبير أحد علماء الاتصال . على أن ثورة التطلعات المتزايدة هذه الناجمة عن حرمان تاريخى طويل وانفتاح مفاجىء على الآفاق العالمية للاستهلاك وتزايد مستويات التطلع ... تتعارض قطعا مع حركة التنمية الاقتصادية السريعة التى تحتاج اليها دول العالم الثالث كى تملأ الاستقلال السياسى بمحتوى موضوعى ، وكى تحقق الاستقـلال وتقضى على التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الغربية . يضاف إلى هذا كله أن هنـاك مطلبا ملحا فى العديد من الدول النامية ـ خاصة التى تتسم بسمات قبلية إنقسامية ـ يتمثل فى البحث عن الذات أو عن الشخصية القومية والوحدة القومية .. وهذه المطالب الجماهيرية المتمثلة فى المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تلقى على جهاز السلطة فى الدولة أعباء جديدة ويثير قضية كفاءة التنظيمات السياسية القادرة على مواجهتها كما يثير كفاءة القيادات والكوادر الفنية والادارية والعلمية داخل أجهزة الدولة

المختلفة . وتختلف الدول فيما تتخذه من اجراءات فى مواجهة ثورة التطلعات المتزايدة للجماهير على حسب طبيعة النظام السياسى السائد ، فقد تلجأ إلى القهر والأسلوب الدكتاتورى المتمثل فى الحزب الواحد المسيطر وتحقيق درجة عالية من المركزية — كما حدث فى بعض الدول الآسيوية والافريقية ، وقد تحاول مواجهتها من خلال الأسلوب الديموقراطى والتخطيط الاقتصادى الكفء وبناء مؤسسات سياسية واقتصادية قادرة ، مع إشراك الجماهير فى إدراك المشكلة ورسم طرق العلاج .

التنمية السياسية ودراسة الصفوة فى علم الاجتماع السياسى :

يمكن القول بأن مفهوم الصفوة احتل جانبا كبيرا من تراث علم الاجتماع السياسى والعلوم السياسية على السواء ، ويرجع هذا المفهوم إلى الفكر القديم حيث يمتد إلى افلاطون الذى نادى بأن يتولى رآسة المدينة أو الدولة نخبة من البشر اشترط فيهم خصائص معينة ودراسة محددة وأسلوبا معينا فى التربية تجعل منهم جماعة متميزة قادرة على ممارسة فن الحكم والسياسة . ويرجع مصطلح الصفوة والأهتمام السوسيولوجى والسياسى بها حديثا إلى رواد علم الاجتماع السياسى فى ايطاليا وهم « باريتو » pareto وموسكا Mosca و « ميخلز » Michels (١٠) ، ويقوم مفهوم الصفوة على أساس وجود جماعات متميزة فى كل مجتمع سواء أكانت هذه الجماعات هى التى تتولى شئون الحكم وإصدار القرارات العليا داخل المجتمع على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو غيرهما من المجالات Decision Makers ، أو جماعات مؤثرة قادره على التأثير على صناع القرارات بحكم مواقعهم وقدراتهم العلمية أو التربوية أو الاقتصادية ... وهم ما يطلق عليهم مشكلوا القرارات Decision shapers ، أو كانوا جماعات

قادرة على صناعة الرأى العام أو المؤثرين Influencials أو قادة الرأى مثل كبار رجال الدين والكتاب والصحفين ... الخ وعلى هـــذا الأساس يمكننا الحديث عن صفوات او جماعات متميزة داخل اى مجتمع ، وليس عن صفوة واحدة ، وتتعدد الصفوات بتعدد مجالات الحياة الاجتماعية . ويمكننا النظر الى الصفوة على انها ظاهرة اجتماعية ثقافية ، ذلك لأن ثقافة المجتمع هى التى تحـدد طبيعة الصفوات ونوعياتها فقد تتألف من السحرة ورجال الدين أو من كبار الملاك وكبار المهنيين وقيادة التنظيمات الكبرى كما هو الحال فى الكثير من المجتمعات الحديثة ... الخ .

ويذهب رواد علم الاجتماع السياسى فى ايطاليا الى انه من المحتم ان ينقسم كل مجتمع الى طبقة حاكمة Ruling class وهى ما يمكن ان نطلق عليها الصفوة السياسية وعددها قليل نسبيا ، والى طبقة محكومة والواقع ان هذا الانقسام هو شرط ظهور المجتمع السياسي political society كما سبق ان اشرنا ، كما انه حتمية تنظيمية ، أو هو احد الضرورات الاجتماعية الكبرى social imperatives طالما ان مهمة الحكم هي احدى المهام التخصصية ـ خاصة فى المجتمعات الحديثة ولا يمكن ان يضطلع بها الجميع .

وتختلف طبيعة الصفوات السياسية وخصائصها باختلاف النظم السياسية للمجتمعات ، فقد تكون هـــذه الصفوات قائمة على اساس معايير منسوبة Ascribed كالطائفة او الطبقة او العرق او السن او الدين أو الوراثة السياسية .. الخ ، وقد تكون قائمة على أساس الانجاز Achievement والمكانة والخصائص التى يكتسبها الشخص بعمله كالخبرات والحصول على ثقة الشعب من خلال الانتخابات ... الخ . وترتبط عملية التنمية السياسيـة ارتباطا كبيراً بنوعية

الصفوة السياسية وخصائصها واسلوب تقلدها للسلطة . وهنـا ترتبط عملية التنمية السياسية بالايديولوجية السياسية حسبما يستخدمة «روبرت لين» R Lane فالايديوجية السياسية تتضمن تصورا لطبيعة الاشخاص الذين لهم حق تقلد السلطة وممارسة الحكم . واسلوب اختيـارهم ومجموعة القواعد التى تحـكم سلوكهم السياسى اثناء ممارسة مهمة الحكم . ولاشك ان التنمية السياسية ترتبط بتزايد قدر الحرية التى يمارسها المواطنون ، وفى مقدمتها حريتهم فى اختيار الحاكم ونظام الحكم وضوابطه . ومن هنا يرتبط بالديمقراطية وبنوعية معينة من الصفوة السياسية ، تلك التى تختار من قبل الجماهير .

ومع أن بعض الدارسين مثل « باريتو » يصرون على فكرة الفصل بين الحكام والمحكومين ، أو بين الصفوة الحاكمة والجماهير فى كل مجتمع ، ويرفضون وجود فروق بين النظام الديموقراطي وغيره من النظم السياسية فى هذا المجال ذلك لأن الصفوة الحاكمة يجب أن تسيطر على الجماهير ، وأن تستخدم أقصى أنواع الضغط فى سبيـــل الحفاظ على حكمها (١١) ، إلا أن بعض الباحثين الآخرين مثل « موسكا » كان أكثر موضوعية فى التحليل حيث أشـار إلى وجود اختلافات بين النظام الديموقراطي وغـيره من النظم ، على الرغم من أن كافة النظم تشترك فى ضرورة وجود أقليات حاكمة . ويذهب «موسكا» إلى أنه فى كل المجتمعات سواء البدائية البسيطة أو المتقدمة المعقدة يوجـــــد طبقتان ، الأولى هى الطبقة الحاكمة والثانية هى الطبقه المحكومه (١٢) . وعادة ما تكون الأولى أقل عددا ولكنها تقوم بـكافة الوظائف السياسية وتحتكر القوة وبالتالى تستحوذ على كافة الامتيازات التى تصاحب ممـارسة القوة . أما أبناء الطبقة الثانية فانها تخضـع لسيطرة الطبقة الأولى بطريقه توصف

بأنها قانونية ، وعنيفة . وقد استطاع « موسكا » إدراك العلاقات المعقدة بين الصفوة السياسية و بين بقية القوى الاجتماعية فى المجتمع الحديث ، وعلاقاتها ببقية الطبقات الأخرى فى المجتمع . وهناك من الباحثين مثل « شومبيتر » J A. Schumpeter و « ريموند آرون » R Aron من يحاولون التوفيق بين مفهومى الصفوة والديموقراطية . فعلى الرغم من أن أى مجتمع تحكمه صفوة سياسية ، إلا أن المجتمع الديموقراطى هو الذى يتسم بتعدد الصفوات السياسية المتنافسة التى تتخذ شكل أحزاب لكل منها برنامج معين ، وتعبر عن مجموعة من المصالح المختلفة . وعادة ما يحدث التنافس من خلال نظام التصويت الانتخابى الحر ومحاولة كسب أصوات الناخبين وهذا إلى جانب أن المجتمع الحديث لا يمكن للصفوة السياسية الحاكمة الانفراد بالسلطة بأسلوب تسلطى ، ذلك لأن القوة تمارس بأسلوب جمعى Pluralistic من خلال الرأى العام والصحافة الحرة وحرية المؤسسات الدستورية ورقابة الصفوات السياسية خارج السلطة ورقابة وضغط جماعات الضغط Pressure groups وجماعات المصلحة Intrest groups ... الخ .

وهناك من الباحثين — مثل « تشارلس رايت ملز » C. R. Mills من يرون أنه برغم الصياغة الديموقراطية التى تتسم بها بعض المجتمعات الغربية — بما فيها المجتمع الأمريكي — إلا أن الحكم متمركز فى نهاية الأمر فى يد صفوة معينة هي ما أطلق عليها ملز — صفوة القوة Power elite ، وهذه الصفوة هى فى نهاية الأمر اتحاد بين مجموعة من الصفوات المترابطة المتماسك المشتركة فى المصالح مثل الصفوة الإقتصادية والصفوة السياسية والصفوة العسكرية .

وقد عالج العلماء قضية تغيير الصفوة أو ما يطلق عليه دورة الصفوة ، حيث تتغير الصفوات من حيث عضويتها وطبيعة انتماءاتهم المهنية والطبقية . وقد يكون مصدر هذا التغيير صعود مجموعة من أبناء الطبقات الدنيا إلى مصاف الصفوة أو اندماج مجموعة من الجماعات السياسية معا ، أو احلال الصفوة المضادة محل الصفوة السياسية الحاكمة كما يحدث فى حالة الثورات .

ويمكن القول بأن عملية التنظير السياسى فى مجال دراسات الصفوة قد صدرت لدى الراود باريتو وموسكاميخلز كرد فعل مضادالتصور الماركسى الذى يؤكد حتمية وصول المجتمع إلى مرحلة اللاطبقيته . وكان الرد المنطقى على هذا القول بحتميته الانقسام السياسى داخل أى مجتمع الى صفوة حاكمة قليلة العدد ، وغالبية خاضعة لهذه الصفوة وماتصدره من قرارات . وفى مقابل التفسير الماركسى لعوامل تكوين الصفوة ـ وهو يفسر قيام الصفوة من خلال الرجوع إلى ملكية أدوات الانتاج ـ ، حاول رواد علم الاجتماع السياسى تقديم تفسيرات مضادة . فالتفسير الماركسي للصفوة يقوم على أساس أنه يوجد فى كل مجتمع طبقتان أساسيتان ، الأولى هى الطبقة التى تمتلك أدوات الانتاج والثانية هى الطبقة المعدمة الكادحة ، وهو يرى أن للقوة الاقتصادية خاصية تراكمية ، حيث انه يمكن الاستناد اليها فى ممارسة القوة السياسية والحصول على الهيبة الاجتماعيـة وتوجيه القوانين وكافة جوانب الحياة الاجتماعية لصالحها . وفى مقابل هذا التفسير أهتم المشتغلون بعلم الاجتماع السياسى بدراسة أهم الخصائص الاجتماعيه التى تميز الصفوات السياسية المتملكة مع بيان طبيعة العوامل والظروف الاجتماعيـه التى اذا ماتوافرت لدى جماعة تحيلها الى جماعة صفوة وقد ظهرة عدة اتجاهات يمكننا ايجازها فيمايلى . (١٣)

١ ـ <u>الأتجاه التنظيمى :</u> ويؤكد انصار هذا الاتجاه ـ ومن أهمهم « موسكا وميخلز » حتمية انقسام المجتمع الى طبقة حاكمـه او صفوة سياسية تمارس القوة على الآخرين من خلال حقها فى صنع قرارات ملزمـة لهم ، وهذه الطبقة تتمثل فى قلة متماسكة ، وطبقة محكومة خاضعة لقرارات الفئة الأولى . وقد حاول « موسكا » دعم هذا الرأى من خلال مادة علمية جمعها

عن بعض المجتمعات . ويقوم هذا الاتجاه على أساس ان العامل الاساسى فى قيام الصفوه هو التنظيم الداخلى القوى للجماعة وتماسكها وقــوة خطوط الاتصال بين اعضائها ومرفقتها على التكيف السريع ومواجهة الظروف المتغيره، هذا الى جانب تقديرها الموضوعى لمصادر القوة فى المجتمع ، التى قـد تكون اقتصادية أو عسكرية أو دينيه ... الخ . وهكذا لاتستند الصفوة إلى ملكية ادوات الانتاج وانما تستند من عالى القدرة التنظيمية العاليـه المتمثلة فى قوة التماسك وكفاءة شبكة الانصال والقدرة على رسم السياسات وإتخاذالقرارات والتكيف السريع ... الخ مما يجعلها قادرة على فرض تصوراتها وقراراتها على الغالبية الذين يفتقدون هذه القدرات التنظيمية العالمية . وقد قدم « ميخلز » ما أطلق عليه القانون الحديدى للاوليجاركية » Iron Law of oligarichy خلال دراسه له عن الأحزاب السياسية . ويذهب هـذا القانون إلى حتمية ممارسة الحكم أو السلطة داخل التنظيمات من خلال أقليات منظمة متماسكة . ففى أى تنظيم يتعين وجود قيادة أو قلة تتخذ القرارات وتملك وسائل القوة . وكلما كثر حجم التنظيم تزايد الاعـتمادعلى القيادات البيروقراطية . وهـذا القانون ينطبق فى نظره ليس فقط على التنظيمات ـ كالاحـــزاب التى اهتم بدراستها ـ ولـــكنه ينطبق أيضا على الدول . فأيا كان النظام السياسى ـ ديموقراطى أو أوتو قراطى ـ لابد مـن وجود قلة حاكمة تحتكر القوة السياسية وحق إصدار القرارات

ويهمنا فى مجال التنمية السياسية فكرة حرية المواطن وفكرة حقوق المواطنة أو الحقوق الاجتماعيه بالمفهوم الدستورى مثـل حق العمل والتعبير عن الرأى وتكوين احزاب فى حــــدود القانون وحريه النقد والتوجيه

والاعتقاد... الخ . وهذه الحقوق لا تظهر إلا في ظل النظم الديمقراطية وليس الاتوقراطية، وإذا كان من المحتم في كليهما ممارسة الحكم بواسطة صفوة سياسية تمثل قلة من الناس الذين لهم حق صنع القرارات التي تمس حياة الآخرين ومستقبلهم فاننا نجد أن انصار الإتجاه التنظيمي يتبنون الدفاع عن الديمقراطية، فهي عند «ميشلز» يمكن أن تقلل من حدة الميول الأوليجاركية لدى الصفوة الحاكمة بفعل ضغط الأحزاب الأخرى المعارضة وجماعات الضغط والمصلحة والرأى العام . أما موسكا فانه يهتم في دراسة النظم السياسية ببعدين أساسيين هما ـ توجيه خطوط السلطة ، وعضوية الطبقة الحاكمة . فقد تتخذ السلطة شكلا هابطا حيث تصدر القرارات تعبيرا عن إدارة الطبقة الحاكمة دون أن تؤخذ إدارة الجماهير في الاعتبار ، وهذا هو الشكل الاوتوقراطي التسلطي للسلطة ، كذلك قد تتخذ السلطة شكلا صاعدا حيث تصدر تعبيرا عن الجماهير من خلال ممثليهم وهذا هو الشكل الديمقراطي والليبرالي للسلطة. وهذين يمكن النظر اليها على أنها نموذجان مثاليان يمكن الاسترشاد بها عند تصنيف السلطات الممارسة في كافة المجتمعات .

ب ـ الاتجاه السيكولوجي في تفسير الصفوة : ومن أهم من يمثل هذا الاتجاه «فرفريدو باريتو» عالم الاجتماع الايطالى ، وهو يرفض امكانية تفسير قيام الصفوة على أساس اقتصادى أو تنظيمى ، ذلك أنها تعد تعبيرا عن خصائص تتعلق بالطبيعة البشرية والخصائص السيكولوجية للافراد. فالصفوة جماعة تتسم بخصائص نفسية معينة .

جـ ـ الاتجاه الاقتصادى والادارى :

يعد «ماركس» من أهم مؤسس هذا الاتجاه حيث يربط الصفوة السياسية

مباشرة بملكية أدوات الإنتاج والتسلط الاقتصادى الذى يعد فى نظرة مفتاح التسلط الإدارى والسياسي والقانونى والاجتماعى بوجه عام وفقا لمبدأ تراكم القوة . ويؤكد ماركس مبدأ حتمية انتهاء عصر الصفوات السياسية بعد قيام الثورة الاشتراكية وظهور المجتمع اللاطبقي حيث يختفي التمايز بين الصفوة والجماهير نتيجة لاختفاء مصدر قيام الصفوة وهو الملكية الفردية لادوات الإنتاج . وفى مقابل هذا التصور الاقتصادى الماركسى ظهرت محاولات تتفق معه في الإطار التفسيرى للصفوة على أساس اقتصادى ، إلا أنها تختلف معه فى بيان اتجاه التغيير الاجتماعي الحالى والمستقبل،وفى مستقبل هذا الانقسام داخل المجتمع الى صفوة وجماهير. ويعد «جيمس برنهام» J. Burnhan أهم من يمثل هذه المحاولات . ويذهب هذا الأخير إلى وجود صراعات بين الجماعات داخل أى مجتمع للوصول إلى مراكز السلطة العليا داخله ، وأن هذا الصراع - أو التنافس ينتهى حتما بوصول احداها إلى مراكز السلطة مما يخول لها الحق فى إصدار القرارات . وهذا الأمر يتحقق حاليا وسوف يتحقق مستقبلا ، وكل ما يمكن أن يتغير هو نوعية الصفوات وإنتماءاتها وخصائصها . وهو إذ يتفق مع الاتجاه الماركسى فى التأكيد على أهمية المصادر الاقتصادية للقوة السياسية، يرى أنه مع تعاظم التنظيمات وتعقدها الإدارى والتنظيمى والتكنولوجى ، سوف يحدث انفصال بين ملكية أدوات الانتاج وبين إدارتها نتيجة لما تتطلبه الإدارة الحديثة من تخصص وقدرات خاصة ، ونتيجة لانتشار الشركات المساهمة. وهنا تتحول الطبقة الإدارية إلى طبقة قوة قادرة على رسم السياسات والتحكم في أدوات الإنتاج ، واستنادا إلى هذه القوة الإدارية والاقتصادية فانها تصبح قوة سياسية كبرى مؤثرة في صنع القرارات وفي تشكيلها.

د ـ الاتجاه النظامى :

ويرفض أنصار هذا الاتجاه تفسير قيام الصفوات على أساس القدرة التنظيمية للاعضاء أو خصائصهم السيكولوجية ، ذلك أنهم يحاولون دراسة فكرة الصفوة داخل الاطر البنائية للمجتمعات،وفي مقدمتها الأدوار والسلطات الرسمية والمراكز الاجتماعية داخل التنظيمات . فالقوة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمعات الحديثة هي قوة تنظيمية تستمد من طبيعة الادوار التي يمارسها الافراد داخل التنظيمات الكبرى في المجتمعات الحديثة ، تلك المجتمعات التي يمكن أن نطلق عليها مجتمعات التنظيمات الكبرى . وهذه التنظيمات ذاتها تتدرج هرميا من حيث الأهمية والسلطة . وهكذا ينتهي أنصار هذا الاتجاه ـ وفي مقدمتهم «تشارلس رايت ملز» C.R. Mills إلى أن القوة في المجتمعات الحديثة ليست خاصية تميز الطبقات أو شخصية الأفراد ، وإنما ترتبط بالتنظيمات والادوار والصلاحيات التنظيمية القانونية وقد خرج من دراسة له عن المجتمع الأمريكي بأن قيادات المنظمات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وهم ما يطلق عليهم الصفوات الاقتصادية أو الصناعية والعسكرية ، هي جماعات متماسكة متداخلة متبادلة للاعتماد الادوار ، تجمعها وحدة الانتماء والمصلحة، قادرة على التنسيق والتماسك ، لدرجة أنها تكون في النهاية مايطلق عليه صفوة القوة Power Elite.

وترتبط عمليات التنمية السياسية ارتباطا قويا بنوعيات الصفوات السياسة الاجتماعية المؤثرة في الحياة الاجتماعية . فالصفوات التقليدية في المجتمعات القبلية والمتخلفة تلك التي تحاول الحفاظ على الأوضاع القائمة ـ كالاقطاعيين والقيادات التقليدية للقبائل والعشائر ... من شأنها أن تعرقل عمليات التنمية ؛

تلك العمليات التى تحاول تغيير المراكز المنسوبة إلى مراكز قائمة على الانجاز ، واحلال العمومية محل الخصوصية ، وإحلال معايير يحكم عليها على أنها معايير التقدم كالحريات الشخصية والحقوق الانتخابية وتكافؤ الفرص أمام الجميع والتساوى فى أعباء وحقوق المواطنة بغض النظر عن اختلاف الاصول الطبقية أو العرقية أو الدينية أو الايكولوجية ... الخ . وترتبط التنمية على هذا الاساس بتبنى الصفوة السياسية لايدلوجية التحديث او محاولة تزايد قدرات الانسان على التحكم فى بيئته الاجتماعيــة والطبيعية وتشجيع بروز الصفوات المهنية والمتخصصة والمتعلمة، وتنمية التنظيمات السياسية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالى خلق صفوات إدارية وفنية وبيروقراطية ... الخ وقد ظهرت عدة دراسات تحاول تحليل نوعية الصفوات الاجتماعية ؛ كالصفوة العسكرية والادارية والمثقفين ... الخ ، لكن تحليل هذه الصفوات يخرج بنا عن نطاق دراستنا الحالية .

كذلك ترتبط التنمية السياسية بفكرة تعدد الصفوات المتنافسة والمتعددة المجالات من جهة ، وبنوعية اعضاء الصفوة السياسية واسلوب وصولهم للحكم من جهة اخرى. فالمجتمع النامى هو الذى تصل فيه الصفوة السياسية الى الحكم استنادا الى آراء الجماهير من خلال التنافس مع الصفوات المضادة وبناء على إنتخابات حرة مباشرة . والمجتمع النامى هو الذى تظل الصفوة السياسية على إتصال بقواعدها ولا تنفرد باتخاذ القرارات، وانما تخضع باستمرار لتوجيهات الرأى العام وممثلى الشعب وجماعات الضغط وانتقادات الأحزاب المعارضة ... الخ . وهذا هو ما يحد من ميل جماعة الصفوة نحو الأوليجاركية وهو جوهر النظام الديموقراطى الذى هو أحد الدعامات الجوهرية للتنمية السياسية .

التنمية السياسية وقضية الاحزاب :

سبق أن أشرت إلى أن التنمية السياسية ترتبط بتحقيق التساوى بين المواطنين فى الحقوق والواجبات بغض النظر عن الفروق الدينية أو اللونية أو العرقيه أو الطبقية أو الجغرافية ... الخ ، إلى جانب اتاحة الفرص المتكافئة للتعبير عن الرأي الحر وتحقيق المشاركة الكاملة للمواطن فى كافة أمور مجتمعه السياسية والاقتصادية ، كل قدر طاقته وامكانياته على المساهمة. كذلك فان التنمية السياسية تترتبط بالنظام الانتخابى والتمثيل النيابى ـ بعد أن أصبحت الديموقراطية المباشرة أمراً مستحيلا فى المجتمعات الجديثة ـ ومن هنا صارت هناك رابطة وثيقة بين التنمية السياسية كعملية، وبين عملية الصياغة الديمقراطية للمجتمع Democratization من جهة أخرى . وعلى الرغم من اختلاف تصور مضمون الديموقراطية فى النظم السياسية المتباينة الغربية والشرقية ، إلا أن الديموقراطية ترتبط بحرية الرأى وحرية تكوين أحزاب أو تنظيمات يستطيع الشخص من خلالها التعبير عن رأيه وتكون حلقة وصل بين الجماهير والسلطة الحكومية، وتكون قادرة على تنظيم الرأى العام وتوصيله إلى السلطات ويكون بمثابة المدرسة التى تتربى داخلها الكوادر تمهيدا لوصولها إلى مركز السلطة . هذا الى جانب أن الأحزاب كتنظيمات سياسية هى الضمان الأول ضد الاستبداد ووجود معارضة منظمة من قبل أحزاب المعارضة يعد الأساس الديموقراطى فى الرقابة على السلطة وضمان عدم شططها . يضاف إلى هذا أن الأحزاب كتنظيمات سياسية طوعية هى المسئولة عن العملية التنشئة السياسية لأبناء المجتمع وتتسم الأحزاب كتنظيم سياسى بدرجة عالية من التنظيم الداخلى وتتسم بوضع دستورى يخول لها حق تعبئة الرأى العام والنضال للوصول إلى السلطة

من أجل تنفيذ برنامج معين ينبثق عن تصورها لطبيعه النظام السياسى فى المجتمع وشكل الحكم وعلاقة السلطة بالجماهير وأسلوب ممارسة الحقوق السياسية وطبيعة النظام الاقتصادى المنشود للمجتمع ، الى جانب تصور معين لحقوق الجماهير الإجتماعية فى مختلف المجالات التربوية والصحية والتأمينات ... الخ . هذا إلى جانب أن رقابتها الدستورية على الحكومة والسلطة يضمن عدم الاستبداد ويتيح حق الرقابة الشعبية على السلطة .

ويمكن القول بأن ظهور النظام الحزبى ارتبط بظهور ونمو عمليات التنمية السياسية فى اوربا الغربية ، فقد ظهر هذا النظام منذ فترة لا تزيد عن القرن ونصف القرن . وإذا كانت الأحزاب المتعددة ترتبط داخل أى مجتمع بنظام دستورى محدد ، فان فكرة الدستور نفسها تعبر عن تحول سياسى عميق من حيث اختفاء التسلط الفردى وظهور الدولة كشخصية معنوية منفصلة عن شخصية الحاكم ووجود مجموعة من المبادىء العامة التى تحدد شكل الدولة وأسلوب الحكم وطريقه تقلد السلطة بأسلوب مشروع ، وحقوق وواجبات الحكام والمحكومين ، وضمانات المحكومين فى مواجهة السلطة .. الخ . وهذ الأمر هو ما ناضلت فى سبيله الشعوب منذ عصر النهضة وماقامت من أجله العديد من الثورات فى أوربا وفى مقدمتها الثورة الانجليزية التى دافع عنها جون لوك ثم تابعه فلاسفة الديموقراطية فى أوربا أمثال روسو مونتسكيو وغيرهم.

ولعل ارتباط الأحزاب المتعددة داخل الدولة بالنصوص الدستورية هو ما يحقق تماسك المجتمع فى ظل الأحزاب المتعارضة المتعاقبة . فجميع الأحزاب داخل أي مجتمع تتفق على مجموعة من المبادىء الدستورية حول شكل الحكم

ونوعية السلطة وأسلوب تقلدها ، وإلا حدث تفكك وتحول مفاجيء داخل المجتمع مع سقوط حزب وتقلد آخر . وعلى هذا فالنظام الحزبى يتحقق من خلال الالتزام القومى بين قيادات الأحزاب . ويمكن القول مع « هوربو » ان مفهوم النظام الحزبى يرتبط بظهور فكرة الدولة . وان هذه الفكرة الأخيرة تشير إلى شكل أكثر تطوراً من أشكال المجتمع السياسى . فالدولة هى المجتمع السياسى الذى يتحقق له درجة عالية من الاستقرار ، وينشأ بين أعضائه درجة من الالتقاء الفكرى والارتباط المعنوى ، والذى تتطور داخله أساليب معينة لتقلد السلطة غير القوة والحرب ، حيث تنفصل السلطة عن شخصيات الحكام .

وقد ظهرت عدة نظريات وآراء تحاول تتبع المراحل السياسية لنشأة الأحزاب ، فقد ذكر « فيبر » M. Weber ان الأحزاب كتنظيمات سياسية حديثه انبثقت عن الجماعات الارستقراطية فى الماضى ، التى أدت إلى ظهور ما أطلق عليه جماعات الصفوة الإقطاعية أو النبلاء ، ومع ظهور فكرة الانتخابات والديموقراطية النيابية بدأت عدة جماعات تتكون للتعبير عن رأى محدد تطور إلى برنامج ، اعترفت بها الدولة من خلال الدستور ، وهذه هى الأحزاب ، ويمكن القول أن الأحزاب السياسية الحديثة هى امتداد ـ يختلف من حيث الشكل والمضمون ـ للنوادى السياسية وتجمعات الصفوة فى الماضى ، وانها تعد ثمرة لظهور الدولة بالمفهوم الحديث ، وللأخذ بفكرة الدستور وانفصال السلطة السياسية عن شخصية الحاكم وظهور مفهوم الحريات الشخصية وحقوق الجماهير والقيود التى تحد من سلطة الحاكم ، واتساع نطاق النظام الانتخابى وانتشار حق التصويت... الخ . ومن الواضح أن هذه الأمور كلها ـ وغيرها ـ من أساسيات التنمية السياسية فى أى مجتمع .

وقد ظهرت عدة نظريات تحاول تفسير نشأة الأحزاب السياسية كتنظيمات سياسية غير رسمية (١٥) تحتل أهمية متزايدة عنـد دراسة التنظيمات السياسية أو النشاط السياسى أو ممارسة السلطة الرسمية ، أو أسس اختيار وعزل الحكام ، أو السلوك السياسى أو عملية صنع القرارات والقوى المؤثرة فيه ، أو العلاقة بين مراكز السلطه السياسية والجماهير .

فالحزب كما يعرفه « إدموند بيرك» E, Burk يتمثل فى مجموعة من الأفراد المتحدين الذين يسعون سعيا مشتركا من أجـل تحقيق الصالح القومى ، على أساس مجموعة من المبادىء المشتركة التى يتفقون عليها . وعلى هذا فالحزب يتمثل فى تنظيم يضم مجموعة أعضاء يوجههم قيادة يحاولون الوصول للسلطة من أجل تطبيق برامج رسمها الحزب فى كافة النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسيه يحقق من خلالها مصالح المجتمع وفقـا لعقيدة الحزب أو بنائه الأيديولوجى ويمكننا تصنيف أهم التيـارات التفسيرية التى طرحت فى مجال نشأة الأحزاب فيما يلى :

اولا : التيار السيكولوجى: ويمكن إرجاع هذا التيار إلى سير هنرى مين» H. Maine ومن أهم أنصاره « لويل » Lowell . ويحاول أنصار هـذا التيار ربط ظهور الأحزاب بالطبيعة الإنسانيـة وحاجات الإنسان إلى الانضمام إلى تجمعات والدخول فى تنافس وصراع مـــع الآخرين . ويذهب « مين » و « لويل » إلى أن النـاس ينقسمون إزاء ظاهـرة التغيير إلى قسمين ، الأول الذين يشجعون على التغير أنصار قوة التغيير Changing force) وهم مايطلق عليهم « لويل » التحرريين Liberals والثانى هم أولائك المقامون للتغيـــير Resistance force وهم أنصار أيديولوجية الحفـــاظ على الأوضاع القائمـة

Status quo ideology ، وهذا هو ما أدى إلى ظهور الأحزاب الراغبة فى التغيير ، والأحزاب المحافظة (١٦) .

ثانيا : التيار الاقتصادى : ويمكن ارجاع هذا الإتجاه تاريخيا إلى أرسطو الذى قسم الناس إلى جماعات سياسيه على أساس المصالح الإقتصادية والاجتماعية ويتبنى هذا الإتجاه «جيمس مادسون» الذى اتفق - فى دراسة له عن الفدراليه - مع أرسطو - فى إتخاذه أسلوب الحياة ومصدر الدخل ومقداره كمعايير لدراسة انقسامات الناس سياسيا داخل المجتمع . ويمكن إدراج النظرية الماركسية التي تحاول دراسة الأحزاب من منظور علاقات الانتاج وفى مقدمتها علاقات الملكية . فالمعيار الأول للانقسام السياسي في نظر هذه النظرية هو الموقف من الملكية .

ثالثا : الاتجاه النيابى : وأهم ممثلى هـذا الانجاه « موريس ديفرجيه » M. Duverger ، الذى يؤكد أن نشأة الحزب السياسى ارتبطت تاريخيا بظهور الجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية . وقد ظهرت الجماعات البرلمانية مع ظهور النظام البرلمانى نفسه . فمع وجود الاتصال المستمر بين الجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية بدأت فكرة الأحزاب السياسية تظهر إلى الوجود ثم وصلت بعد تطورها إلى التنظيمات الحزبية كما نفهمها الآن . وبعد هذه الخطوة الأولى أخذت فكرة المصالح الشخصية تأخذ مكانها فى الواقع السياسى ، وهكذا ارتبطت المصالح الشخصية - فى نظر «دفرجييه» بتكوين الجماعات البرلمانية ، وذلك من أجل الدفاع والحفاظ على مصالح أعضائها ومصالح الناخبين ، ثم تطور التصور السياسى ليأخذ شكل الحزب الذى يعبر عن مصالح مجموعة من الجماعات ، والذي يسعي للوصول إلي السلطة لتطبيق برامجه وسياساته ،

رابعا : اتجاه التطور الحضارى : ويمثله أغلب علماء الاجتماع، الذين يربطون ظهور التنظيمات الحزبيه ـ تاريخيا ـ بالتطور الحضارى داخل المجتمعات ، وبظهور وانتشار التعليم ونمو حركة التنقل الاجتماعى والمهنى ، وظهور فئات جديدة راغبة وقادرة على المشاركة السياسية وهكذا يربط انصار هذا الاتجاه بين ظهور الأحزاب وبين حركات التعليم والتحضر والتصنيع والانفتاح الطبقى والحراك الاجتماعى والمهنى ... الخ[١٧].

خامسا : الاتجاه التاريخى ويحاول أنصاره الربط بين ظروف المجتمع التاريخى ومايظهر داخله من مشكلات وازمات ـ مثل ازمة الشرعية ، وأزمة التكامل وأزمة المشاركة ... الخ من جهة وبين تكوين الأحزاب من جهة أخرى . وترتبط الأزمات السياسية داخل المجتمع بمدى قدرة النظام السياسى على الاستجابة للحاجات الجديدة التى يخلقها من خلال ما يقوم به من تعبئة إجتماعية ، وما يحدثه من تغيرات فى مجالات التعليم والتصنيع والتحضر والخدمات ، ... الخ . وما يستتبع ذلك كله من إنتقال من الريفية فى اتجاه اكتساب الطابع الحضرى ، الأمر الذى يسهم فى ظهور ثورة التطلعات المتزايدة ويزيد من حجم الراغبين والقادرين على المشاركة الاجتماعية والسياسية . ويمكننا إيجاز أهم هذه الأزمات السياسية فيما يلى (١٨) :

١ ـ أزمة الهوية : وتنجم هذه الأزمة عن التحولات العميقة التى تحدث داخل المجتمع نتيجة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية والانتقال من النسق الاجتماعى التقليدى أو الريفى إلى نسق أكثر حداثة وحضرية . وهنا تثار قضية الولاء ونوعية القيم الموجهة للسلوك ونوعية النماذج السلوكية المقبولة والمرفوضة ، كما تثار قضية الانتماءات والولاءات الاقليمية والقبلية والمحلية

والسلالية والطائفية ، تلك الانتماءات التى تتجه إلى الاختفاء خلال حركة التحول الانمائى لتحل محلها ولاءات وانتماءات جديدة للدولة والقومية والوطنية ... الخ .

ب ـ أزمة الشرعية : وتتمثل في طرح مجموعة من التساؤلات حول مدى شرعية صناع القرارات السلطوية في المجتمع ، وهذه الأزمة تثار عادة خلال مراحل الانتقال من التقليدية Traditionalism إلى الحداثة Modernity الأمر الذي يؤدى إلى إعادة النظر فى القيادات القبلية والطائفية والاتجاة نحو بناء مؤسسات والانتقال إلى أساليب الحكم الرشيدة من خلال نظم كالانتخابات والاستفتاءات والرضى الجماهيرى والحكم من خلال مؤسسات شرعية ... وهنا تثار قضية الأحزاب والتنافس الحزبى على السلطة فى إطار النظم المشروعة .

جـ ـ أزمة التغلغل : ويقصد بها مدى سيطرة النظام السياسى على المجتمع بأسره ، ومدى قدرته على أعمال القوانين التى تصدرها السلطة المركزية على جميع قطاعات المجتمع ووحداته الجغرافية المتباينة ، مثل قوانين الضرائب والتعليم والتجنيد ... الخ . وهذه القضية تبرز بشكل واضح فى المجتمعات القبلية التى تتعدد داخلها الولاءات القبلية المحلية . ولهذا فان من أهم عمليات التنمية السياسية داخل مثل هذه المجتمعات ، تحطيم الأطر القبلية Detribalisation من أجل توحيد الولاء للسلطة المركزية .

د ـ ازمة المشاركة : ويقصد بها تزايد حجم ونوعية الراغبين والقادرين على المشاركة فى صنع القرارات والعمليات السياسية داخل المجتمع نتيجة لعمليات التنمية المتعددة الاتجاهات ، وهنا تثار عدة تساؤلات أهمها ، ماهى القوى الاجتماعية الراغبة فى المشاركة فى العملية السياسية ؟ ومدى إمكان

تحقيق هذه المشاركة ؟ ومدى قدرة المؤسسات القائمة على تحقيق هذه المشاركة، ومدى حاجة المجتمع إلى مؤسسات جديدة يمكن أن تتم خلالها عملية المشاركة ؟ وما هي نوعية المطالب الجديدة ، أو ما يطلق عليها البعض ثورة التطلعات المتزايدة ؟ ومن المعروف أن عمليات التنمية والتحولات الاجتماعية تؤدى إلى تغيرات قد تكون عميقة فى بنـاء الصفوات ، حيث تسقط صفوات معينة ـ كالأمراء وكبار مـلاك الأرض ... ـ وتبرز صفوات أخرى ـ كالصفوة البيروقراطية والمهنيين وأصحاب المشروعات الخاصة ... . وهنا نتساءل عن نوعية الصفوات الهابطة والصاعدة .

هـ ـ ازمة التوزيع : وترتبط هذه الأزمة بمدى قدرة النظام السياسي على التوفيق بين الاعتبارات الفنية والاقتصادية فى توزيع الثروة ، وبين الاعتبارات الاجتماعية ومفهوم العدالة السائد داخل المجتمع .

وهناك العديد من الأحزاب التى ظهرت داخل دول العالم الثالث خلال نضاله ضد المستعمر ، ثم استمرت بعد الاستقلال ، وهناك العديد من الأحزاب التى ظهرت فى ظـل الاستقلال والتى فرضتها الظروف التاريخية .. وأياً كان التفسير ، فانه من المتفق عليه أن نشأت التنظيمات السياسية الحزبية ارتبط بظهور فكرة حقوق الجماهير فى مواجهة سلطة الحكم وظهور النظم الانتخابية والبرلمانية ... ، وهى تختلف من حيث النشأة باختلاف ظروف كل دولة .

ويجب أن ننبه أن بعض النظم الشمولية الدكتاتورية فى شرق أوربا تأخذ بنظام الأحزاب المتعددة ، ولكنها كلها تنبثق من النظام الماركسي ، وهنا لا يصبح التعدد تعبيراً عن الاختلاف الأيديولوجى أو حرية الرأى وإنما هو تعدد شكلى أكثر منه ظاهرة لها مضمونها الموضوعى . ويسود هذا الشكل

من الدول النامية أشكال متعددة من الحزب الواحد ـ أنظمة شمولية ـ تحت مسميات متعددة . وعادة ما يبرر هذا الوضع فى ظل عدة إعتبارات مثل الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعميق الولاء للوطن وقمع الصراعات الطبقية، إلى جانب ضرورات واعتبارات التنمية وسيادة الرضا الشعبى العام حول أهداف حركة التنمية ، كما يفسرها البعض بأنها تعد إمتداد للحركة الوطنية فى فترة الكفاح ضد الاستعمار . غير أن سيادة التنظيمات الأحادية أو الحزب الواحد يطرح ـ كما يذهب بعض الدارسين ـ عدة تساؤلات أهمها .

ا ـ هل يمكن أن تمارس الديموقراطية فى ظل سيادة الحزب الواحد أو الرأى الواحد ، ثم هل يسمح بتعدد الآراء داخله فعلا .

ب ـ مدى تحول أجهزة الحزب الواحد إلى أجهزة بيروقراطية ، وما هى علاقته بالجهاز الادارى فى الدولة . وقد لاحظ بعض الباحثين إن القيم والمعايير البيروقراطية قد سيطرت على الكثير من نظم الحزب الواحد ، الأمر الذى أدى إلى تحولها من تنظيمات سياسية إلى أجهزة بيروقراطية مثل الأجهزة الحكومية .

جـ ـ مدى شيوع الفساد السياسى داخل الحزب مثل التسلط واستغلال النفوذ ـ خاصة فى غياب أحزاب معارضة ناقدة من الخارج، وفى غياب تقاليد راسخة للعمل السياسى وعدم ظهور رقابة شعبية فعالة وناضجة وعدم وجود أحزاب منافسة .

د ـ مدى امكانية تحقيق المشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع الراغبة والقادرة على المشاركة ـ خاصة إذا لم تكن مؤمنة فعلا بأيديولوجية الحزب الواحد المفروض .

وتجمع أغلب الدراسات السياسية الحديثة مثل دراسات « ميشلز» Michels عن الأحزاب السياسية ، ودراسة « برايس» Brice عن الديموقراطيات الحديثة، ودراسة «الموند» Almond عن تطور مداخل دراسة الأنساق السياسية وغيرها من الدراسات ، على الدور الهام الذى تلعبه الأحزاب السياسية فى ترشيد عملية التنشئة السياسية Political socialization لأبناء المجتمع ، الأمر الذى يسهم فى ترشيد أو توجيه أو تكوين رأى عام خاصة فيما يتعلق بقضايا المجتمع الأساسية التى تمس صالح الجماهير أنفسهم كأسلوب الحكم وطريقة الوصول إليه والقوانين التى تحكم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع مثل قوانين الضرائب والتعليم والصحة والأجور ... الخ . يضاف إلى هذا أن الأحزاب هى الإطار المشروع القادر على اجتذاب الجماهير للمشاركة السياسية فى صنع أو فى تشكيل القرارات السياسية العليا ، مع ترشيد هذه المشاركة وجعلها أكثر فعالية . وتتضح أهمية هذه الأمور بشكل خاص داخل الدول الناميه التى ظلت الجماهير فيها بعيدة عن السلطة السياسية وعملية صنع القرار ، التى كانت قاصرة على مجموعة من الصفوات التقليدية ـ قبلية أو اقطاعية أو دينية ـ داخلية اوخارجية ... الخ — وعادة ما تقوم الأحزاب فى الدول النامية — من خلال لجان الأعلام او الدعوة والفكر ... الخ . بمحاولة تشكيل اعضائها فكريا وسياسيا وتمهيدهم للمشاركة الواعية فى رسم سياسه الحزب والمجتمع كله إذا ما اتيح للحزب الوصول للسلطه — بالأساليب المشروعه — يضاف إلى هذا ان هذه الأحزاب تسهم فى توعية الرأى العام من خلال عقد ندوات لمناقشه القوانين المقترحه او المقترح تغييرها .

يضاف إلى هذا كله أن الأحزاب السياسيه تسهم إسهاما واضحا فى ترشيد

القوانين والقرارات السياسية العليا ، تلك التي تمس مصالح النـاس في المجتمع - مثل قوانين الضرائب والأجور والتأمينات والتعليم والصحة ... الخ ، من خلال قياس الرأي العام والوقوف على آراء الجماهير تجـــاه القضايا السياسية والاجتماعية واعتماد أعلى نتائج هذه القياسات تصدر القرارات والقوانين وتعبيراً عن الواقع ، وقد يتضح أن الرأي العام غير رشيد ويحتاج إلى تغيير من أجل تطبيق مجموعة من القوانين اللازمة لتنمية المجتمع ، وهنا يسهم الحزب في ترشيد الرأي العام بحيث يمكن تقبل الإجراءات والقوانين اللازمة للتنمية .

ويمكننا القول مع العديد من الباحثين بأن هناك رابطة قوية وواضحة بين النظام الحزبي والنظام الديموقراطي ، على اعتبار أن ممـارسة النشاط السياسي بشكل حر بحيث يستطيع الناس التعبير عن آرائهم بحرية ورشد ، هو الأساس الأول للنظام الديموقراطي .

وإذا كانت الأحزاب السياسية تقوم بعدة وظائف هامة ومتعددة - تعليمية واقتصادية وثقافية ... الخ ، فان أهم الوظائف التي يؤديها الحزب هي في المحل الأول الوظيفة السياسية . فالحزب يسهم - كما أشرت - في تنمية الوعي السياسي لدي الجماهير ويسهم في ربطهم بعمليات صنـع القرار كحلقة وصل بين الرأي العام ومطالب الناس ، وسلطات اتخاذ القرارات ، أو كحلقة ربط بين الناخبين والجهاز السياسي الرسمي ، وذلك بافساح المجال أمامهم لابداء الرأي ومناقشة مشروعات القوانين وتعديلها وتقديم المقترحات . وحـين يقوم الحزب بدور المعارضة ، فانه يقوم بدور هام وأساسي في الرقابة ومحاسبة الحكومة والنقد البناء - إذا ما توافر الإخلاص لدي زعامات الحزب .

وقد وجهت عدة انتقادات إلى الأحزاب السياسية ، أهمها انهـا تضعف الوحدة القومية ، وان بعضها قد يستخدم أساليب غير سويه من تضليل الجماهير أو أساليب غير أخلاقية ـ مثل تزييف الانتخابات فى حالة وجوده فى السلطة ـ من أجل الوصول إلى السلطة ، واسهـام بعضها فى الفساد السياسى ومحاباة الأعضاء ... الخ . غير أن هـذه الانتقادات لاتوجه إلى الأحزاب كتنظيمات سياسية شعبية وإنما توجه إلى أخلاقيات القيادات الحزبية ما زالت هى الأسلوب الوحيدة لممارسة الديمقراطية ، بشرط أن تكون تلقائيـة وحرة ويـتم بينها التنافس الشريف ويكون وصول أحدها للسلطة يتم الانتخابات الحرة ، وتظل الأخرى فى موقف الرقابة الشريفة والمحاسبة الواعية . ويمكن القول بأن نجاح التجربة الحزبية يتوقف على مـــدى وعى الجماهير وكفاءة القيادات الحزبية واخلاصها فى سعيها لتحقيق الصالح العام

التنمية السياسية وفكرة الدولة :

ترتبط التنمية السياسية بظهور فكرة الدولة حسبما يحـددها « هوربو » كشكل أكثر تطوراً من أشكال المجتمع السياسى ، حيث تنفصل السلطة ذات السيادة عن شخصية الحكام ، وحيث تتحول السلطة إلى وظيفة أو مجموعـة مهام وأدوار تؤديها الجماعة السياسية العليا بناء على مجموعـة إجراءات رشيدة وطبقا لمجموعة من المعايير الموضوعية العقلية . وقد احتل موضوع الدولة أهمية كبرى فى الفكر السياسى والسوسيولوجى ، طالما أنها ترتبط بظاهرة السلطة وهى عملية اجتماعية أو احدى الضرورات الاجتماعية الأساسية Social imperatives فظهور الجماعـة والمجتمع المنظم بلازم لتوافر مجموعـة من الضوابط الاجتماعية المنظمة لسلوك الأعضاء وعلاقاتهم وأدوارهم. وإذا كانت السلطة ظاهرة اجتماعية

فهى تتسم بالنسبية والتاريخية والتغير، بمعنى أنها تختلف من حيث شكلها وطبيعتها وحدودها وأسلوب الحصول عليها ... الخ . باختلاف المجتمعات وموقع كل منها من سلم التطور الحضارى وباختـــلاف نظم كل مجتمع ، خاصة النظامين الاقتصادى والقيمى .

ومع ظهور الجماعة المنظمة تظهر فكرة السلطة وينقسم الناس إلى قسمين، الحكام والمحكومين . ويقول آخر فان ظهور الجماعـة السياسية يرتبط بالتباين السياسى Political differentiation حيث يظهـر انقسام فى طبيعـة المراكز والأدوار الاجتماعية التى تتعلق بسلطة إصدار القرار وممارسة الحـكم والطاعة وتنفيذ الأمر . وهذا يعنى أن ظهور الجماعة المنظمة يعنى ظهور المجتمع السياسى ولنا هنا أن نتساءل عن طبيعـة العلاقة بين المجتمع السياسى Political society من جهة ، وبين مجتمع الدولة State من جهة أخرى. وهنا نجد انقساما واضحا إزاء هذه العلاقة يمكن عرضها بايجاز فى إتجاهين أساسيين هما (١٩) .

الاتجاه الاول : وهو إتجاه الربط بين مفهومى المجتمع السياسى والدولة ، ويمثله « دوجى » الذى يذهب إلى أن مفهوم الدولة يعد مرادفا لمفهوم المجتمع السياسى ، فالدولة ظاهرة اجتماعية تلقائية تظهر مع توزيـع أدوار مجموعة من الأفراد أعضاء الجماعة إلى حكام ومحكومين. وهو بهذا يرى أن كافة المجتمعات ـ بدائية أو متقدمة ـ تشكل دولا بالمعنى الاصطلاحى، طالما أنها تحقق درجة من الانقسام السياسى الملازم لظهور المجتمع السياسى ، أو حتى لتحقق مفهوم الجماعة أو المجتمع .

الاتجاه الثانى : وهو إتجاه الفصل ويمثله « هوريو » الذى يذهب إلى

أن مفهوم الدولة يشير إلي شكل أكثر تطوراً من اشكال المجتمع السياسى : فالمجتمع السياسى الذى يتحقق له الاستقرار ، وينشأ بين اعضائه حد معين من الالتقاء الفكرى والارتباط المعنوى ، والذى تتطور داخله اساليب معينة لتقلد السلطة غير القوة والحرب ، حيث تنفصل السلطة عن شخصيات الحكام ، يطلق عليه مجتمع دولة .

ولا شك أن عملية انفصال السلطة عن شخصية الحاكم مسألة على درجة كبيرة من الأهمية من منظور التنمية السياسية التى ترتبط بالاستقرار السياسى وبالحكم الديموقراطى والمشاركة الشعبية الواعية فى صنع القرارات . فانفصال السلطة عن شخصية الحاكم يعنى رفض التفسيرات الثيولوجية او الكاريزمية للسلطة ، كما يفصل السلطة عن الطابع الشخصى للحاكم او عن القوة المادية الغاشمة ، إلي جانب ان هذا الانفصال يعد في مقدمة الضمانات ضد الاستبداد والتسلط . وقد ارتبط هذا الانفصال تاريخيا بفكرة الدستور . فقد كانت السلطة فى المجتمعات القديمة تعد حقا شخصيا للحاكم ترتبط بارادته ، وقد وصلت حداً خاصة فى مجتمعات الشرق القديم - اعتبر الحاكم إلاها ، او مفوضا من قبل الإلاه - كما حدث خلال فترة العصور الوسطى في اوربا . وارتباط السلطة بشخصية الحاكم لا تتفق مع فكرة الاستقرار السياسى ،حيث تفتح الباب للصراع والتطاحن بين الأقوياء على تولىالسلطة ، وهو احد ملامح التخلف السياسى. ومع تطور الوعى السياسى والاجتماعىوالحضارى للشعوب، ناضل الناس من اجل اعتراف الحكام بحقوقهم ووضع ضوابط معينة يجب على الحكام الالتزام بها . ويرجع هذا تاريخيا إلى الثورة الانجليزية وكفاح « كرومويل » الذي استطاع من خلال نضاله الحصول على العهد الأعظم او